بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم المحاسبة



دور نظام المحاسبة المالية في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة اليمنية

دراسة تطبيقية على المستشفيات الخاصة في أمانة العاصمة

بحث مقدم لإستكمال متطلبات نيل درجة البكالوريوس في المحاسبة

إعداد الطلاب/

أسامه خليل سعيد المقرمي
إيهاب احمد محمد شايف
شرف الدين عبدالقادر الرميمة
طه احمد حسن بغده
نجيب عبدالله حاجب الحمادي

إشراف الأستاذ الدكتور/

محسن علي مثنى الأضرعي

العام 2022- 2023م





صدق الله العظيم

﴿سورة هود :88﴾

الإهـــداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز وجل

" وقضى ربك أن إلا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى الاتي طالما رافقنا دعاءهن وكن يفرحن كثيراً

ونحن نحقق أحلامنا،

بلسم القلوب ونور الفؤاد..... أمهاتنا الغاليات

إلى من علمونا أن الحياة كفاح والعلم سلاح والثقة بالنفس أساس النجاح، فخرنا

واعتزازنا..... الأباء الأجلاء

إلى الذين آزرونا من أجل تحقيق الآمال ... الأهل والأصدقاء والزملاء جميعاً

إلى الذين سطروا بدمائهم أروع وأنصع صفحات المجد والفداء والتضحية والعطاء

... شهداء اليمن

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل من يسعده تقدمنا ونجاحنا إلى كل الذين نحبهم ويحبونا،

إلـى هـؤلاء جميعـاً ... نهدي ثمـرة هـذا الجهد المتواضع..

الباحثون

شكر وعرفان

الشكر لله أولاً وأخيراً فهو الذي أعاننا على إكمال هذا البحث المتواضع..

والشكر موصول إلى أفراد أسرنا صغيراً وكبيراً..

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع،

ونخص بالذكر أستاذنا القدير

الأستاذ الدكتور محسن علي مثنى الأضرعي

على توجيهاته ونصائحه القيمة خلال إنجاز البحث

كما نشكر جميع مدراء وموظفي المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة

التي شملهم البحث والذي كان لهم الفضل في التعاون معنا في نجاح هذا البحث،

وبالخصوص رؤساء قسم الإدارة المالية على الدعم الذي قدموه لنا خلال مسيرة

البحث.

الباحثون

المُلخص

هدف هذا البحث الى دراسة **دور نظام المحاسبة المالية بأبعادها** (مخرجات نظام المحاسبة المالية، الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية، وتوافر المعلومات المحاسبية) **في تحسين واتخاذ القرارات الادارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة صنعاء،** وقد إستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي.

وقد كانت عينة البحث خمسة مستشفيات خاصة في أمانة العاصمة تمثلت بـ(المستشفى اليمني الألماني، المستشفى الملكي، مستشفى النبلاء الحديث، المستشفى اليمني الفرنسي، ومستشفى اليمن السعيد)، ووفقاً للحدّ الأدنى المناسب لحجم العيّنة، فقد تم توزيع (105) استبانة على أفراد العينة المستهدفين، بلغت الاستمارات المستردة (77) استبانة، بنسبة مئوية بلغت (73%).

وقد توصل هذا البحث إلى عدد من النتائج أهمها: أنّ هنالك دور لنظام المحاسبة المالية في تحسين واتخاذ القرارات الادارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة صنعاء، كما تعتمد المستشفيات قيد البحث بشكل مرتفع على أهداف مخرجات المحاسبة المالية (القوائم المالية) في تحسين اتخاذ القرارات الإدارية، كما تتميز الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية بقابليتها للمقارنة والملائمة وتتصف بالدقة وتمتاز بالثقة العالية، ولديها مستوى متميز من الوضوح.

وخلص البحث إلى عدد من التوصيات لِمتّخذي القرارات في المستشفيات الخاصة، تركِّز معظمها في التأكيد على رفع مستوى جاهزية القوائم المالية لدى المستشفيات وتلبية متطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ورفع مستوى الاهتمام بالكفاءات المحاسبية عبر التدريب وتنمية مهاراتهم المحاسبية، وإقامة الفعاليات المختلفة التي تنمي الوعي بأهمية المحاسبة المالية لدى المستشفيات الخاصة.

قائمة الاختصارات

العبارة باللغة العربية	الاختصار	العبارة باللغة الأجنبية
المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين	AICPA	American Institute Of Certified Public Accountants
جمعية المحاسبة الأمريكية	AAA	American Accounting Association
مجلس المبادئ الأمريكية	APB	Accounting principales board
الوارد أولاً خارج أخيراً	FIFO	First In, First Out
معيار المحاسبة الدولية 8	IAS8	International Accounting Standards
مجلس معايير المحاسبة المالية	FASB	(Financial Accounting Standards Board)

قائمة المحتويات

م	الموضـــــوع	الصفحة
.i	الإهداء.	ج
.ii	الشكر والتقدير.	د
.iii	ملخص البحث	هـ
.iv	قائمة الاختصارات.	و
.v	قائمة المحتويات.	ز
.vi	قائمة الجداول.	ك
.vii	قائمة الرسوم والاشكال	ل
1	**الفصل الأول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة**	**1**
1.1	**المبحث الأول: الإطار العام للبحث**	**2**
1.1.1	مقدمة البحث.	2
1.1.2	مشكلة البحث.	4
1.1.3	أهداف البحث.	5
1.1.4	أهمية البحث.	5
1.1.5	فرضيات البحث.	6
1.1.6	متغيرات ونموذج البحث	7
1.1.7	حدود البحث.	7
1.1.8	مصطلحات البحث.	8
1.1.9	هيكل البحث.	8
1.2	**المبحث الثاني: الدراسات السابقة**	**10**
1.2.1	الدراسات المحلية.	10
1.2.2	الدراسات العربية.	15

م	الموضـــــوع	الصفحة
1.2.3	الدراسات الأجنبية.	25
2	**الفصل الثاني: الإطار النظري لمتغيرات البحث**	**31**
2.1	**المبحث الأول: نظم المحاسبة المالية**	**32**
2.1.0	تمهيد.	32
2.1.1	مفهوم المحاسبة المالية.	32
2.1.2	أهمية المحاسبة المالية.	35
2.1.3	أهداف ووظائف المحاسبة المالية	36
2.1.4	فروض المحاسبة المالية.	38
2.1.5	مبادئ المحاسبة المالية.	39
2.1.6	نظام معلومات المحاسبة المالية	41
2.1.7	مميزات نظام معلومات المحاسبة المالي	52
2.1.8	وظائف نظام معلومات المحاسبة المالي	53
2.1.9	أهداف نظام معلومات المحاسبة المالي	54
2.1.10	مكونات نظام معلومات المحاسبة المالي	56
2.2	**المبحث الثاني: اتخاذ القرارات الإدارية**	**69**
2.2.0	تمهيد.	69
2.2.1	مفهوم اتخاذ القرارات.	69
2.2.2	تصنيف عملية اتخاذ القرار.	72
2.2.3	خصائص عملية اتخاذ القرارات الإدارية.	75
2.2.4	أهمية عملية اتخاذ القرارات الإدارية.	76
2.2.5	مراحل عملية اتخاذ القرارات الإدارية.	77
2.2.6	أساليب اتخاذ القرارات الإدارية.	79
2.2.7	العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الإدارية.	81

م	الموضـــــوع	الصفحة
2.3	**المبحث الثالث فاعلية مخرجات نظام المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات الادارية**	**85**
2.3.0	تمهيد.	85
2.3.1	مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الإدارية.	85
2.3.2	دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.	87
2.3.3	فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات.	89
2.3.3	دور خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.	90
2.4	**المبحث الرابع النظام المحاسبي المالي في المستشفيات الخاصة**	**91**
2.4.0	تمهيد.	91
2.4.1	طبيعة النظام المحاسبي في المستشفيات	91
2.4.2	مبادئ النظام المحاسبي في المستشفيات	91
2.4.3	أهداف النظام المحاسبي في نشاط المستشفيات	93
2.4.4	الهيكل العام للنظام المحاسبي في المستشفيات	93
2.4.5	اعتبارات تصميم النظام المحاسبي في نشاط المستشفيات	94
2.4.6	مقومات النظام المحاسبي في نشاط المستشفيات	95
2.4.7	أهداف محاسبة التكاليف في المستشفيات	99
2.4.8	مقومات نشاط محاسبة التكاليف في المستشفيات	100
2.5	**المبحث الخامس: المستشفيات الخاصة**	**103**
2.5.0	تمهيد	103
2.5.1	مفهوم المستشفيات	103
2.5.2	أهداف المستشفيات	103
2.5.3	الهيكل التنظيمي للمستشفى	104
2.5.4	تصنيف المستشفيات	105
2.5.5	مهام المستشفيات	106

م	الموضـــــوع	الصفحة
2.5.6	خصائص أنشطة المستشفيات	108
2.5.7	المستشفيات الخاصة اليمنية	109
2.5.8	نبذة مختصره عن المستشفيات الخاصة محل البحث	110
3	**الفصل الثالث: منهجية البحث**	**112**
3.0	تمهيد.	113
3.1	منهج البحث.	113
3.2	مصادر البحث.	114
3.3	مجتمع وعينة البحث.	114
3.4	أداة البحث.	115
3.5	الصدق والثبات.	116
3.6	المعالجات الإحصائية.	119
4	**الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات ومناقشة الفرضيات**	**121**
4.0	تمهيد	121
4.1	**المبحث الأول: تحليل البيانات المنظمية والشخصية لعينة البحث.**	**122**
4.1.1	تحليل البيانات المنظمية والشخصية لعينة البحث.	122
4.2	**المبحث الثاني: عرض وتحليل فقرات ومتغيرات البحث**	**128**
4.2.0	تمهيد.	128
4.2.1	التحليل الوصفي لمخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية) في اتخاذ القرار.	128
4.3	**المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة فرضيات البحث**	**139**
4.3.0	تمهيد	139
4.3.1	اختبار ومناقشة فرضيات البحث	139
5	**الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات**	**143**
5.0	تمهيد	144

م	الموضـــــوع	الصفحة
5.1	الاستنتاجات العملية.	144
5.2	التوصيات.	146
5.3	المراجع.	148

قائمة الجداول

م	الموضـــــوع	الصفحة
1-2	جدول يوضح وجهات نظر الباحثين لمفهوم عملية اتخاذ القرار	71
2-2	جدول يوضح تصنيف المستشفيات	97
1-3	جدول يوضح مجتمع وعينة البحث بحسب الاستمارات الموزعة والمستردة	115
2-3	جدول يوضح محاور ومتغيرات البحث	116
3-3	جدول يوضح الوزن النسبي حسب مقياس ليكرت	116
4-3	جدول يوضح صدق الاتساق الداخلي لنظام المحاسبة المالية لاتخاذ القرارات	118
5-3	جدول معامل ألفا كرو نباخ Cronbach's Alpha Coefficient لقياس الثبات	119
1-4	جدول يوضح توزيع العينة وفق البيانات المنظمية للمستشفيات	122
2-4	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير المركز الوظيفي	123
3-4	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي	124
4-4	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير التخصص	125
5-4	جدول يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة	126
6-4	جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهداف مخرجات المحاسبة المالية	128
7-4	جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدورية إعداد مخرجات نظام المحاسبة المالية	130
8-4	جدول يوضح المتوسط الحسابي لاتخاذ القرارات بالاعتماد على معلومات محاسبية يقدمها نظام المحاسبة المالية	132
9-4	جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهمية إعداد القوائم المالية لمخرجات المحاسبة المالية	132

10-4	جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية	134
11-4	جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتوافر المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المحاسبة	136
12-4	جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنشر القوائم المالية التالية في المستشفيات	136
13-4	جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإتاحة القوائم المالية للمقارنة	137
14-4	جدول يوضح اختبار كولمجروف– سمرنوف Saminov - Kolmogorov	139
15-4	جدول يوضح نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بنظام المحاسبة المالية ومخرجاتها في تحسين اتخاذ القرارات الإداريـة	140

قائمة الرسوم والأشكال البيانية

م	الموضـــــوع	الصفحة
1-1	شكل يوضح أنموذج البحث	7
1-2	شكل يوضح هرم الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	44
2-2	شكل يوضح مراحل تشغيل نظام المعلومات المحاسبة المالية	57
3-2	شكل يوضح مراحل عملية اتخاذ القرار	78
4-2	شكل يوضح الهيكل العام للنظام المحاسبي في المستشفيات	94
5-2	شكل يوضح تصور للمجموعة الدفترية في إحدى المستشفيات الخاصة	97
6-2	شكل يوضح الهيكل تنظيمي للمستشفى	104
1-4	شكل يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير المركز الوظيفي	124
2-4	شكل يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير المؤهل العلمي	125
3-4	شكل يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير التخصص	126
4-4	شكل يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة	127

الفصل الأول

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

1.1.1 مقدمة:

بات عصر التقدم الإقتصادي والتقنيات الحديثة الذي نعيشه اليوم يتطلب أدق وأفضل المعلومات المحاسبية وأكثرها ملائمة ومرونة وأقل تكلفة فالمعلومات الدقيقة تؤدي إلى إتخاذ القرارات السليمة، ولقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءاً هاماً من عمل الإدارة ومورداً أساسياً تعتمد عليه في تدعيم قراراتها الإداريـة، كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في عملية إتخاذ القرارات الإداريـة في الشركات والمنشآت بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام (جوادي، وآخرون،2017).

وتعتبر المعلومة عنصر مهم وأساسي من عناصر الإنتاج التي لها دور مهم في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسات، وهذا ما جعل المؤسسات تتجه إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات للسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة، حيث تعد نظم المعلومات المحاسبية من أهم واقدم نظم المعلومات فهي أحد المصادر الرئيسية للمعلومة، وفي المؤسسات الصناعية تلعب نظم المعلومات المحاسبية دوراً هاماً حيث تقوم بتزويد الأفراد والجهات المختلفة سواءً كانوا يعملون داخل المؤسسة، أو من خارجها كالجهات المكونة من مصلحة الضرائب والمستثمرين والعملاء والزبائن بمعلومات مالية تساعدهم في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية والمالية (قراطم،وآخرون،2022).

وتزيد الحاجة إلى إنتاج المعلومات بإعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عملية إتخاذ القرار ويعتبر نظام المحاسبة المالية أحد الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الإداريـة، وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات دور إيجابي في سلامة القرارات ومن هنا تنبع أهمية الدور الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإداريـة وفي تحقيق الأهداف(السقا،2011).

وفي ظل تحديات ورهانات العولمة المعلوماتية، أصبح لزاماً على أصحاب القرار في كل المنشآت سوى كانت إقتصادية أو خدمية تكثيف السعي الجاد في سبيل الحصول على معلومات محاسبية دقيقة، يمكنهم الإعتماد عليها في صناعة وإتخاذ قرارات إدارية دقيقة وسليمة، وذلك ناتج من بيئة إتخاذ القرارات التي أضحت بالغة التعقيد وسريعة التغيير، متسمة بقلة اليقين وعدم التأكد، مما يؤدي غالباً إلى إرتفاع درجة المخاطرة المصاحبة

للنتائج والأهداف المراد تحقيقها ،بالإضافة إلى ذلك أصبح هناك ضرورة ملحة لتنمية مهارات صنّاع القرار في مختلف المستويات المختلفة للإدارة الحديثة، والممارسات الإداريـة المعتمدة على إمتلاك مهارات لإدارة الأعمال والأساليب الكمية المستخدمة في قياس التدفقات المالية الداخلة والخارجة من المؤسسة(سالمي،2009).

والمنشآت الطبية هي منشآت خدمية كغيرها من المنشآت الإقتصادية الأخرى تواجه اليوم مشاكل وتحديات غير متوقعة في كافة المجالات، هذه التحديات مفروضة عليها بفعل التغيرات والتحولات الحادة والهامة التي تحدث في محيطها(شقفة،2007). مما زاد أكثر فأكثر من تعقيد عملية إتخاذ القرار، حيث يعتبر القرار في حد ذاته حلقة الوصل بين المنشأة الطبية ومحيطها، كما يعتبر إتخاذ القرار من أهم العناصر المؤثرة على عمل وحياة المنشأة الطبية، فقد تجد المنشأة الطبية نفسها في مواجهة العديد من القرارات سواءً كانت قرارات روتينية أو قرارات مصيرية حاسمة ومما زاد من صعوبة إتخاذ القرار هو حدة المنافسة بين المنشآت الطبية وكذا سرعة التطور والتكنولوجيا التي تستخدم في رفع وكفاءة الخدمات الطبية التي تقدمها هذه المنشآت وسعي كل منشاة طبية بالحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة لخدماتها هذا ما أجبرها على إتخاذ قرارات سريعة وفعالة حتى تتمكن من الإستمرارية والبقاء .

كما أن أكبر عائق يواجه عملية تحسين إتخاذ القرار هو مدى توفر المعلومات المحاسبية اللازمة بالسرعة والدقة المطلوبتين، وهي المهمة التي نسعى من خلال هذا البحث إلى التحقق من أن نظام المحاسبة المالية له دور في ذلك، فقد يواجه متخذ القرار العديد من المشكلات لكنها ليست متساوية في الأهمية، فبعضها محدد الأبعاد ومتكرر، والبعض الآخر لا يتصف بمثل هذا التحديد ولا يتكرر إلا على فترات متباعدة، وربما لا يحدث إلا مرة واحدة فقط (السيد،2019).

وبإعتبار إتخاذ القرار هو جوهر العملية الإداريـة ونقطة الانطلاق التي تقوم عليها جميع العمليات والنشاطات الأخرى، فهي في تفاعل دائم ومستمر معها ومع البيئة المحيطة، ومن ثم فعملية إتخاذ القرار ومدى نجاحها تعتمد بشكل كبير وأساسي على المعلومات وعلى نوعية هذه المعلومات. وبناءً على هذا يمكن القول إن نظام المحاسبة المالية يساهم بشكل كبير في عملية إتخاذ القرار داخل المنشأة وذلك من خلال ما تقدمه من خدمات وتسهيلات لصانعي القرار تساعدهم في عملية إتخاذ القرار(كحول،2017).

1.1.2 مشكلة البحث:

تشكل المستشفيات الخاصة ركيزة أساسية ودور هام وحيوي في دعم القطاع الصحي بالجمهورية اليمنية، وتعد الخدمات الطبية من السلع الغير ملموسة والتي تشمل كافة الخدمات الطبية التي تقدم لإشباع الحاجات الصحية سواء كانت تشخيصية أو علاجية أو تمريضية يتم تقديمها من خلال المستشفيات الخاصة وتعتبر المتشفيات الخاصة منشآت خدمية تقدم خدمات خاصة وأهم ما يميزها الجانب الإنساني النبيل واستمرارية أنشطتها على مدار 24 ساعة وعلى مدار السنة إلى جانب حساسية أنشطتها لتعلقها بحياة الإنسان وتسعى المنشآت الطبية الخاصة للإرتقاء بخدماتها إلى أفضل وأحسن مستوى إداري ومالي لذلك فإن هذه المنشآت الطبية تواجه مشكلات وصعوبات في إتخاذ القرارات سوى كانت تتعلق بأنشطتها الداخلية أو علاقة هذه المنشآت بالبيئة المحيطة بها وهذا يتطلب الكثير من الجهود لحل المشكلات والتغلب عليها، وتتحمل إدارة المنشاة الطبية المسؤولية الكاملة عن تخطيط الأهداف ومراقبة تنفيذها وإتخاذ القرارات بشأنها، ولحل هذه المشكلات فان هذا يستدعي الإعتماد على نظام المحاسبة المالية باعتباره بمثابة مترجم لكل الأحداث الإقتصادية التي تحدث داخل المنشأة الخدمية، خاصة وان إتخاذ القرار السليم أصبح إحدى التحديات التي يواجها متخذ القرار نظراً للتقلبات الهائلة في البيئة المحيطة بالمنشأة الخدمية في ظل الاتجاه المتنامي نحو العولمة وتعقد المتغيرات التي تواجهها.

وبناء على ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:" **ما هو دور نظام المحاسبة المالية في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة اليمنية؟** " ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل **يتم الإعتماد على مخرجات نظام المحاسبة المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية** في المستشفيات الخاصة اليمنية؟
2. هل **تتوافر مجموعة من الخصائص المطلوبة الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية** بالمستشفيات الخاصة اليمنية؟
3. هل **تكفي المعلومات المحاسبية المتوافرة اللازمة** لإدارة المنشاة الطبية الخاصة **في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية؟**

1.1.3 أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل فيما يلي:

1) التأكد من وجود علاقة إرتباطية بين مخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية والمعلومات المحاسبية) وعملية تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة اليمنية.

2)التحقق من أن جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية لها دور في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة اليمنية.

3)التأكد من مدى أهمية الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة وتحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة اليمنية.

4) التحقق من مدى كفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة للمديرين بهدف إتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة اليمنية.

5)تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بعملية إتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة اليمنية والرفع من قيمتها.

1.1.4أهمية البحث:

أ- **الأهمية العلمية** : يعتبر الموضوع من الموضوعات المهمة والتي تأتي أهميتها إلى ما سوف تضيفه هذه الدارسة من معلومات جديدة لها أثر فعال في توضيح بعض المعلومات التي لم يتم توضيحها في الدراسات السابقة بمعنى أخر فإن الأهمية العلمية من البحث تكمن في التوصل إلى تعميمات جديدة حول دور نظام المحاسبة المالية ومخرجاتها في تحسين إتخاذ القرارات بالمستشفيات الخاصة والتي لم يتم التوصل إليها من قبل بالإضافة إلى رفد المكتبة اليمنية بالأبحاث والدراسات التي تفتقر إليها خصوصاً حول دور نظام المحاسبة المالية في تحسين وإتخاذ القرارات التي من شأنها رفع الكفاءة والأداء في المنشآت الخاصة. فضلا عن إثراء المكتبة العربية والبحثية بموضوع المحاسبة المالية وعلاقته بعملية إتخاذ القرارات، كإسهام معرفي يُضاف إلى الأدبيات الخاصة في هذا المجال.

ب- **الأهمية العملية** :المساهمة في تطوير نظام المحاسبة المالية للمستشفيات الخاصة اليمنية كون نظام المحاسبة المالية يلعب دور كبير في عملية إتخاذ القرارات وترشيدها إذ أنها تعتبر احد أهم مصادر

المعلومات التي تقوم بتزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة واللازمة ونظراً للدور الهام الذي يلعبه نظام المحاسبة المالية في جمع البيانات ومعالجتها والحصول على مخرجات على شكل قوائم مالية والتي يمكن من خلالها تحديد نتائج نشاط المنشاة من ربح وخسارة خلال فترة زمنية محددة طبقا لمبادئ ومعايير المحاسبة فتصبح المعلومات الناتجة مفهومه وقابلة للقياس مما يساعد في التخطيط ورسم السياسات وإتخاذ القرارات.

1.1.5 فرضيات البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث صغيت فرضية رئيسية وفرضيات فرعية تغطي مجالات البحث وهي كالآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ **بين نظام المحاسبة المالية ومخرجاتها في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية** في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة ،وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الأتية.

- **الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** $(\alpha \leq 0.05)$ **بين الإعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية وتحسين وإتخاذ القرارات الإدارية** في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.

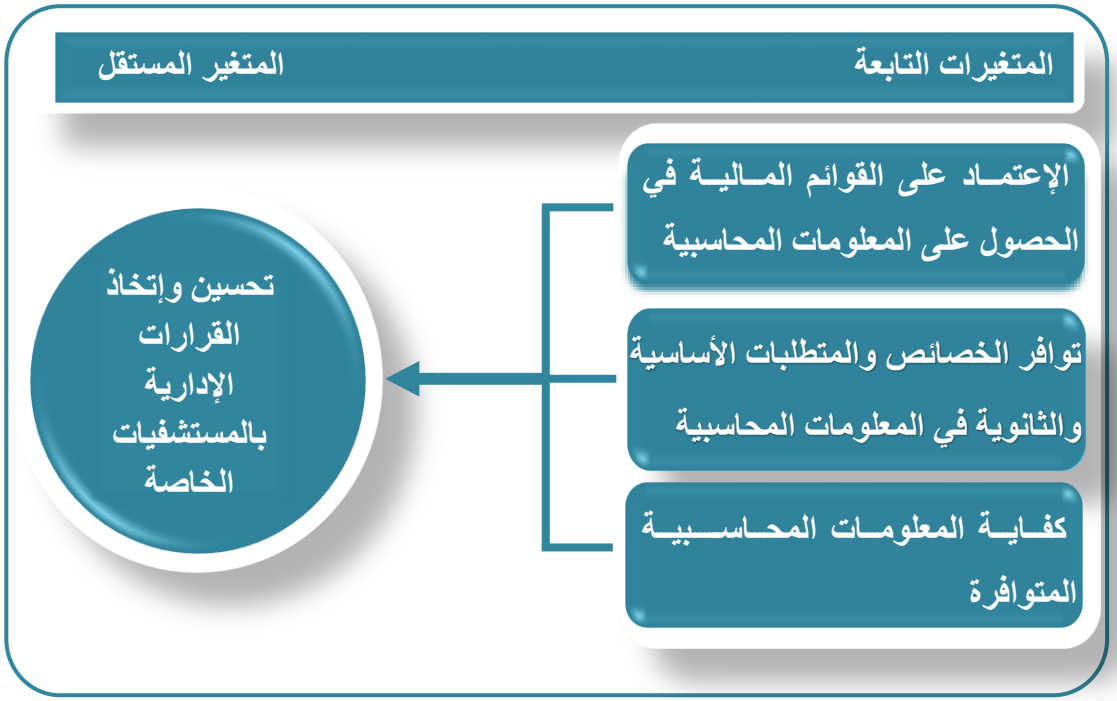
- **الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** $(\alpha \leq 0.05)$ **بين توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية** في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.

- **الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** $(\alpha \leq 0.05)$ **بين كفاية المعلومات المحاسبية المتوافرة في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية** في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.

1.1.6 نموذج ومتغيرات البحث:

1) المتغير المستقل: نظام المحاسبة المالية.

2) المتغير التابع: تحسين وإتخاذ القرارات بالمستشفيات الخاصة اليمنية، ويندرج تحت المتغيرات الرئيسية المتغيرات التالية :



الشكل رقم (1-1) **النموذج المعرفي للبحث** من إعداد الباحث بالإعتماد على الدراسات السابقة

1.1.7حدود البحث:

1. **الحدود الموضوعية:** مدى تطبيق مخرجات نظام المحاسبة المالية في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة اليمنية بأمانة العاصمة.

2. **الحدود المكانية**: المستشفيات الخاصة اليمنية بأمانة العاصمة وعددها 5 مستشفيات هي:(المستشفى اليمني الألماني، المستشفى اليمني الفرنسي، المستشفى الملكي، مستشفى النبلاء الحديث، ومستشفى اليمن السعيد).

3. **الحدود البشرية**: المدراء الإداريين والماليين والمراجعين والمحاسبين ورؤساء الأقسام في المستشفيات الخاصة اليمنية بأمانة العاصمة.

4. **الحدود الزمانية:** الفترة التي تستغرقها البحث خلال الربع الأول من العام 2023م.

1.1.8مصطلحات البحث:

1. **نظام المحاسبة المالية:** مجموعة مترابطة من العناصر المادية والبشرية التي تتفاعل معاً من أجل حصر وتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بالأحداث المالية الداخلية والخارجية طبقا لقواعد وإجراءات محددة لإنتاج وتوصيل معلومات محاسبية ومالية مفيدة إلى مستخدميها بهدف تمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة والتخطيط والرقابة (الخميني،2014).

2. إتخاذ القرارات الإدارية: تعتبر عملية إتخاذ القرار عملية رشيدة رصينة، تنطلق من إستراتيجية تطوير القرار نحو تطبيق وتقييم النتائج، وهي من العمليات الأساسية الضرورية في حياة الأفراد والجماعة سواءً أكان على مستوى التنظيمات الصغيرة كالأسرة أو التنظيمات الكبيرة، فعملية صنع القرار تظهر في جميع المؤسسات بغض النظر عن نوعها وطبيعتها، عسكرية، صناعية، تعليمية، خدماتية، وليس هناك طريقة مثلى لإتخاذ القرار، فالطريقة الأمثل هي التي تناسب الظروف وتحقق الهدف (كحول،2017).

وتعد القرارات الإدارية جوهر عمل القيادة الإدارية، وهي نقطة الانطلاق بالنسبة لجميع النشاطات والتصرفات التي تتم داخل المنشأة بل وفي علاقاتها وتفاعلها مع بيئتها الخارجية. كما أن توقف إتخاذ القرارات مهما كان نوعها يؤدي إلى تعطيل العمل وتوقف النشاطات والتصرفات، وتزداد أهمية وخطورة القرارات كلما كبر حجم المنظمة الإدارية وتشعبت نواحي نشاطاتها، وكثر إتصالها بالجمهور (كنعان، 1998: 7-10).

ويعرف مفهوم اتخاذ القرار بانه اختيار البديل الأمثل من بين عدة بدائل بمعنى أنه لو كان هناك بديل واحد للحل فلا داعي لاتخاذ قرار في ذلك. (الفرا وآخرون، 2003: 83).

ولقد عرف فقهاء القانون الإداري القرار بأنه "الوسيلة التي تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها ومباشرة النشاطات الموكلة إليها". (كنعان، 75:1998)

1.1.9هيكل البحث:

يتضمن هذا البحث خمسة فصول رُتبت على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة:

يتضمن هذا الفصل المبحث الأول الذي يعمد لتقديم فكرة شمولية عن البحث وأهدافها وأهميتها وأسئلتها

وعناصرها وفرضياتها المختلفة التي تغطي أهدافها، ومحدداتها وخطتها، ويتناول المبحث الثاني الدراسات السابقة المحلية منها والعربية، فضلاً عن الدراسات الأجنبية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث: يتناول خمسة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: يتناول نظم المحاسبة المالية من حيث مفهومه وأهميته وأهدافه وعناصره، وواقع تطبيقها لدى المؤسسات الخدمية.

المبحث الثاني: خُصص لمراجعة الأدبيات السابقة في إتخاذ القرار عبر التطرق إلى مفهومة وخطواته وآلية تطبيق تلك العملية من خلال الرجوع إلى عدد من أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير، وأبرز الدراسات التقويمية العربية والعالمية والتي لها علاقة بموضوع البحث.

المبحث الثالث: يلخص العلاقة بين نظم المحاسبة المالية وإتخاذ القرارات الادارية.

المبحث الرابع: يتناول فيه النظام المحاسبي المالي في المستشفيات الخاصة.

المبحث الخامس: يتناول المستشفيات عبر التطرق إلى مفهومها وأهدافها والهيكل التنظيمي وتصنيفها ومهامها وخصائص أنشطتها ونبذة مختصرة عن المستشفيات الخاصة محل البحث بأمانة العاصمة صنعاء.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات:

تضمن هذا الفصل منهجية البحث، من حيث مجتمع البحث وعينته ونوع البحث وطبيعته وأسلوب جمع البيانات، ونموذج البحث والمنهجية التي اتبعت في تطويره، والأساليب لإختبار صدق النموذج وثباته.

الفصل الرابع: تحليل بيانات البحث ومناقشتها:

تتناول هذا الفصل عرض البيانات المتعلقة بأفراد عينة البحث وتحليلها بإستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، لمتغيرات البحث ومناقشتها، كما تناول الفصل أيضًا الرد على أسئلة البحث.

الفصل الخامس: الإستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات الحالية والمستقبلية، صيغت في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1.2.0تمهيد:

تُشير الجهود البحثية السابقة للبحث الحالي إلى نقطة البداية للباحثين الجدد وهذا ما يقود إلى التواصل الفكري والعلمي المنتظم، وتجنب التكرار والتداخل مستقبلاً. لذا يستعرض هذا المبحث بعض الدراسات العربية والأجنبية التي سبقت البحث الحالي، فضلاً على بعض الدراسات التي تشير إلى العلاقة ما بين المتغيرات، والتي تمت الإفادة منها في الجانبين النظري والتطبيقي، على النحو الاتي:

1.2.1 الدراسات المحلية:

دراسة شملان (2022م).

عنوان الدراسة	**دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة القوائم المالية دراسة حالة هيئة مستشفى مأرب العام.**
أهداف الدراسة	هدفت لدراسة للتعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة القوائم المالية دراسة حالة هيئة مستشفى مأرب العام.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	الاستبيان.
عينة الدراسة	عينة شملت موظفي هيئة مستشفى مأرب العام.
أهم الإستنتاجات	وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة إيجابية بين نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة القوائم المالية، وهنالك علاقة بين خصائص المعلومات المحاسبية وجوده القوائم المالية.

دراسة مقبل (2021م).

عنوان الدراسة	**دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية (دراسة ميدانية على وزارة المالية بالجمهورية اليمنية).**

أهداف الدراسة	هدف البحث بشكل رئيس إلى التأكد من مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.
منهج الدراسة	أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	الاستبيان.
عينة الدراسة	عينة شملت موظفي البنوك اليمنية بلغت 267 حالة.
أهم الإستنتاجات	توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أظهرت النتائج أن مدخلات نظم المعلومات المحاسبية تساهم بنسبة (24%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية. تشير النتائج إلى أن عمليات تشغيل نظم المعلومات المحاسبية تساهم بـنسبة (33%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية. وأظهرت نتائج التقدير أن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تساهم بـنسبة (53%) في تحقيق الرقابة الداخلية بوزارة المالية بالجمهورية اليمنية.

دراسة الشعيبي (2021م).

عنوان الدراسة	**أثر نظام الكُلفة المبني على الأنشطة في تخفيض تكلفة الخدمات الصحية : دراسة ميدانية مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا بأمانة العاصمة.**
أهداف الدراسة	هدف البحث إلى التعرف على أثر مساهمة نظام الكُلفة المبني على الأنشطة في تمكين مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا بأمانة العاصمة من تخفيض تكلفة الخدمات الصحية عبر التطرق الي حاجة المستشفى لنظم الكُلفة، ومعرفة مدى توفر البنية التحتية اللازمة وفيما إذا كان هنالك إدراك القائمين على مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا في تطبيق نظام الكلفة المبني على الأنشطة في قياس وتخفيض تكلفة الخدمات الصحية في المستشفى.
منهج الدراسة	حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	استبيان.

عينة الدراسة	تم استهداف الموظفين ذوي العلاقة بتكلفة الخدمات الصحية في الإدارات المعنية والقيادات الإدارية للمستشفى حيث تم إستخدام التحليل الوصفي عبر تصميم إستبانة شملت محاور البحث ووزعت على عينة بلغت 42 موظف وإداري بإستخدام العينة العشوائية البسيطة،
أهم الإستنتاجات	توصل البحث إلى بعض النتائج منها مساهمة نظام الكُلفة على أساس الأنشطة في تخفيض تكلفة الخدمة الصحية عند تطبيقه في أقسام المستشفى المختلفة لذا تبين الحاجة لوجود نظام كُلفة لقياس تكلفة الخدمة المقدمة، حيث يتم تحديد الأنشطة بشكل دقيق والتي لها تأثير واضح على تكلفة الخدمات الصحية عبر تجميع الأنشطة وتحديد مجمَعات أو مراكز التكلفة المرتبطة بمختلف الأنشطة، فيما تبين إمتلاك مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا البنية التحتية عبر إدراك القائمين لأهمية تطبيق نظام الكُلفة على أساس الأنشطة في تخفيض تكلفة الخدمة الصحية.
دراسة علي (2020م).	
عنوان الدراسة	**المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على إستخدامها في المنشآت اليمنية الصغيرة دراسة ميدانية على المنشآت العاملة في مدينة التربة– محافظة تعز.**
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير كلٍّ من العوامل (المعرفة المحاسبية، الدافع للعمل، إدراك فوائد المعلومات المحاسبية، ثقافة المنشأة، الرغبة باتباع نظام محاسبي) على إستخدام المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة عينة الدراسة في مدينة التربة – محافظة تعز.
منهج الدراسة	ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .
أداة الدراسة	الإستقصاء من خلال إستبانة تم تصميمها كأداة لجمع البيانات
عينة الدراسة	تم إستهداف الموظفين ذوي العلاقة في المنشآت العاملة في مدينة التربة– محافظة تعز.

أهم الإستنتاجات	وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها وجود تأثير إيجابي معنوي من كل عامل من تلك العوامل- باستثناء عامل ثقافة المنشأة - على إستخدام المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة عينة الدراسة، كما وجدت الدراسة، بأن عامل إدراك فوائد المعلومات المحاسبية من بين تلك العوامل هو الأكثر تأثيراً على إستخدام المعلومات المحاسبية في تلك المنشآت، ثم يأتي عامل المعرفة المحاسبية، ثم عامل الرغبة بإتباع نظام محاسبي، وقد أوصت الدراسة: بضرورة أن تولي المنشآت الصغيرة والجهات ذات العلاقة بتطويرها المزيد من الاهتمام لهذه العوامل ذات التأثير الاكبر على إستخدام المعلومات المحاسبية فيها، والعمل من خلالها لتطوير قدراتها على إستخدام المعلومات المحاسبية وتفعيل ذلك الإستخدام بالشكل الأمثل.

دراسة باحاج (2018م)

عنوان الدراسة	**دور نظم المعلومات المحاسبية في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من البنوك اليمنية**
أهداف الدراسة	هدف هذا البحث دور نظم المعلومات المحاسبية في جودة التقارير المالية لدى البنوك اليمنية
منهج الدراسة	المنهج الوصفي
أداة الدراسة	أعتمد الباحث في جمع البيانات على الكتب والرسائل الجامعية والدوريات والمؤتمرات واللوائح والإنترنت والدراسات السابقة ذات صلة ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية الإطار النظري للبحث. وفي الجانب العملي أعتمد الباحث على الإستبانة التي تم تصميمها لهذا الغرض للحصول على إجابات أفراد عينة البحث.
عينة الدراسة	عينة من موظفي البنوك اليمنية.
أهم الإستنتاجات	وتوصل الباحث في خاتمة البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها إستخدام نظم المعلومات يؤدي إلى تحقيق خصائص نوعية للبيانات وزيادة جودة تلك المعلومات من

	حيث دقة المعلومات وملاءمتها وإمكانية الإعتماد عليها وسهلة الوصول إليها وتوفرها في الوقت المناسب. الإجراءات السليمة لإدخال البيانات ومعالجتها بصورة صحيحة يزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية. تطبيق النظام المحاسبي وفقا للأسس والمبادئ المحاسبية يؤدي إلى كفاءة المعلومات وجودة في التقارير المالية.
دراسة العلمي (2014م)	
عنوان الدراسة	**أهمية إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية "دارسة ميدانية"**
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أهمية إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في قطاع النفط في الجمهورية اليمنية، والتعرف إلى مستوى إدراك المحاسب اليمني لأهمية إستخدام تلك النظم، وأثرها في تحسين جودة المعلومات والتقارير المحاسبية.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي
أداة الدراسة	ولتحقيق هدف الدراسة، فقد صممت إستبانة.
عينة الدراسة	عينة شملت (106) من المحاسبين العاملين في المراكز الرئيسية للوحدات النفطية في العاصمة صنعاء، استرد منها(67) إستبانة بنسبة استرداد بلغت (63%).
أهم الإستنتاجات	وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: هنالك توفر جزئي في إستخدام بعض الأنظمة المحاسبية الفرعية بدرجات متفاوتة في الوحدات ذات الطابع الاقتصادي، مع عدم توفر تلك الأنظمة في الوحدات ذات الطابع الإداري، وعدم توفر قواعد بيانات، وعدم توفر شبكات اتصالات سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى الفروع، وأن هناك إدراكاً مرتفعاً من قبل المحاسب اليمني لأهمية إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وأثرها الإيجابي على جودة المعلومات والتقارير المحاسبية.

1.2.2 الدراسات العربية:

دراسة بقطر، وآخرون (2023م).	
عنوان الدراسة	**تحليل و تقييم دور المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرارات الاستثمارية بالقطاع الصحي.**
أهداف الدراسة	هدف البحث إلى إبراز أهمية إستخدام المعلومات المحاسبية في كل مرحلة من مراحل إتخاذ القرار الاستثماري والمشكلات التي تواجه التقييم المحاسبي للقرارات الاستثمارية وماهيه الأساليب المستحدثة التي يمكن إستخدامها في مجال المفاضلة بين القرارات الاستثمارية في المنظمات الصحية العامة.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي..
أداة الدراسة	بيانات ثانوية لبعض المستشفيات وإستخدام بطاقة الأداء المتوازن.
عينة الدراسة	عينة من مشاريع المستشفيات الاستثمارية .
أهم الإستنتاجات	وقد خلص البحث إلى أن للمعلومات المحاسبية يمكن أن تلعب دوراً هاما في عملية إتخاذ القرار الاستثماري في المنظمات الصحية العامة وذلك من خلال إستخدام الأساليب المحاسبية المتقدمة والملائمة في نفس الوقت والتي تساعد في عملية تقييم وترشيد القرارات الاستثمارية في تلك المنظمات ومن أهمها أسلوب بطاقة الأداء المتوازن ، وأسلوب فاعلية التكلفة ، وأسلوب المؤشر الإستراتيجي للمشروع الاستثماري.
دراسة التائب، وأبو دربالة (2023م).	
عنوان الدراسة	**نظام المعلومات المحاسبية وأثره على جودة البيانات والمعلومات المحاسبية دراسة حالة (جامعة سرت).**
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع إستخدام نظام المعلومات المحاسبية في جامعة سرت وأثره على جودة البيانات والمعلومات المحاسبية.
منهج الدراسة	ولتحقيق أهداف الدراسة تم تبني المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	صُممت إستمارة إستبانة لجمع البيانات.

عينة الدراسة	وزعت على موظفي مكتب الشؤون المالية، مكتب المراجعة الداخلية ومكتب المراقب المالي في الجامعة، لعينة بلغت (36) إستبانة صالحة للتحليل.
أهم الإستنتاجات	توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود أثر إيجابي دال احصائياً وبمستوى عام مرتفع لإستخدام نظام المعلومات المحاسبية على جودة البيانات والمعلومات المحاسبية المفصح عنها في جامعة سرت. كما أوصت الدراسة بضرورة تقييم النظام المحاسبي والعمل على تطويره وتحديثه بشكل مستمر ليلائم طبيعة وحجم العمل.
دراسة قراطم، وآخرون (م2022)	
عنوان الدراسة	**أثر جودة المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي على إتخاذ القرارات بمصنع إسمنت زليتن.**
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى إستطلاع أراء عينة من العاملين بمصنع اسمنت زليتن التابع للشركة الأهلية للإسمنت المساهمة حول أثر جودة المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي على إتخاذ القرارات بالمصنع.
منهج الدراسة	ولتحقيق أهداف الدراسة فقد إعتمد الباحثون المنهج الوصفي وذلك بالرجوع إلى المصادر المختلفة كالكتب والرسائل والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
أداة الدراسة	الإستبيان.
عينة الدراسة	أما في الجانب التحليلي فقد تم إستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات حيث وزع على العاملين بالمصنع والذين لهم دور في إتخاذ القرار والبالغ عددهم 15 .
أهم الإستنتاجات	توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي تؤثر في متخذ القرار بشكل كبير، كما أن النظام المحاسبي الآلي المتبع بالمصنع يوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية وصحيحة وموثوق بها بدرجة مقبولة،

	وأفضل من النظام المحاسبي اليدوي، أيضاً فإن النظام المحاسبي المتّبع بالمصنع يحقق الأهداف التي يرغب المصنع في تحقيقها.

دراسة بن نصيب، وبن سمينة (2021م).

عنوان الدراسة	**نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة العمومية دراسة حالة: في إحدى مستشفيات ولاية بسكرة.**
أهداف الدراسة	هدف هذا البحث إلى دراسة دور نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، وذلك من خلال الإطلاع ومراجعة نظام المعلومات المحاسبية، وبيان طبيعة علاقتها مع إتخاذ القرارات، وتم إختيار خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة: في الملائمة والموثوقية كأساس لقياس قدرة النظام على ضمان مخرجات ذات جودة. كما تم إعتبار قدرة نظام المعلومات المحاسبية على ضمان تدفق مستمر للبيانات على كافة المستوى دليلاً على قدرته للتأثير المباشر على عملية إتخاذ القرار.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	أما الإطار العملي فقد إعتمد على إعداد إستبانة تم تصميمها لهذه الدراسة.
عينة الدراسة	عينة من موظفي المحاسبة والإدارة المالية في مستشفى بسكرة.
أهم الإستنتاجات	وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك لنظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، في المستشفيات قيد الدراسة وذلك من خلال الإطلاع ومراجعة نظام المعلومات المحاسبية، وبيان طبيعة علاقتها مع إتخاذ القرارات، كما أن هنالك علاقة بين خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة: في الملائمة والموثوقية على عملية إتخاذ القرار.

دراسة نصير (2018م)

عنوان الدراسة	**دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية (دراسة ميدانية).**

أهداف الدراسة	هدفت الدراسة للتعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية .
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	الاستبيان كاداه للدراسة
عينة الدراسة	شملت عينة الدراسة مستشفيي الجامعة الأردنية والملك عبدالله المؤسس لعينة تكونت من 109 موظف.
أهم الإستنتاجات	وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك دور إيجابي دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية

دراسة بامور، وبريبيع (2018م).

عنوان الدراسة	**دور نظام المحاسبة المالية في إتخاذ قرارات التمويل دراسة حالة مدبغة جيجل**
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة للتعرف على دور نظام المحاسبة المالية في إتخاذ قرارات التمويل دراسة حالة مذبغة جيجل
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	بيانات ثانوية تمثلت بالقوائم المالية تم تصميمها لهذه الدراسة.
عينة الدراسة	عينة من القوائم المالية لمدبغة جيجل.
أهم الإستنتاجات	وتوصلت الدراسة إلى بعض الإستنتاجات منها تعمل مدبغة جيجل بصفة مستمرة على تقديم قوائمها المالية في الوقت المناسب مما يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية لإتخاذ مختلف القرارات المالية؛ تعتمد المؤسسة في هيكلها المالي على التنويع في مصادر التمويل من الأموال الخاصة و الإستدانة؛ من خلال تحليل الوضع المالي لمدبغة جيجل إتضح أنها لا تتمتع بالإستقلالية المالية الكافية، كما أنها غير متوازنة مالياً؛ تساعد النسب والمؤشرات المالية المحسوبة بالإعتماد على القوائم المالية لمذبغة جيجل قسم الإدارة المالية من إتخاذ القرارات المالية الملائمة.

دراسة كحول (2016م).

عنوان الدراسة	**دور المحاسبة المالية في تحسين إتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية.**
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المحاسبة المالية في تحسين إتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية وكيفية الإستفادة منها وإستخدامها في تحسين إتخاذ القرارات، من خلال التركيز على مخرجات المحاسبة المالية، إنطلاقاً من تحليل القوائم المالية، المعلومات المحاسبية، وكذا نظام المحاسبة المالية، ومحاولة معرفة دور ومساهمة كل واحداً منهم في تحسين إتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.
أهم الإستنتاجات	وقد توصلت الدراسة إلى أن لمخرجات المحاسبة المالية دور كبير ومهم في تحسين إتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة وتجسيدها على أرض الواقع تم اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة- كمحل للدراسة.

دراسة معصم، وحركات (2016م)

عنوان الدراسة	**دور نظم المعلومات المحاسبية على حوكمة المستشفيات دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية سليمان عميرات -عين مليلة-**
أهداف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية على حوكمة المستشفيات، حيث تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المحرك الأساسي في أي مؤسسة، وذلك لما لها من دور كبير، فهي الأداة التي تقوم بتحويل البيانات والرموز إلى معلومات صحيحة وهامة في المستقبل من أجل التخطيط و المساعدة في عملية إتخاذ القرارات الرشيدة التي تلعب دور أساسي في تحسين أداء الإدارة، ليبقى سوء التسيير نقطة سوداء في القطاع الصحي في الجزائر.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	إستبيان.

عينة الدراسة	لتدعيم الدارسة تم إجراء بحث ميداني في مستشفى- سليمان عميرات - بعين مليلة ، وذلك بإجراء استبيان من خلال جمع البيانات، وتحليلها بواسطة SPSS"،
أهم الإستنتاجات	وتوصلت الدراسة إلى بعض الإستنتاجات منها أن المؤسسة الاستشفائية تعيش وضع إداري مزري و ضعف في التسيير وعدم رضى الموظفين ، وهذا بسب بعد الإدارة عن تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة في المستشفيات.

دراسة القاضي (2016م).

عنوان الدراسة	**أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة.**
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي من خلال الدور الوسيط لخصائص المعلومات المحاسبية في المستشفيات الأردنية الخاصة.
منهج الدراسة	ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	الاستبيان.
عينة الدراسة	وتكون مجتمع الدراسة من المستشفيات الأردنية الخاصة الواقعة ضمن نطاق العاصمة الأردنية عمان والبالغ عددها ثمانية مستشفيات، أما عينة الدراسة فقد شملت المديرين الماليين والمحاسبين ومدققي الحسابات الداخليين ولجان التدقيق العاملين في المستشفيات الأردنية الخاصة والبالغ عددهم (69) فرداً.
أهم الإستنتاجات	وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لنظام المعلومات المحاسبية بمقوماته (البرمجيات والإجراءات) على جودة التدقيق الداخلي في المستشفيات الأردنية الخاصة ،ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية لخصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة بالملاءمة على جودة التدقيق الداخلي في المستشفيات الأردنية الخاصة كذا تأثير لنظام المعلومات المحاسبية بمقوماته على جودة التدقيق الداخلي في

	المستشفيات الأردنية الخاصة بوجود المتغير الوسيط والمتمثل بخصائص المعلومات المحاسبية.

دراسة لغوطي (2015م).

عنوان الدراسة	**دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات حالة مؤسسة سونطراك مركب-Z2G**
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة إلى التعرف على دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات حالة مؤسسة سونطراك مركب-Z2G ،وتحديد المتطلبات اللازمة لتطبي نظم المعلومات المحاسبية الفعالة.
منهج الدراسة	إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يرتكز على الوصف الدقي والتفصيلي.
أداة الدراسة	إستبانة
عينة الدراسة	مستوى مؤسسة سوناطراك -مركب Z2GL – ارزيو- وهران، من خلال توزيع إستبيان على موظفي المؤسسة، بلغ 38 موظف.
أهم الإستنتاجات	وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها هنالك دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في توفير المعلومات المحاسبية التي تشمل مختلف أنشطة مؤسسة سوناطراك مركب Z2GL وتعكس الوضع الحالي ودعمها لمختلف وظائف الإدارة. كما أن جودة المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل البيئية، الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية، في مؤسسة سوناطراك مركب Z2GL .

دراسة جربوع (2007م).

عنوان الدراسة	**مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين.**
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى قدرة متخذي

	القرارات على الإستفادة من البيانات المالية المنشورة في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.
أهم الإستنتاجات	تبين من نتائج الدراسة أن إدارة الشركات المساهمة العامة في فلسطين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في إتخاذ القرارات الإدارية ، كما أن شركات المساهمة تستخدم كادراً متخصصاً من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية، والقدرة على إعداد القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية.

دراسة أحمد شبير (2006م).

عنوان الدراسة	**دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة.**
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية، للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة.
أهم الإستنتاجات	وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، تدني فعالية إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط وترجمة الأهداف ووضع السياسات للشركة، وكذلك عدم توفر المعايير والمؤشرات الرقابية اللازمة لتحديد المشكلة وإتخاذ القرارات اللازمة بشكل فعال، وأوصت بضرورة الإهتمام بتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات الرشيدة، وضرورة الإهتمام بالعوامل البيئية المحيطة بالشركة، وأن يتم إتخاذ القرارات على تحليل تلك البيئة، وأن لا يتم إتخاذ القرارات الإدارية بناء على الخبرات الشخصية فقط.

دراسة خشارمة (2003م).

عنوان الدراسة	**دور المحاسبة في إتخاذ القرارات الإداريـة في قطاع المقولات في الأردن.**
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة معايير ونظم المحاسبة والقرارات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإداريـة، وبالتالي في إنجاح المشاريع التي يقوم بها قطاع المقاولات عن طريق تحديد تكلفته.
أداة الدراسة	تم توزيع إستبانة على عينة الدراسة المتمثلة في شركات المقاولات في الأردن.
عينة الدراسة	تم إستخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي في تحليل النتائج.
أهم الإستنتاجات	ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أنه لإنجاح أية شركة مقاولات يجب تعاون ومشاركة جميع الفنيين وبالأخص محاسب التكاليف في دراسة عطاء أي مشروع وإعداد برنامج زمني لتنفيذ وتقسيم البرنامج إلى أجزاء رئيسية.

دراسة مشري حسناء، (2008م).

عنوان الدراسة	**دور وأهمية القوائم المالية في إتخاذ القرارات، دراسة ميدانية ببنك سوسيتي جنيرال**
أهداف الدراسة	تناولت هذه الدراسة إشكالية ما هو الدور الذي تلعبه القوائم المالية في إتخاذ القرارات؟ حيث تطرقت إلى نظام المعلومات المحاسبية، وركزت على المعلومات المحاسبية، وعلى القوائم المالية باعتبارها مجموع هذه المعلومات.
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أهم الإستنتاجات	حيث أبرزت أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية هي محور أساسي لعملية صنع وإتخاذ القرار أما الإضافة التي قدمتها في البحث تتمثل في التأكيد على دور المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في عملية إتخاذ القرارات حيث أنها هي المصدر الأساسي والمنبع المغذي لعملية إتخاذ القرارات.

دراسة فرج الله (2011م).

عنوان الدراسة	دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية في ظل عدم التأكد

أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في تخفيض عدم التأكد المتعلقة بإتخاذ القرارات الإدارية، واعداد قائمة بالمعايير التي تساعد الادارة في إتخاذ القرارات في ظل هذه الظروف.
عينة الدراسة	طبقت الدراسة على المصارف التجارية العاملة في غزة.
أهم الإستنتاجات	وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية تساعد متخذي القرار على تخفيض المخاطر المتعلقة بإتخاذ القرار، وأن توفر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية ضروري في ظل ظروف عدم التأكد في المنشئات.

دراسة بكاري (2015م).

عنوان الدراسة	**مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية.**
عينة الدراسة	تمثلت عينة الدراسة بالإداريين في المنشآت الإقتصادية الجزائرية، ومن الممارسين المهنيين لمهنة المحاسبة في الجزائر.
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى عرض مفاهيم المعلومات المحاسبية وبيان أهم خصائصها وكذلك معرفة دورها في إتخاذ القرارات الإدارية.
أهم الإستنتاجات	وتوصلت الدراسة إلى إعتماد الإدارة على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في إتخاذ القرارات الإدارية.

دراسة حسين جميل غافل البدري(2017م).

عنوان الدراسة	**أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها.**
عينة الدراسة	دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية.
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة لإبراز أهمية جودة المعلومات المحاسبية وبيان الخصائص التي يتم الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات.

أهم الإستنتاجات	وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه كلما كانت المعلومات ملائمة كلما أدى ذلك إلى توسيع إدراك مستخدم المعلومات، وكانت المعلومات أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات، وتزداد أهمية المعلومات المحاسبية لدى المستخدم كلما إمتازت بالجودة.

1.2.3 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Kingsley, et al,) 2016.

عنوان الدراسة	**دور معايير التقرير المالي الدولية في إعداد التقارير المالية IFRS في جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية.**
أهداف الدراسة	هدفت الدراسة إلى معرفة دور معايير التقرير المالي الدولية في إعداد التقارير المالية IFRS في جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية، وتوضيح أوجه القصور بالمعايير المحلية ودور معايير التقرير المالي الدولية في معالجتها وأثر ذلك على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية.
منهج الدراسة	بإستخدام المنهج الوصفي.
أداة الدراسة	القوائم المالية كاداة.
عينة الدراسة	عينة من الشركات.
أهم الإستنتاجات	وقد توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي في إصدار معايير التقرير المالي الدولية IFRS هو معالجة أوجه القصور بالمعايير المحاسبية التقليدية بما سمح بالتلاعب بالبيانات والمعلومات بالقوائم المالية ودورها في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية وقابلية القوائم المالية للمقارنة والتوحيد على المستويين المحلى والدولي.

دراسة (Francis,, et al,) 2016.

عنوان الدراسة	**دور نظم المعلومات المحاسبية في الأداء الإداري في المنظمات النيجيرية.**

أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة لمعرفة ما يضيفه إستخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى الأداء الإداري في المنظمة وما يواجه الإدارة من مشاكل في إتخاذ القرار في المؤسسات التعليمية في نيجيريا، والتنسيق والمراقبة و تعظيم الربح، والمنفعة المثلى واستغلال الموارد.
منهج الدراسة	وقد قام الباحث بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي .
أداة الدراسة	وقد تم تصميم إستبانة لتحقيق هدف الدراسة .
عينة الدراسة	وتم توزيع الإستبانة على افراد العينة والبالغ عددهم (140) موظف.
أهم الإستنتاجات	واظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إرتباط إيجابي قوي بين تطبيق نظم المعلومات المحاسبية بشكل كبير مع أثر عمليات إتخاذ القرارات الإستراتيجية والإدارية في المنظمات.
دراسة (Swalha,) 2014.	
عنوان الدراسة	**دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد عملية إتخاذ القرارات في البنوك الأردنية.**
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد عملية إتخاذ القرارات في البنوك الأردنية.
منهج الدراسة	وقد قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	حيث تم تصميم إستبانة لتحقيق هدف الدراسة.
عينة الدراسة	ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتطبيقها على ثلاثة بنوك أردنية وهي البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل. وتم توزيع الإستبانة على 250 موظف والإستبانات الصالحة للتحليل 205 مفردة.
أهم الإستنتاجات	وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي كان من أبرزها ان توافر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يمكن الإعتماد عليها في ترشيد عملية إتخاذ

	القرارات الإدارية، و أن وجود نظام معلومات محاسبي هو أساسي في إتخاذ القرارات الإدارية.

دراسة (Shkurti and Madhi,) 2014.

عنوان الدراسة	**دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في البنوك الصناعية في البانيا على نشاطات البنوك وعملياتها التشغيلية والإدارية.**
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى مسح لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في البنوك الصناعية في البانيا على نشاطات البنوك وعملياتها التشغيلية والإدارية
منهج الدراسة	وقد قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	حيث تم تصميم إستبانة لتحقيق هدف الدراسة.
عينة الدراسة	حيث قام الباحثان بإستخدام اسلوب المقابلة الشخصية على موظفين اقسام نظم المعلومات، واقسام المحاسبة في البنوك التجارية في البانيا، والتي تتكون من (16)بنك عامل في البانيا. حيث كان حجم العينة (84)موظف.
أهم الإستنتاجات	وتوصل الباحثان إلى أن جميع البنوك في عينة الدراسة تفصح عن نظام لمعلومات المحاسبي الخاص بها كأداة واستراتيجية البنك المنبثقة من سوق العمل مما يحقق منافع وأرباح وإختلاف في السلع والخدمات المقدمة في السوق، وأنه يوجد إعتماد وأثر كبير ومهم بين نظم المعلومات المحاسبية وإدارة المنظمة وإستراتيجيتها.

دراسة Sirisom, et. al 2008

عنوان الدراسة	**(The accounting information received, its utilization to enhance Thai executive decision making and the effect of personal characteristics).** **"المعلومات المحاسبية الواردة، وإستخدامها في تعزيز إتخاذ القرارات التنفيذية التايلاندية وتأثير الخصائص الشخصية".**

أهداف الدراسة	وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات التنفيذية، ومعرفة إستخدام تلك المعلومات، مع الأخذ بالاعتبار الخصائص الشخصية التي من الممكن أن تؤثر عليها نفس المعلومات يمكن إستخدامها بشكل مختلف من قبل المستخدمين
منهج الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي.
أداة الدراسة	تم جمع البيانات عن طريق استبيان حيث تم استعادة109 إستبانة منها بمعدل 33,36 ٪
عينة الدراسة	المدراء تنفيذيين في 400 شركة تايلاندية.
أهم الإستنتاجات	وأظهرت النتائج أن الخصائص الشخصية لمستخدمي المعلومات المحاسبية تؤثر على عملية إتخاذ القرارات، واتفق معظم المدراء التنفيذيين أنهم يستخدمون المعلومات المحاسبية لدعم قراراتهم وتعزيزها، بالإضافة إلى أن المدراء التنفيذيين الذين يعتمدون على التفكير في إتخاذ قراراتهم يستخدمون المعلومات المحاسبية بشكل أكبر من أولئك المدراء الذين يعتمدون على الحدس في إتخاذ القرارات وأوصى الباحثون بضرورة اخذ طبيعة المعلومات المحاسبية والخصائص الشخصية لمستخدمي هذه المعلومات في الإعتبار، وذلك عند تصميم نظم المعلومات المحاسبية حتى تكون متطورة وذات فاعلية، وقد أظهرت النتائج أن هناك دور للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، وان هناك عدة عوامل تؤثر على تفسير المعلومات المحاسبية كالعوامل الثقافية والشخصية وأوصى الباحثان بضرورة تحليل البيئة المحيطة بعملية إتخاذ القرارات التي لها أثر كبير على نوعية البيانات اللازمة لإتخاذ القرارات وعلى متخذي القرارات أنفسهم.

دراسة (Eva Heidhues and Chris Patel) 2008

عنوان الدراسة	**"The Role of Accounting Information in Decision-Making Processes in a German Dairy Cooperative "** **"دور المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرار داخل تعاونية الألبان الألمانية"**

أهداف الدراسة	بحثت هذه الدراسة في دور المعلومات المحاسبية داخل التعاونية الألمانية للألبان وتفحص الجوانب السياسية والاقتصادية لإتخاذ القرار داخلها، بهدف إظهار كيفية إستخدام مجلس الإدارة ومتخذ القرار للمعلومات المحاسبية كجزء من استراتيجيتهم لإتخاذ القرار، والأهم من ذلك أن إستخدام المعلومات المحاسبية في هذه الدراسة يتأثر بالبيئة السياسية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والتاريخية الفريدة لألمانيا.
أهم الإستنتاجات	أن هناك دور للمعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات داخل التعاونية، بالإضافة إلى أن عملية إتخاذ القرارات تستند إلى حد كبير على كل من المعلومات الكمية والنوعية التي يمدهم نظام المعلومات المحاسبي، هذه المعلومات التي تتأثر بكافة العوامل المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية، ولهذه الدراسة أهمية على النطاق الدولي من خلال تبيان دور الإجراءات والممارسات المحاسبية في عمليات إتخاذ القرار.

دراسة Ortega and Ramirez,(2017) JM

عنوان الدراسة	**"The Use of Accounting Information System as Guidance for the Decision Making in SMEs"**
أهداف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر إستخدام نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع البقالة في مدينة كوكوتا في كولومبيا على دعم عملية إتخاذ القرار
أهم الإستنتاجات	توصلتً الدراسة إلى أن وجود نظام معلومات محاسبي جيد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة هاماً كونه ينظم إعداد القوائم والتقارير المالية التي تستخدمها المنشأة في تقييم البدائل بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

1.2.4 ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

الفرق بين هذا البحث والدراسات السابقة هو تناولنا لخصائص المعلومات المحاسبية وأهميتها ودورها في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية بالإعتماد على الدراسات السابقة بالإضافة إلى الإلمام بجوانب نظام المحاسبة المالية حيث ركزنا على مخرجاتها ودورها في تحسين إتخاذ القرارات بالمنشئات الطبية الخاصة اليمنية حيث يختلف مجتمع وعينة البحث عن الدراسات السابقة وباعتبار المستشفيات الخاصة اليمنية من القطاعات المهمة

التي تسعى إلى دعم القطاع الصحي والرفع من كفائتة لما يقدمه هذا القطاع من خدمات طبية خاصة تعود بالنفع على المجتمع.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: نظام المحاسبة المالية

المبحث الثاني: إتخاذ القرارات الإدارية

المبحث الثالث: مدى فاعلية مخرجات نظام المحاسبة المالية في إتخاذ القرارات الادارية

المبحث الرابع: النظام المحاسبي المالي في المستشفيات الخاصة

المبحث الخامس: المستشفيات الخاصة

2.1.0

ينظر للمحاسبة المالية بأنه نظام للمعلومات تقوم بتجميع وتوصيل المعلومات المحاسبية عن منشاة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص التي ترتبط قراراتهم بنشاط المنشأة من إدارة وملاك وموردين ومصالح حكومية وغيرها، وتعتبر القوائم المالية المنتج الأساسي لهذا النظام، حيث تختلف محتويات القوائم المالية باختلاف نشاط المنشأة، وتنشأ القوائم المالية مرورا بعدة مراحل من إدخال، معالجة البيانات لتعطي معلومات محاسبية بغرض تقديمها لكل الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في إتخاذ القرارات المختلفة(بامور، وبربيع،2018).وسنحاول من خلال هذا المبحث تناول بعض المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة المالية عن طريق التعرف على مفهوم المحاسبة المالية؛ وأهميتها وأهدافها ،فضلا عن تناول نظام معلومات المحاسبة المالية؛.

2.1.1

تعتبر بمثابة الأصل الذي تفرعت منه الفروع الأخرى للمحاسبة، تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب والتصنيف العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية بين المؤسسة والغير وذلك من أجل إعداد تقارير مالية تتضمن معلومات مالية عن نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي، لذلك يتركز الهدف الرئيسي لهذا الفرع من فروع المحاسبة بالإضافة إلى حماية الأصول وقياس الربح والمركز المالي للمؤسسات(مطر،27،2007). وقبل الاسهاب فيتناول المحاسبة المالية، يتداول مصطلح المحاسبة في مختلف مجالات الحياة وبدون استثناء، فمن الناحية التطبيقية أو العلمية يمكن القول أن مفهوم المحاسبة مفهوم واسع لا حدود له إلا بحدود مستوى التطور العلمي والتكنولوجي الذي يبلغه الإنسان وبالتالي فان وضعه في موقعه وبحجمه الصحيح يستلزم تحديد المجال أو النشاط المراد المحاسبة عنه، تحديد الأهداف المطلوب بلوغها وتحقيقها، ومدى توفر المستلزمات ذات العالقة بالنشاط والأهداف، وعلى هذا الأساس تطور مفهوم المحاسبة والذي يمكن وضعه في سياق المراحل التالية:(الكبيسي،2008 ،37).

- المرحلة التي تمتد جذورها إلى حوالي 5111 سنة ق.م، كانت وظيفة المحاسبة تنصب على تنظيم السجلات وتدوين العمليات وبالتالي فان دور المحاسب كان دور المؤرخ المالي بهدف المحافظة على الأموال والممتلكات الحكام والأفراد واثبات ما يطرأ عليها من تعديلات، لذلك قيل أن دور المحاسب هو دور الوكيل المالي.

- مع التطور الإقتصادي وإزدياد حجم التبادل التجاري وبظهور القيد المزدوج ظهرت مجموعة من المبادئ أو القواعد والتي تنظم عملية الإثبات في السجلات حيث أصبح الإهتمام بتنظيم السجلات وفقا لضوابط فنية مهنية هو الأساس في عمل المحاسب لأغراض الرقابة الداخلية في المؤسسة.

- تطورت التطبيقات العلمية مما أدى إلى ظهور مجموعة من المفاهيم والأفكار والقواعد الملزمة التطبيق، لتساهم في استمرارية المؤسسات وتطور دورها في المجتمع وليس كونها فقط مجرد أدوات داخلية للرقابة على الممتلكات.

- تأثير جل القطاعات بالمعلومات المحاسبية، وبروز أهميتها في توجيه سلوك تلك القطاعات، واتسع بذلك الإهتمام بالمحاسبة لتقوم بخدمة المجتمع ككل حتى ظهر ما يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية، لتلبي التقارير المحاسبية حاجات كافة الفئات في المجتمع.

كما إقتصرت سابقاً مهام ووظائف المحاسبة المالية على المتطلبات التشغيلية، ولكن في ظل بيئة اليوم المتغيرة تبدو المعلومات الضرورية والتي تميل إلى أن تكون أكثر إستراتيجية في طبيعتها هي بحاجة إلى بعض التحليل من خلال منظور أوسع وأكثر وعياً ووضوحاً وذلك لن يتم بمعزل عن إستخدام أدوات المحاسبة المالية ووظائفها كما حددها ذوي الإختصاص والمتمثلة بتقديم معلومات تخدم الإدارة في عملية التخطيط وإتخاذ القرارات والتوجيه والرقابة الهادفة إلى تحقيق الأهداف وقياس أداء وانجاز الإدارات ومساعدة المنشئات في المحافظة على مظهرها التنافسي والعمل على تحسينه في المدى الطويل، أضف إلى ذلك أن الإصدارات المهنية الدولية الحديثة تؤكد على الحاجة المتزايدة للمحاسبين لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات التي تضيف قيمة، إذ تتزايد الفرص أمام أصحاب مهنة المحاسبة المالية الذين أعدوا أنفسهم لتحمل المسؤوليات الموسعة لإستخدام مهاراتهم في مجال إدارة المعلومات والإدارة المالية الإستراتيجية، ويتضمن هذا الدور الموسع المشاركة في إيجاد الحلول المسبقة للمشكلات التي تواجه المنظمات أثناء عملية صنع القرار(عبد

الوهاب، 2009). ولذا تعتبر المحاسبة المالية النواة الأساسية بالنسبة لجميع فروع المحاسبة، حيث تهتم بالدرجة الأولى بتسجيل العمليات المالية في السجلات ودفاتر المنشأة والإعداد الدوري للقوائم المالية وفق الأسس والمبادئ المحاسبية، وتعُرف المحاسبة المالية: على أنها: علم وفن يعتمد على إستخدام مجموعة من المبادئ العلمية المتعارف عليها بغرض تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية للمستفيدين منها لمساعدتهم على إتخاذ قرارات رشيدة (الدلاهمة،2008 :12).

كما تعرف على أنها: أحد فروع المحاسبة الذي يعني توثيق ومعالجة البيانات المالية وايصالها لمستفيدين منها في شكل تقارير مالية تعد وفق المعايير المتفق عليها لإستخدامها في إتخاذ القرارات (الكويسي، وآخرون،3:2013).

وهي عبارة عن مجموعة محددة من الفروض المنطقية والمبادئ العملية، التي تستخدم في قياس أحداث إقتصادية وإعداد القوائم الخاصة بوحدة اقتصادية معينة، وايصالها إلى المستخدمين المختلفين.

ولقد تطور تعريف المحاسبة المالية بتطور الفكر المحاسبي، فقد صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين "AICPA "عام 1941 ميلادي التعريف التالي المحاسبة هي: الفن المتعلق بتسجيل وتبويب وتلخيص المعاملات والأحداث ذات الطابع المالي بأسلوب ذي دلالة وبصورة نقدية، ومن ثم تفسير النتائج.

أما تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية " AAA "عام 1966 ميلادي عرف المحاسبة المالية على أنها: عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الإقتصادية ليتمكن المستفيدون منها من التصرف في ظل رؤية واضحة. (الدلاهمة،2008 :11).

وقد عرف مجلس المبادئ المحاسبية " APB "عام 1970 ميلادي المحاسبة نشاط خدمي وظيفتها تزويد معلومات كمية ذات طبيعة مالية بشكل أساسي حول الوحدات الإقتصادية التي تكون مفيدة في إتخاذ القرارات الإقتصادية لعمل إختيار من بين البدائل المتاحة (الجاوي، وآخرون،2007 :25).

يرى أخرون أن المحاسبة المالية تشغل وظائف رئيسية في المجال المحاسبي والمالي منها وأصبحت محط إجتذاب معظم المنشآت بإختلاف القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة سواءً أكان مالياً أم خدمياً أم صناعياً، وذلك

لما يمتلكه المحاسبين الإداريين من قدرات علمية ومهنية فنية متميزة قادرة على المضي بالمنشأة إلى ما هو أفضل (جرادات والشبيل،2014 :262).

من خلال ما تم عرضه من التعاريف يمكن إستخلاص تعريف المحاسبة المالية على أنها: أحد فروع المحاسبة، تهتم بتسجيل وتبويب وتلخيص البيانات المالية للمنشأة وفق فروض ومبادئ وقواعد محاسبية لإعداد تقارير مالية وعرضها على المستخدمين لإتخاذ القرارات.

2.1.2

مما لا شك فيه أن أهمية المحاسبة المالية لم تعد مقتصرة على المالكين والمساهمين، والمديرين وكذلك العملاء والموردين والمصارف، بل إزدادت أهميتها والحاجة إليها من قبل فئات عديدة إذ أن أغلب الأشخاص إن لم نقل جميعهم يمارسون فعلياً ويواجهون عملياً كل يوم العديد من العمليات والإجراءات والأحداث والمعاملات ذات الطابع المالي والمحاسبي لدرجة نجدهم يساهمون في تطبيق بعض المفاهيم المحاسبية، كما يسعون جاهدين لتحقيق الهدف العام من المحاسبة والمتمثل بإنتاج وخلق معلومات المحاسبية ذات الطابع المالي والمحاسبي(النقيب،2008 ،123).

كما أن أهمية المحاسبة لم تعد تقتصر على تأمين المعلومات المحاسبية للجهات الخارجية والجهات الداخلية بل تعدته إلى تقديم المحاسبة معلومات كمية مقاسة بالنقد ووصفية – نوعية لجهات إجتماعية ومؤسسات تأمين حماية المستهلك والمحافظة على البيئة ومكافحة التلوث وغيرها من المؤسسات والجمعيات والأحزاب السياسية والهيئات الدينية والإجتماعية بل وحتى الأفراد (امور، وفتيحة،2018 ،10).

كما أن المحاسبة لم تقتصر على قياس الأداء الإقتصادي بل توسع ليشمل الأداء الاجتماعي بل وضرورة الأخذ بالحسبان الأبعاد السياسية القانونية والإدارية عن الأداء وظيفة القياس المحاسبي، ويسري هذا الأمر على كافة الأنشطة الإقتصادية المختلفة دون إقتصارها على نشاط تجاري كما كان سائداً في المرحلة الأولى من تطور المحاسبة بل توسع ليشمل النشاط الصناعي والزراعي والعقاري والمالي والسياسي والخدمي عموماً سواءً كان الأمر لمنشأة فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال (النقيب،2008 :44).

2.1.3

إن المحاسبة المالية ليست هدف بحد ذاته بل أنها وسيلة تسعى لتحقيق عدة أهداف من خلال الالتزام بالمبادئ والأسس المحاسبية وممارسة الوظائف الرئيسية للمحاسبة، في ضوء ذلك يمكن القول بأن للمحاسبة المالية الأهداف والوظائف التالية:

: إن الهدف الأساسي للمحاسبة هو التعرف على واقع نتائج أعمال المشروع، وتقديم المعلومات الملائمة والتي تلبي إحتياجات المستفيدين النهائيين ومنه فإن المحاسبة المالية تهدف إلى الأهداف الفرعية والمتمثلة في: (الجرجاوي،2015 :6).

1) توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط، ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة؛
2) توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياع والتلاعب والاختلاس؛
3) الاحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أهداف أخرى تشمل ما يلي: (أبوالمكارم،2000 :25).

1) إتخاذ القرارات الإستثمارية ومنح القروض المالية؛
2) دراسة وتقييم درجة سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بإلتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل؛
3) تقييم الموارد الإقتصادية للوحدة الإقتصادية، وتقييم مصادر هذه الموارد سواءً كانت في شكل حقوق ملكية أم الإلتزامات.

ويرى مصطفى بأن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو التعرف على نتيجة النشاط من ربح أو خسارة هذا بالإضافة إلى تحقيق أهداف عديدة منها: (كحول،2016 :19).

1) تسجيل جميع العمليات المالية التي في المؤسسة عند حدوثها مباشرة ووفق تسلسل زمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة؛

2) تبويب وتصنيف العمليات المالية بهدف التعرف على مديونية ودائنية المؤسسة ومعرفة مالها من أصول وما عليها من إلتزامات؛

3) إستخراج نتيجة نشاط المؤسسة وبيان مركزها المالي للتعريف على الموجودات وإلتزامات المؤسسة وما طرأ عليها من تغير منذ نهاية الفترة المالية السابقة وحتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي الجديدة؛

4) مساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات السليمة ورسم السياسات المستقبلية وهذا من خلال التقارير المالية التي تقدمها المحاسبة لإدارة المؤسسة؛

5) توفير معلومات تخدم أغراض فئات من داخل المؤسسة وأخري من خارجها كالعاملين والمالك الحاليين والمتوقعين والجهات الحكومية وغيرها.

:

يمكن تلخيص وظائف المحاسبة المالية فيما يلي: (الجرجاوي،2015 :6).

1 : وهو تسجيل العمليات المالية والتي تتم في المشروع عند حدوثها والإعتراف بها وفق التسلسل الزمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة.

2 : وهو ترجمة المعاملات المالية التي تقوم بها المنشأة خلال فترة زمنية معينة إلى قيم نقدية بإستخدام عملة معينة، وتتعدد الأنشطة التي يشملها القياس المحاسبي ليشمل كل من ممتلكات المشروع (الأصول) وديونه المستحقة للغير (الإلتزامات) والمصروفات والإيرادات والشراء والبيع.... الخ.

3 : ويأتي هذا الهدف لتسهيل تحديد نتائج الأعمال، والتعرف على بنية المشاريع الحالية من أصول وإلتزامات وحقوق الملكية (رأس المال) جراء العمليات المالية المسجلة.

4 : بعد معالجتها محاسبياً وبيان المركز المالي للمشروع للتعرف على التغيرات في أصولها وإلتزاماتها ورأس مال المشروع وذلك من خلال التقارير المالية والقوائم المالية للمشروع.

5 : حيث تقوم المحاسبة بتوصيل المعلومات إلى المستخدمين بالطريقة المناسبة بهدف نقل نتيجة الأحداث الإقتصادية السابقة إلى ذوي الشأن لإستخدامها في إتخاذ قرارات سليمة ومناسبة.

2.1.4

إن الفروض المحاسبية هي أساس إشتقاق المبادئ المحاسبية، حيث توجه الممارسات والإجراءات المحاسبية، ويتم من خلال إثبات العمليات المحاسبية وإعداد التقارير المالية، وتعني الفرضية الكلام أو التعبير قابل للصح أو الخطأ ويتم إعتماد الفرضيات من أجل فهم الظروف والأحداث المحيطة أو تثبيتها وبناء أفكار أو مفاهيم في ضوئها لتساعد في تحقيق الأهداف أو التوصل إليها، وتتمثل الفروض المحاسبية في:

1 يمكن أن تكون المنشأة أي منظمة أو وحدة في المجتمع. فيمكن أن تكون مشروعاً فردياً أو شركة أشخاص أو شركة أموال مساهمة أو وحدة حكومية كوازرة الصحة أو جامعة خاصة أو حكومية، يتطلب فرض المنشأة تحديد الأنشطة الإقتصادية وربطها بوحدة معينة يتم المحاسبة عنها، أي فصل أنشطة الوحدة عن أنشطة ملاكها، وعن أنشطة الوحدات الإقتصادية الأخرى. فمثلاً لا يجوز عدم إثبات المسحوبات الشخصية لصاحب المنشاة بحجة أنه مالكها، وأنه لا فرق بينه وبينها، فالذمة المالية للمشروع مستقلة عن الذمة المالية لمالك المشروع فشرط فصل نشاط الوحدة عن نشاط ملاكها وعن أنشطة الوحدات الإقتصادية الأخرى هو شرط ضروري لتتم المسائلة وإعداد التقارير المالية بدقة وموضوعية (حلوة، والبلداوي،2009: 50).

2 ويقوم هذا الفرض على إعتبار أن الوحدة المحاسبية التي تعد عنها التقارير المالية المختلفة مستمرة في العمل وأداء وظائف نفسها التي تم إستثمار الأموال فيها من أجلها، فالإستمرارية هي التوقع المقبول إلا إذا أضطر المشروع أن ينهي أعماله، فعندها تصبح القوائم المالية غير ممثلة لواقع حال المشروع (خالد، صايل،2009 :149).

3 يقوم هذا الفرض على أنه في الإمكان تقسيم عمر المنشأة إلى عدة فترات، ليتم التقرير عن نتائج نشاطها في فترات دورية تقل عن الفترة الكاملة لعمر المنشأة، وتمثل تلك القرارات الدورية عادة فترات سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو حتى شهرية في بعض الأحيان، وإن إعداد التقارير المالية بصورة دورية منتظمة يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ، ويلبي خاصية الملائمة في تقديم المعلومات بالسرعة الكافية، بحيث تكون تلك المعلومات مفيدة في إتخاذ القرارات (حلوة، والبلداوي،2009: 51).

4 ويتضمن ضرورة إستخدام وحدة النقد كأفضل أساس أو وسيلة لقياس النشاط الاقتصادي، ولغرض التعبير عن العمليات التي يزاولها المشروع، وبيان أثرها في إن تعكس التغيرات التي تطرأ على حقوق المالكين، وكذلك لغرض إجراء التحليلات المحاسبية على النشاط ويواجه هذا الإفتراض الإنتقاد بسبب التغيرات الإقتصادية التي تطرأ على مستويات الأسعار وبالتالي القوة الشرائية لوحدة النقد ولذلك تعتبر قيمة النقود وسيلة غير ثابتة لإجراء عملية القياس على العمليات التي يزاولها المشروع، وبالتالي قد لا تكون الأساس الأفضل، إلا أنه لم يكن بالإمكان إيجاد البديل عن وحدة النقد(الصفار،2006: 33).

2.1.5

تكمن أهمية المبادئ المحاسبية في أنها تشكل الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية ومعالجتها حتى إظهارها في القوائم المالية الختامية وفيما يلي عرض موجز لأهم المبادئ المحاسبية (يوسفي،2011 :11).

1 : يعتبر هذا المبدأ أحد أهم المبادئ التي تعتمد عليها النماذج المحاسبية في التقييم وهو نتاج لمفهومين أساسيين هما مبدأ ثبات الوحدة النقدية ومبدأ الحيطة والحذر، فبمقتضاه تقييم المنشأة عناصر الذمة بقيمتها عند تاريخ حدوثها، وترجع أهميته هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية تكون أكثر صدقاً وموثوقية ويمكن قياسها بموضوعية ويمكن التحقق منها، رغم أنها لا تأخذ في الحسبان التقلبات الإقتصادية التي تؤثر على المنشأة كظاهرة التضخم التي فتحت المجال للحديث عن التقييم بالقيمة العادلة أو السوقية.

2 القاعدة التقليدية للإعتراف بالإيراد، هي أن الإيراد يتحقق عند البيع للغير" التسليم" وبذلك فالربح أيضاً يتحقق بالبيع الفعلي للغير وبناءً على ذلك لا يجوز أن تقوم البضاعة المخزنة الباقية في أخر الفترة بثمن يزيد عن تكلفتها، أي لا يجوز الإعتراف بأرباح لم تتحقق بعد. (حلوة، والبلداوي،2009: 52).

3 يعني تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة بصورة دورية. فقياس الربح يقوم على أساس الفرق بين إجمالي الإيرادات واجمالي المصروفات المقابلة لتلك الإيرادات في نفس الفترة، كما أن تحديد الإيرادات والمصروفات خلال الفترة (سنة مثلا) يتم على أساس الإستحقاق وليس على

الأساس النقدي، ويقصد بأساس الاستحقاق الإعتراف بالإيرادات الخاصة بالفترة المحاسبية مقبوضة أم مستحقة القبض، والمصروفات مدفوعة أو مستحقة الدفع. (حلوة، الحارس، أبو جاموس،2009: 60)

4 تقوم الممارسات المحاسبية على أساس مبدأ الحيطة والحذر لتجنب خطر تحويل حالات عدم التأكد أثناء المعالجات المحاسبية للأحداث إلى الدورات اللاحقة، فتقوم المنشأة وفق هذا المبدأ بالتسجيل المحاسبي للتدني في قيم الأصول (الإهلاكات) حتى إذا كانت غير متوقعة بينما لا يتم تسجيل الإيرادات إلا إذا تحققت فعلاً.

5 : يتطلب هذا المبدأ من المحاسب أن يقوم بالإفصاح عن كل الأحداث الإقتصادية الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة المالية بحيث لا يخفي أية معلومات مالية يمكن أن تضلل مستخدمي القوائم المالية، ومن القضايا التي تستدعي الإفصاح الكامل ما يسمى بسياسة الحيطة أو الحذر أو التحفظ او التي تتمثل في وجوب أخذ الخسائر المتوقعة في الحساب قبل وقوعها وتجاهل الأرباح المتوقعة إلى حين تحقيقها الفعلي، وكذا تقييم مخزون البضائع في نهاية الفترة المحاسبية بسعر التكلفة أو السوق أيهما اقل، وكذلك تكوين المخصصات المختلفة. (حسام الدين، صيام، نور، 1988: 29)

6 : يتطلب تناسق المعلومات المحاسبية للدورات المالية المتتالية ثبات تطبيق نفس القواعد والإجراءات إذ لا يمكن إلا في حالات الضرورة الملحة تعديل الحسابات أو الممارسات المحاسبية، وأي إستثناء على هذا المبدأ لن يكون مبرراً لا بسبب الوضعية المالية الإستثنائية ولا بسبب تنسيق المعلومات، إلا إذا كانت هناك عدة طرق للتسجيل المحاسبي، فمثلاً عند إتباع إحدى طرق قياس الإهلاك (القسط الثابت أو المتناقص) أو إتباع طريقة FIFO في قياس تكلفة المواد الموجهة للإنتاج فإنه لا ينبغي للمؤسسة العدول عن إتباع إحدى هذه الطرق من فترة لأخرى، وتطبيق هذا المبدأ يؤدي إلى سهولة إجراءات المقارنة.(بامور،بوربيع،16:2017)

7 : يقصد بهذا المبدأ أن المحاسب عند إختياره مقياساً أو اجراءً محاسبياً معيناً يكون مبرره في الإختيار بعدم التحيز الشخصي كونه يستند الى دليل من أدلة الإثبات المحاسبية؛ أن تقاس المعلومات المالية بطريقة تكفل الوصول الى نفس النتائج فيما لو قام محاسب أخر بإعادة عملية القياس لها.

8 : يقصد بهذا المبدأ أن ينصب إهتمام التقارير المالية على المعلومات التي تعتبر جوهرية بدرجة كافية للتأثير على عملية التقييم وإتخاذ القرار وعليه فانه يقضي بأن يتم معالجة المعاملات والأحداث ذات الأثار الإقتصادية غير الجوهرية بإتباع طرق محاسبية مبسطة وبغض النظر عما إذا كانت تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً وبدون الحاجة إلى الإفصاح عنها ولذا فإن هذا المبدأ يساعد المحاسب على تحديد نوعية البيانات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية.

9 : يقصد بهذا المبدأ إستخدام نفس الإجراءات المحاسبية من قبل المنشئات المختلفة وبغض النظر عن طبيعة تلك المنشئات وعليه فان الهدف من هذا المبدأ هو جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عن طريق الحد من تعدد وتنوع الأساليب والإجراءات المحاسبية المستخدمة في المنشئات المختلفة.

: إن الفروض المحاسبية هي الأساس لإشتقاق المبادئ المحاسبية حيث توجه الأخيرة للممارسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة لتسجيل العمليات المالية المرتبطة بالمؤسسة وإن بعض الفروض المحاسبية تمثل حجر الزاوية في القياس المحاسبي عموماً مثل فرض إستقلالية الوحدة الإقتصادية، فهو الأساس للمساءلة المحاسبية وبعض الفروض تمثل الأساس لإشتقاق عدة مبادئ في الوقت نفسه مثل: فرض وحدة القياس النقدي الذي يبرر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وكذلك مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات . والفروض عموماً مستقلة عن بعضها البعض في حين أن المبادئ مرتبطة ببعضها البعض، واستناداً إلى تلك المبادئ المحاسبية يتم الإثبات المحاسبي وإعداد التقارير المالية دوريا (حلوة، وآخرون،2004: 60).

2.1.6 :

يعتبر نظام معلومات المحاسبة المالية أحد فروع أنظمة المعلومات، حيث يحتل أهمية كبيرة داخل المنشأة بإعتباره نظام يقوم بمعالجة وتسجيل العمليات بهدف الحصول على المنتج النهائي لهذا النظام وقبل التطرق للنظم ينبغي التعرف على المعلومات المحاسبية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي، والتي يجب أن تتميز ببعض الخصائص الضرورية حتى يمكن إستخدامها في إتخاذ القرارات، بعض المصطلحات مرتبطة بالنظم لزم التطرق لها:

- : يعرف النظام على أنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة والمتفاعلة مع بعضها في سلسلة من العلاقات، من أجل أداء وظيفة محددة أو تحقيق هدف معين. (قاسم،2009: 14).
- : هي عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من إستخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لإتخاذ القرارات (قاسم،2009: 13).

وتُعرف المعلومات بأنها بيانات تم معالجتها، وتمثل حلقة الوصل بين البيانات والمعرفة، كما إن الأدوات والأساليب التي يعتمدها الإنسـان في التعامل مع المعلومات في تطور مستمر وتشمل كل ما يمكن إستخدامه من الأشياء والأفكار التي تسهل عملية الحصول على المعلومات أو التعامل معها، ولا تختلف موارد أو مقومات بناء نظم المعلومات عن مستلزمات بناء أي نظام آخر، إذ تتكون نظم المعلومات من موظفي، أجهزة الحواسيب الإلكترونية، البرامج الحاسوبية، الإجراءات والبيانات (أبو حمد وقدوري،2005 :382).

- : أنه إطار يتم خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات(البيانات) إلى مخرجات(المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع(الدهرواي،2002).

ويمكن تعريف نظام المعلومات على أنه: مجموعة من العناصر المتداخلة أو المتفاعلة مع بعضها البعض والتي تعمل على جمع مختلف أنواع البيانات والمعلومات، وتعمل على معالجتها وتخزينها وبثها وتوزيعها على المستفيدين بغرض دعم إتخاذ القرارات وتأمين التنسيق والسيطرة على المنظمة أو الجهة المستفيدة (قندلجي، والجنالي،2005).

- : تُعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية التي تخص الأحداث الإقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً (حمادي،2011، 84).

ويراها أخر بأنها: نتاج نظام المعلومات المحاسبية الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها واخراجها في شكل تقارير مالية تكون الغاية منها بمثابة المحرر للإدارة لإستخدامها لإدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة (عجيله،2013، 8).

وعليه وبناء على ما سبق يمكن القول: بأن المعلومة المحاسبية هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي تكون في شكل تقارير مالية تساعد الأطراف المرتبطة بالمنشأة في إتخاذ القرار.

- : تعد المخرجات الرئيسة لمنظام المحاسبي، حيث أن البيانات الأولية التي يتم تجميعيا ثم إخراجها في شكل معلومات في القوائم المالية، تدل على أهمية الأرقام التي تحتويها تلك القوائم بوصفها الإبلاغ المالي لجميع العمليات المالية التي تمت خلال فترة زمنية معينة فتعدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الرئيسة للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة المالية وهي جسر يربط بين أهداف الإبلاغ المالي من ناحية ومفاهيم الإعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما أنها الصفات التي تجعل المعلومات ذات فائدة كبيرة(Kieso etal.,2007:36) .

- **:** يقصد بجودة المعلومات المحاسبية" ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد وفق مجموعة من المعايير التي تساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. (جمام ودباش، 2016 : 16)

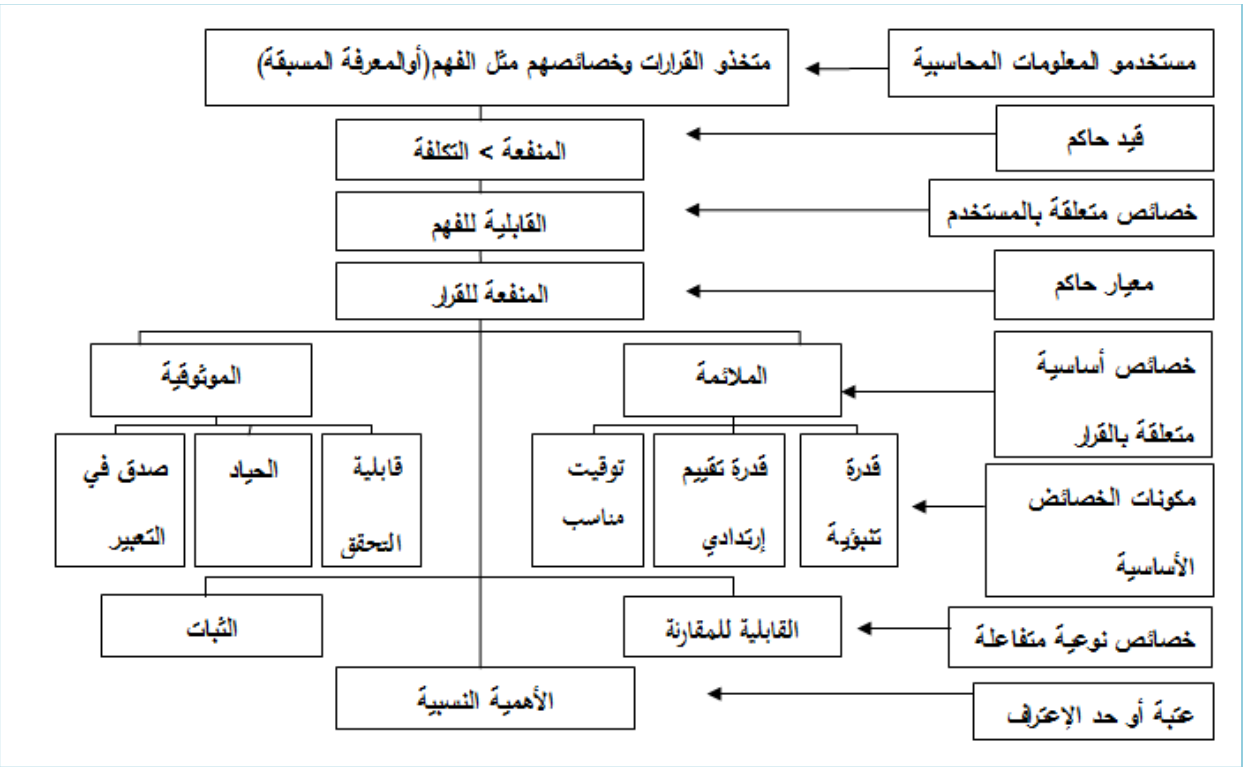
وكما هو معروف" يجب أن تتمتع بجودة عالية وفقا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يستطيع أصحاب المصالح اعتمادها لاتخاذ القرارات المختلفة وفقا لحاجاتهم. (حمادي، 2011 :84)

وترى اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) بأن جودة المعلومات تعني" القدرة على استخدام المعلومات في التنبؤ ومدى ملاءمتها للوصول إلى الأهداف (الجاوي و آل فتح الله، 2017 : 95)، كما تعني جودة المعلومات المحاسبية" تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، الناتجة عن تطبيق الطرق المحاسبية) "(صبايحي، 2011 ،:74)

- : تعرف بأنها عبارة عن الصفات التي تجعل من المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها من المستثمرين الحاليين والمحتملين، المقرضين الدائنين وغيرهم، وتمكنهم من إتخاذ القرارات المناسبة (أبو نصار، حميدات، 2017، 7).

ويعتبر البيان رقم 02 الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB سنة 1980 بعنوان" الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الدراسة الأكثر شمولية وأهمية، ونوضح هذه الخصائص في الشكل التالي :(صبايحي،2013 ، 10)

الشكل (2-1) هرم الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية



:حلوة رضوان حنان، ، الإطار الفكري - التطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2009 ، ص 68.

الشكل يوضح أربع نقاط: خصائص تتعلق بمتخذ القرار، وخصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية وتنقسم إلى خاصيتين أساسيتين (الملائمة والموثوقية)، كما أن تفاعل الخاصيتين الأساسيتين، ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية تتصف بقابليتها للمقارنة والثبات في تطبيق الأساليب المحاسبية، وهناك قيدان رئيسيان لإستخدام الخصائص السابقة هما:(بن يحي،2013 ، 46)

:وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

:حيث تعد نقطة الفصل (العتبة) في الإعتراف المحاسبي لبنود القوائم المالية.

وتشمل هذه الخصائص الملائمة للمعلومات والإعتمادية

1 وتعني هذه الخاصية بأن المعلومات يجب أن تتلاءم مع القرارات التي ستستخدم تلك المعلومات في إختيار بدائل الحل الممكن للمشكلة المدروسة والتي تحتاج لإتخاذ القرار.

عُرفت الملائمة بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدمي المعلومات والتأثير عليه وهي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في إتخاذ القرار ،وإن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تحدث فرقا في إتخاذ القرار، وذلك بمساعدة المستخدمين لها على وضع تنبؤات عن ناتج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، وان يتم تقديمها في الوقت المناسب، وعرفت بأنها القدرة على إتخاذ قرار معين أما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذ القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذ القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه (متولي،2005 ،60) .

أما المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر على سلوك متخذ القرارات وتجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن إتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات وعرفت بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات على تكوين تنبؤات عن النتائج المستقبلية أو تغيير التنبؤات السابقة وتصحيحها (المجهلي،2009 ،52).ويُقصد بها مدى مطابقة المعلومات المتوافرة لإحتياجات متخذ القرار، وذلك لأن المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار في وقت من الأوقات قد لا تكون ملائمة (التوقيت المناسب) في وقت أخر، وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في إتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث سواء أكانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية وتوفير إمكانية إعمال التنبؤات (القاضي، وحمدان، 2011 : 274).

كما تعتبر البيانات ملائمة إذا كان لها دور تنبؤي بالأحداث الإقتصادية المستقبلية، إضافة لأن تكون لها قيمة تأكيدية أي توفر تغذية عكسية حول التقييمات السابقة سواء بتأكيدها أو تغييرها، ومن خصائصها الفرعية، خاصية المادية و التي عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية في الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS" :يعتبر البند مادياً أو ذو أهمية نسبية إذا كان حذفه أو تغييره أو عرضه بشكل خاطئ

سيؤثر في القرارات الإقتصادية للمستخدمين والمبنية على واقع القوائم المالية"، ومنه فإن هذه الخاصية أساسية للمعلومات المالية (خالد، 2016 ، 578).

ويتضح بأن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات المحاسبية التي تكون لها قيمة تنبؤية واسترجاعية تؤثر في اتجاه سلوك متخذ القرار لتغير القرار نحو الوقف الذي يتخذ بشأنه لتحقيق الملاءمة لابد من توافر الخصائص التالية:(بامور، وبربيع،2018 ،38).

أ. الوقتية: يجب أن يكون وقت الحصول على المعلومات مناسب مع الحاجة إليها، بمعنى لا يقدم نظام المعلومات المحاسبي معلوماته لمتخذي القرار بعد أو قبل إتخاذ القرار فمثلا: إذا أراد أصحاب القرار معلومات عن جدوى شراء بضاعة معروضة للبيع بمزاد علني فإن المعلومات يجب الحصول عليها في الوقت المناسب قبل فوات الأوان.

ب. التقييم: يجب أن تكون المعلومات لها قيمة يمكن من خلالها مقارنة قيمتها مع تكلفة الحصول عليها، فلا يعقل الحصول على معلومات تكلفتها تفوق قيمتها المضافة.

ت. المساعدة على التنبؤ: يجب للمعلومات المحاسبية المخرجة أن تساعد في التنبؤ المستقبلي، فمثلا معلومات عن مبيعات تاريخية لمنتج معين تكون ملائمة إذا كان بالإمكان إستخدامها للتنبؤ المستقبلي بالإضافة لوقتيتها المناسبة وقيمتها العالية.

2 : تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية إذا أمكن للمحاسب الإعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث الإقتصادية التي تمثلها. وحتى تكون المعلومات المحاسبية لها هذه الخاصية يجب أن تتميز بما يلي:

أ. التحقق: وتعني أن المعلومات يجب أن تكون قابلة للتحقق ويكون ذلك إذا أمكن الوصول لنفس هذه المعلومات من أطراف مستقلة بأساليب القياس نفسها المستخدمة للحصول عليها.

ب. الموضوعية: وتعني أن المعلومات المحاسبية المخرجة يجب أن تكون غير متحيزة، وتكون كذلك إذا كان التركيز في الحصول على المعلومات منصبا على المعايير المحاسبية المستخدمة للحصول عليها بدلا من التركيز على نتائج تلك المعلومات.

ت. المصداقية: وتعني أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتوافق مع الأحداث الإقتصادية التي تعبر عنها تلك المعلومات، ومعنى ذلك أن إعداد تلك المعلومات يجب أن يكون بأمانة وصدق.

وتشمل هذه الخصائص الثابتية وامكانية المقارنة.

1 : ويعني ذلك أن القواعد والسياسات والمبادئ المستخدمة في الحصول على المعلومات المحاسبية في المنشأة ثابتة من فترة لأخرى، مع إمكانية التغيير الضروري لها بشرط الإفصاح عن ذلك.

2 : المعلومات المحاسبية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي لها هذه الخاصية إذا كان إعدادها وقياسها منسجماً ومتناسقاً ومتجانساً مع إعدادها وقياس المنشئات الأخرى، بمعنى يمكن مقارنة معلومات بمعلومات الغير إذا كان أسلوب الإعداد والقياس نفسه.

وتتصف الخصائص بالآتي:

1- وتؤدي القابلية للمقارنة الى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكن من المقارنة لأداء المنشآت نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة، وتؤدي هذه الخاصية إلى تمكين مستخدمي معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشاة نفسيا وأداء المنشاة الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشاة نفسيا فيما بين الفترات الزمنية المختلفة، وتنشا أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والإحداث التي تتأثر بها المنشاة المختلفة (دهمش وأبو زر، 2005 : 67). وتكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة إذا توفر فيها شرطين هما: (الحيالي،2007)

أ-سهولة العرض وإستخدام أسلوب موحد للقياس المحاسبي يسهل إجراء تقييم تلك المعلومات.

ب-الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

ولذا إن إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية تتطلب معلومات متشابهة أي مبنية على أساس وطرائق محاسبية ثابتة لسنوات المقارنة، وبذلك يترتب على المنشاة الالتزام بسياسة الثبات، علما أن ذلك لا يمنع التغيير من مبدأ محاسبي إلى أخر مقبول، أومن طريقة إلى أخرى وذلك بشروط وجود ضرورة منفعة لمتغير وان يتم الإفصاح

التام على أثر التغيير في القوائم المالية، والإستمرار في تطبيق الطرائق والأساليب الجديدة (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2006).

ولتحقيق هذه الخاصية فإن معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS تتطلب الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل القيم في القوائم المالية، إضافة لمختلف الملاحظات، ويجب أن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والقياس والتصنيف، ويجب على الشركة الإفصاح عن كل البدائل المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها إضافة لمختلف التغييرات التي حصلت عليها (الجعارات، 2008: 55)

2- ويقصد بذلك خلو البيانات المالية من الغموض حيث لا يمكن الاستفادة منها إذا كانت غير مفهومة، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة المعلومات المحاسبية، وكيفية عرضها من ناحية وعلى قرارات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.

كما ينظر لها بأن تكون المعلومات المالية معروضة بوضوح وبعيدة عن التعقيد، بطريقة تمكن مستخدميها من فهمها (الجعارات، 2008 :50) إلا أنه توجد بعض الظواهر معقدة بطبيعتها ومع ذلك يجب الإفصاح عنها، لأن استبعادها يجعل القوائم المالية غير مكتملة وقد تكون مضللة (بن تومي، 2013، 55.) وتعتمد على مؤشرين هما:

أ. درجة الوضوح والبساطة: التمسك بالجوهر مع مراعاة الشكل البسيط الذي يسهل الفهم للشخص ذو المستوى المتوسط.

ب. مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات: إن مستوى الفهم للمعلومات المحاسبية يعتبر الرابط بين المعلومات المالية التي يحب أن تكون مفيدة بين المستخدمين الذين ينبغي أن يتوفر لهم حد أدنى من المعرفة لهذه المعلومات للاستفادة منها.

3- : أن تكون كافة المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية متاحة امام المستخدمين، ويشمل مبدأ الشمول على أربع فروع أساسية هي:

أ.إن إحتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية تتم مقابلتها بالتقارير المالية ذات الأغراض العامة.

ب.تقابل الإحتياجات المشتركة للأطراف الخارجية المتعددة بالإعلان عن الدخل والثروة.

ج. يجب على الإدارة في إطار خدمة المستخدمين نشر التقارير المالية.

د. أن يتم الإعلان عن التقارير المالية ذات الغرض العام بأنسب الوسائل التي بموجبها يتحقق التوازن بين المنفعة والتكلفة.

كما ويتطلب التمثيل الصادق أن تكون المعلومات المحاسبية غير متحيزة لطرف على حساب طرف آخر وفي هذا الصدد يشير كل من Jonas & Blanchet إلى أن الوصف الحيادي يعني الوصف الذي يخلو من التحيز في إختيار وعرض المعلومات المحاسبية والذي لا يمكن تأكيده أو إلغاء تأكيده أو التلاعب به بطريقة أخرى ولا يقصد بالصدق في التمثيل أن تكون المعلومات مؤكدة أو حتى دقيقة بشكل مطلق على عكس ذلك نجد أن الصدق في التمثيل عن الواقع الاقتصادي قد يتطلب بيان التوزيعات الإحتمالية للقيم الواردة في القوائم المالية وكذلك الإفصاح عن معامل الخطأ الذي يصاحب الأرقام المحاسبية، والمعلومات الحيادية لا تعني معلومات دون غرض أو دون تأثير في سلوك المستخدم بل ينبغي أن تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات (Jonas & Blanchet, 2000 :362).

ويُعد الحياد بأنه عدم التحيز: عدم إختيار معلومات بشكل ينتح عنه معلومات تفضل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية علي حساب جهات أو اطراف أخرى، وهو البيانات المحاسبية التي لا تتحرز لمستخدم معين من مستخدمي التقارير على حساب مستخدم أو مستخدمين آخرين (عطية: 2003 :98). ويجب مراعاة نوعين من أنواع التحيز هما: (حسن: 2004 ،115).

أ.التحيز في عملية القياس: عند إستخدام أساس التكلفة التاريخية وسياسة الحيطة والحذر لعرض بعض البنود المحاسبية.

ب. التحيز من قبل القائم بعملية القياس: بقصد التحيز في حالات عدم الأمانة ونقص الكفاءة المهنية.

يتضح بأن المقصود بالحياد في المعلومات هو تجنب أي عمل المقصود منه التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل الى نتائج مسبقه، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في إتجاه معين.

وتعني القدرة على الوصول لنفس النتائج من طرف أكثر من جهة إذا تم إستخدام نفس طرق وأساليب القياس (السقا، 2016، ص 37) وإذا تم التوصل لنتائج مختلفة بإستخدام نفس أساليب القياس، فهنا نقول إنها لا تتمتع بهذه الخاصية، ولا تصلح لإتخاذ القرارات. ويتضح بأن القابلية هي الخاصية التي تعكس إجماع عدد من المحاسبين على طريقة قياس الأحداث الإقتصادية، بحيث توفر درجة عالية من التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع الى المستندات المتعلقة بالعمليات المالية بالرجوع الى نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الإقتصادية.

- يُعرف نظام معلومات المحاسبة المالية بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الإقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الإقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الإقتصادية (حسين، 47:2006) .

ويمكن تعريفه بأنه الهيكل أو التشكيلة أو الوحدة المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم الدورة المحاسبية الكاملة وتتضمن مجموعة مترابطة من المستندات والدفاتر والسجلات والتقارير والقوائم المحاسبية والأعمال والإجراءات والترتيبات التي يتم عن طريقها تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير البيانات المتعلقة بالمعاملات الإقتصادية ذات الصفة المالية(المطيري،2012).

ويمكن تعريف نظام معلومات المحاسبة المالية بأنه أحد النظم الفرعية في الشركة يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة ومتداخلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية وغير المالية لجميع الجهات التي يهمها أمر الشركة وبما يخدم تحقيق أهدافها (الجحاوي والجبوري،2014).

إن نظام المعلومات المحاسبية للشركة هو نظام فرعي من نظام المعلومات الإدارية يمكنه جمع مجموعة كبيرة من المعلومات عن المنظمة بما فيها معلومات عن المبيعات والمشتريات والمرتبات والمخزون والمتحصلات النقدية والمدفوعات وهكذا (Saracina,2011).

إن نظام المعلومات المحاسبية هو ليس فقط مجرد دعم للعمليات المحاسبية والمالية والتجارية، بل هو في كثير من الأحيان يخلق معلومات مفيدة لغير المحاسبين، فالأفراد الذين يعملون في الأنظمة الفرعية الأخرى التابعة للمنظمة كلهم يحتاجون لنظام المعلومات المحاسبية في عملياتهم. ففي قسم المالية فإن نظام المعلومات المحاسبية له دور في التوقعات والتنبؤات النقدية وأيضاً معلومات عن الدفع والاستلام الفعلي وغيرها، وفي قسم التسويق والمبيعات فإن لنظام المعلومات المحاسبية دور في تقديم تحليل ملخص للمبيعات، ومعلومات عن التكلفة، وتوقعات المبيعات. أما في قسم الموارد البشرية فإن لنظام المعلومات المحاسبية دور في تقديم تحليل الرواتب بما في ذلك معلومات حولها مستقبلاً وفي قسم الإنتاج فإن استحقاق كل الموظف، وكذلك الإسقاطات المتعلقة بتكاليف الموظفين فإن نظام المعلومات المحاسبية يوفر ملخصات جرد المخزون، وتحليل كلفة المنتج(Bagranoff, Simkin & Norman, 2010) .

ويجد آخرون بأنه "عبارة عن آلية وإجراءات الشركة التي تسمح بتجميع، وتصنيف، وفرز البيانات-Data ومعالجتها، ومن ثم تحويلها إلى معلومات -Information- يسترجعها الإنسان عند الحاجة، ليتمكن من انجاز عمل أو إتخاذ قرار أو القيام بأي وظيفة تفيد حركة المجتمع، عن طريق المعرفة التي سيحصل عليها من المعلومات المسترجعة من النظام، وقد يتم إسترجاع المعلومات في نظام المعلومات يدوياً، أو ميكانيكياً، أو الكترونياً، وهو الغالب في نظم المعلومات المعاصرة " (قنديلجي والجنابي،3:2012) .

ويعرف بأنه مجموعة مترابطة من العناصر المادية والبشرية التي تتفاعل معا من أجل حصر وتجميع وتشغيل وادارة ورقابة البيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بالأحداث الإقتصادية الداخلية والخارجية طبقا لقواعد وإجراءات محددة لإنتاج وتوصيل معلومات محاسبية ومالية مفيدة إلى مستخدميها بهدف تمكينهم من إتخاذ القرارات المناسبة والتخطيط والرقابة، ولضمان سير هذا النظام توجب توفر فيه العناصر التالية: الموارد البشرية المتخصصة، الموارد المادية للنظام والبيانات المالية(الخميني،2014).

مما سبق يمكن القول إنها أحد فروع نظام معلومات المحاسبة تقوم بإنتاج معلومات محاسبية لمختلف الأطراف ذو علاقة بالمنشأة تساعد في إتخاذ القرار.

إن إستخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية يمكن ويؤدي إلى العديد من المزايا التي تساهم في تطويرها وزيادة كفاءتها وفعاليتها، ومن أهم هذه المزايا: (السقا، 2006: 66)

1) سرعة الحصول على البيانات المختلفة ومن كافة مصادرها بصورة مباشرة وفورية.

2) تقليل مساحات الخزن للبيانات التي يتم الحصول عليها، مع إمكانية الاستفادة من البيانات المكتوبة على الأوراق من خلال تحويلها إلى ملفات يمكن استدعائها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية.

3) إمكانية توفير المعلومات بالدقة والسرعة مع تسهيل تحليلها وخزنها وتداولها بما يساهم في تحقيق قيمة لها.

4) إمكانية تحديث البيانات المخزونة أولا بأول، وذلك من خلال مواقع الوحدة الإقتصادية على الانترنيت.

5) الاستفادة من القدرات التي يوفرها الحاسوب في تسهيل أداء العمليات والمعالجات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك المعتمدة على تطبيق الأساليب الرياضية والإحصائية.

6) المساهمة في تحقيق كفاءة نظم المعلومات المحاسبية، ومن خلال الحصول على المخرجات المطلوبة بناءً على المدخلات التي يتم تشغيلها وفق الإجراءات المناسبة والصحيحة.

7) تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية، من خلال إمكانية القيام بالعديد من العمليات والمعالجات المحاسبية في نفس الوقت ومن قبل نفس الأشخاص.

8) اختصار الوقت اللازم للحصول على المخرجات المطلوبة.

9) إمكانية الحصول على المخرجات المطلوبة بالشكل الذي يمكن أن يساهم في زيادة درجة الإدراك للجهات المستفيدة.

10) إمكانية الحصول على المخرجات وتوصيلها عبر مواقع الوحدة الإقتصادية على شبكة الانترنيت بالتوقيت المناسب والمطلوب وعن أي فترة زمنية مطلوبة

11) إمكانية الحصول على تقييم نظم المعلومات المحاسبية بصورة سريعة ومباشرة.

12) إمكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الالكتروني للبيانات فيما بينها.

يمتاز نظام معلومات المحاسبة المالية في المنشأة بالعديد من الفوائد التي يحققها من خلال القيام بوظائفه، كما يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف. يؤدي نظام المحاسبة المالية مجموعة من الوظائف على مستوى المنشأة، تتلخص فيما يلي: (طلال الخميني، 108:2014)

1 : تتم في هذه المرحلة عدة خطوات، حيث تتمثل الخطوة الأولى في جذب البيانات إلى نظام المعلومات، مع القيام بعملية قياس في حالة ما إذا كانت البيانات كمية، ثم تتمثل المرحلة الثانية في تسجيل هذه البيانات، وفي الأخير تأتي المرحلة الثالثة والتي ترتكز على تصنيف هذه البيانات إلى أقسامها الرئيسية وذلك بعد المصادقة عليها والتأكد من دقتها.

2 : ويتم من خلال هذه العمليات حفظ البيانات في ملفات خاصة تمهيداً لإستخدامها في المستقبل، أو تمهيدا لإجراء بعض العمليات عليها في المستقبل، وتختلف طريقة التخزين في النظام اليدوي عنه في النظام الآلي، ففي النظام اليدوي يتم تخزين في ملفات أو دفاتر ورقية بينما في النظام الآلي فتكون أداة التخزين شرائط، أسطوانات ممغنطة.

3 : تحول البيانات إلى معلومات ملائمة ومفيدة في عملية إتخاذ القرارات لمساعدة إدارة المنشأة في التخطيط، تنفيذ ومراقبة الأنشطة المختلفة، وتتضمن هذه المرحلة:

– فرز، تصنيف وترتيب المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا؛

– تسجيل قيود العمليات في دفاتر اليومية استنادا إلى دليل حسابات المنشأة؛

– إجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات مثل الجمع، الطرح، القسمة، بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية؛

– ترحيل العمليات المسجلة في اليومية إلى دفتر الأستاذ العام؛

– إجراء مجموعة من المقارنات بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيلات بحيث قد تتم المقارنة بين البيانات الخاصة بذات البضاعة والموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من مطابقتهم.

4 : لإتخاذ القرارات وتوفيرها للمستخدمين الداخليين والخارجيين، وتكون في شكل تقارير وقوائم مالية (ميزان المراجعة، جدول قائمة الدخل، الميزانية، الوثائق الملحقة(وتقارير إدارية التي توفر معلومات تشغيلية عن أداء المنشأة من خلال عرض معلومات عن أنشطتها الرئيسية(المبيعات ،المشتريات، المخزون او خدمات ...الخ)، حيث تعتبر هذه المعلومات المخرجات التي ينتجها النظام وهي بمثابة المنتج النهائي لنظام معلومات المحاسبة المالية، وقد تكون هذه تقارير وقوائم تستخدم داخل المنشأة بغرض التخطيط، الرقابة وإتخاذ القرار.

5 : وترتبط هذه العملية بعملية التخزين، فبعد تخزين البيانات لفترة ما يتم استرجاعها واحضارها في ملفات خاصة لإستخدامها أو إجراء عمليات أخرى عليها.

6 : بحيث تتضمن هذه الرقابة اكتشاف الأخطاء والغش وتوفير معلومات دقيقة تسمح بإتخاذ القرارات في الوقت المناسب، ويتحقق ذلك من خلال الرقابة على عمليات التسجيل ومعالجة البيانات من خلال الإعتماد على إجراءات رقابة داخلية فعالة على العمليات داخل المنشأة، أهمها التحديد المسبق للمسؤوليات والصلاحيات في تنفيذ العمليات والأنشطة والفصل بين الوظائف والعمليات المهمة ذات العلاقة بينها.

تهدف إلى تحقيق هدف عام، يتمثل في توفير المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الإقتصادية، وتساعدها في إتخاذ العديد من القرارات وهي تسعى إلى تحقيق هذا الغرض من خلال الأهداف الفرعية الآتية: (السقا والحبيطي، 2003: 22)

1) قياس كافة الإحداث الإقتصادية التي تحدث في الوحدة الإقتصادية من خلال عمليات إدخال البيانات المحاسبية إلى الحاسوب.
2) توصـــيل كافة البيانات والمعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها.
3) تحقيق الرقابة على جميع العناصر المادية التي تتواجد في الوحدة الإقتصادية.

ويعتبر نظام معلومات المحاسبة المالية أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تحتاجها أي شركة، وكباقي الشركات الأخرى تحتوي المستشفيات على نظام معلومات محاسبية خاص بها، وهذا من أجل تنظيم ومعالجة عملياتها الإقتصادية ، كما تجدر الإشارة إلى أن محاسبة المستشفيات تعتمد على المبادئ الأساسية للمحاسبة المالية بالإضافة إلى القواعد التي تلـزمها مسك مجموعة من السجلات والدفاتر التي تدون فيها مختلف البيانات اللازمة لتسيير نشاط المنشاة الطبية الخاصة، حيث تقوم هذه المحاسبة كنظام للمعلومات بتجميع وتبويب وتوصيل المعلومات المحاسبية الملائمة المتعلقة بإدارة المنشأة الطبية الخاصة ومختلف الأشخاص الذين تربطهم عالقة بنشاطها.

.إن غاية نظام المعلومات المحاسبية هي تقديم صورة موثوق فيها عن الواقع المالي للمنشاة الطبية الخاصة، وهو يعتمد في ذلك على جمع البيانات عن العمليات المستمرة المتعلقة بنشاطها، ويقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها كمخرجات في حسابات تتضمنها وثائق محاسبية.

ويؤدي نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف ويتفق البعاج (2011) مع النعيمات (2012)في تحديد وظائف نظام المعلومات المحاسبية والتي تتضمن جمع وتخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة الإقتصادية والمالية، ومعالجة البيانات عبر عملية الفرز والتصنيف والتلخيص، وتوليد معلومات مفيدة لإتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين، وتأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة والتأكد من أن هذه البيانات صحيحة وكاملة، اما الجزء الثاني فيتضمن مراقبة عملية معالجة هذه البيانات حيث يتم عمل تغذية راجعة للتعرف على نقاط الضعف في هذه العملية وكيفية معالجتها .هذا وان كل منظمة يجب أن تكيف نظام المعلومات المحاسبية الخاص بها والخاص بإحتياجات مستخدميها، لذلك إن الأهداف المحددة لنظام المعلومات المحاسبية قد تختلف من منظمة إلى منظمة، غير أن ثلاثة أهداف أساسية مشتركة بين جميع النظم وهذه الأهداف هي: (Hall,2011)

1) دعم وظيفة الإشراف على الإدارة: حيث أن الإشراف هو مصطلح يشير إلى مسؤولية الإدارة لموارد المنظمة كما ينبغي. ويوفر نظام المعلومات المحاسبية للمستخدمين الخارجيين معلومات وإستخدامها عن طريق

القوائم المالية التقليدية والتقارير الأخرى حول كيفية إستغلال الموارد، وضمن داخل المنظمة تتلقى الإدارة معلومات الإشراف من تقارير المسؤولية المختلفة .

2) دعم عملية إتخاذ القرارات الإدارية: نظام المعلومات يزود المدراء بالمعلومات التي يحتاجون إليها لتنفيذ مسؤولياتهم في صنع القرار.

3) دعم العمليات التشغيلية اليومية للمنظمة: نظام المعلومات المحاسبية يوفر المعلومات لموظفي العمليات التشغيلية لتقديم المساعدة لهم في أداء مهامهم اليومية التي تتسم بالكفاءة والفعالية.

يعد نظام معلومات المحاسبة المالية أحد الأنظمة لنظام المعلومات يتكون من مدخلات، معالجة ومخرجات تتفاعل مع بعضها البعض بهدف توفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات، وتتمثل في: (الخميني،2014).

تشكل الأحداث الإقتصادية المعبر عنها بشكل نقدي المادة الخام التي يعالجها نظام معلومات المحاسبة المالية، وتنشأ هذه الأحداث الإقتصادية من خلال مزاولة النشاط، وتتكون من أحداث إقتصادية تتم داخل المنشأة وأخرى تتم خارجها أي علاقة المنشأة مع البيئة المحيطة بها، حيث يتم توثيق هذه الأحداث الإقتصادية من خلال الوثائق والمستندات وتعد هذه الأخيرة الأساس في عملية التسجيل المحاسبي، وتعتبر الدليل على حدوث الأحداث الإقتصادية، كما أنها تعكس الأحداث الإقتصادية للمؤسسة لذلك تعتبر بمثابة المادة الخام التي تقوم بتزويد النظام المحاسبي بالبيانات التي تدخل في عملية المعالجة، بحيث تؤدي المستندات دوراً هاماً في النظام المحاسبي وفي فعالية دورة العمليات . (طلال والخميني، 2014: 107)

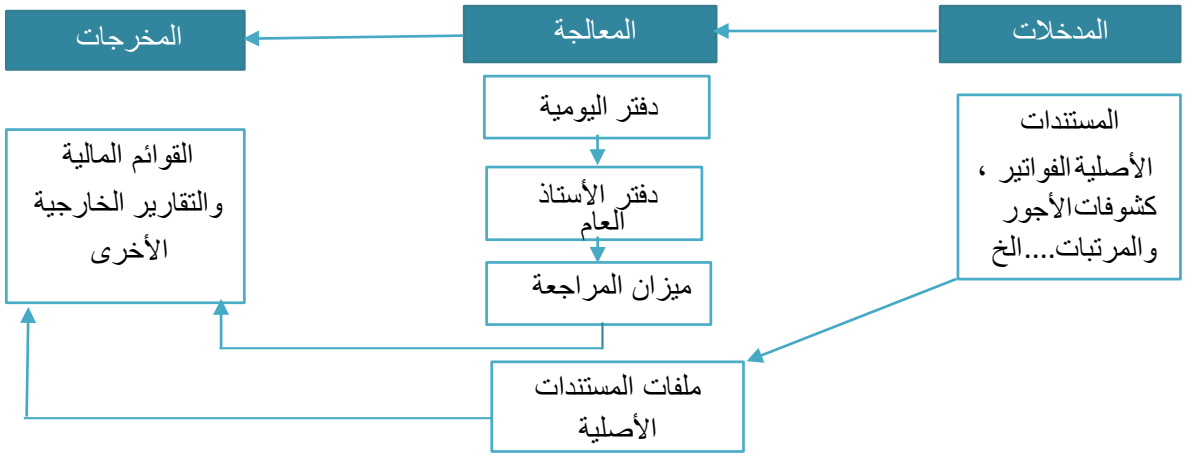
- هي: عبارة عن ورقة مصممة لتعكس أنشطة المشروع كالبيع والشراء والدفع والقبض والاستلام والتسليم. (التكريتي وآخرون، 32:2010)

حيث تلعب المستندات دورين أساسيين هما:(مطر،2007 :56).

- : على أساس أن المحاسبة نظام للمعلومات يتولى حصر البيانات عن عمليات المبادلة المالية ليقوم بتشغيلها أو معالجتها طبقا لقواعد عملية معينة بغرض تحويلها إلى معلومات عن نتيجة النشاط خلال مدة مالية معينة وعن المركز المالي للمنشأة في نهاية تلك المدة.

- يقوم المستند كدليل موضوعي على عملية المبادلة المالية : وعلى صحة هذه العملية، إذ يقوم النظام المحاسبي بتسجيل عملية بيع البضاعة نقدا بالمبلغ الموجود في فاتورة البيع نقدا والمرفق بها صورة من مستند آخر هو سند القبض، ووجود المستندين معا يثبت حدوث عملية البيع وكذلك صحتها أيضاً، وبدون وجود هذه المستندات لا يمكن إدخال بيانات العملية إلى النظام معلومات المحاسبة المالية ولا تسجيلها في الدفاتر المحاسبية.

2. إن عملية المعالجة في نظام المحاسبة المالية تبدأ بمجرد دخول : البيانات المحاسبية إلى النظام من خلال المستندات الأساسية الموثقة لوقوع إحدى العمليات المالية، ثم يتم حفظ هذه المستندات في ملفات خاصة لإستخدامها عند الحاجة إليها في المستقبل لأغراض إعداد الكشوفات المالية، وتتمثل عملية المعالجة البيانات في نظام المعلومات المحاسبة المالية على عمليات التسجيل بإجراء القيود الملائمة في دفاتر يومية ثم عمليات الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام، ثم في نهاية الفترة يتم إعداد ميزان المراجعة، والذي يستخدم كأساس لإعداد التقارير المالية في نهاية الفترة، ويوضح الشكل التالي نموذج لنظام المحاسبة المالية(احمد حسين،1997:54).



الشكل رقم (2-2) مراحل تشغيل نظام المعلومات المحاسبة المالية، : أمين السيد أحمد لطفي، ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005 ، ص 27.

أولا: : بعد تجميع البيانات المتعلقة بالعمليات المالية في الوثائق يتم تسجيل البيانات في اليومية، حيث يسجل قيد يومية مستقل لكل عملية يظهر الحسابات والمبالغ التي تكون مدينة ودائنة (عجيله،2013، 33). ويعرف دفتر اليومية على أنه: عبارة عن دفتر يلزم القانون جميع المؤسسات بإمساكه لتسجيل جميع عملياتها تسلسليا، إذ تتعلق اليومية بالتسجيل الزمني للعمليات المحاسبية المجراة يوما بعد يوم. ويتم تسجيل العمليات المحاسبية في دفتر اليومية وفقا لمبدأ "القيد المزدوج" الذي ينص على أن كل عملية مالية تؤثر في طرفين أو حسابين بحيث تجعل الحساب الأول مديناً والحساب الثاني دائناً ويكون الحسابات في العملية الواحدة متساويين القيمة.

مميزات وفوائد التسجيل في اليومية: يمكن حصر مميزات وفوائد التسجيل في دفتر اليومية فيما يلي:

– قليل إمكانية الوقوع في الأخطاء المتمثلة في قيد المبالغ المدينة أو الدائنة في الجانب الخاطئ من الحساب أو قيد الأرقام بطريقة خاطئة؛

– لتفادي الخلط الناتج عن تشابه أسماء بعض الحسابات يتم إعطاء شرح موجز أسفل القيد في خانة التعيين؛

– التسجيل الزمني المتسلسل للعمليات مما يسهل على المنشأة احتساب المبالغ ومراجعة العمليات التي قامت بها.

1. : ويعرف دفتر الأستاذ على أنه دفتر يتضمن مجموعة من الحسابات التي ظهرت في دفتر اليومية حيث تتجمع في كل حساب جميع العمليات المالية المتعلقة به، ولذا يضم دفتر الأستاذ جميع حسابات المنشأة. ويتم ترحيل بيانات العمليات من اليومية العامة واليوميات المساعدة إلى بطاقات الحسابات المكونة لدفتر الأستاذ، وذلك بتجمع في دفتر الأستاذ البيانات الخاصة بكل حساب في خريطة حسابات الشركة. ويترتب على كل قيمة يتم ترحيلها من اليومية إلى الحسابات المعينة إلى زيادة أو نقص رصيد الحساب. يتضمن دفتر الأستاذ العام بيانات ملخصة عن كل حسابات الأصول، الخصوم، الإيرادات، والمصروفات التي تستخدمها الوحدة.(إبراهيم الأعمش،127:1999)

2. : يعد ميزان المراجعة بمثابة قائمة لحسابات دفتر الأستاذ العام في نهاية فترة معينة شهر أو سنة. ويعرف ميزان المراجعة بصفة عامة بأنه: أداة قياس التوازن الحسابي للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر. وتتمثل أهداف ميزان المراجعة بالآتي: (القاضي، وحمدان، 2011: 137).

– التأكد من صحة التسجيل باليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ؛

– التأكد من صحة عملية الترحيل؛

– إعتبار ميزان المراجعة خطوة تمهيدية لإعداد الميزانية الختامية.

تعتبر التقارير المالية الشكل الأكثر إستخداما لتقديم مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية للمستخدمين، حيث تعتبر وسيلة لتقديم المعلومات للأطراف التي لها علاقة بالمنشأة.

1 تعريف التقارير المالية: إن التقارير المالية ماهي إلا وسيلة توصيل المعلومات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحاسبة المالية سواء تقدم للأطراف داخل أو خارج المؤسسة (الفداغ، 32:2002).

كما تعرف هي: المخرج النهائي للعمل المحاسبي، والذي تعرض بموجبه الشركة معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين، وتكون مفيدة بشكل رئيسي للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين في إتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للشركة. (فتحي،2014 :8).

مما سبق يمكن القول أن التقارير المالية هي: المنتج النهائي لنظام معلومات المحاسبة المالية هدفها الأساسي تقديم المعلومات محاسبية للجهات ذات علاقة مباشرة وغير مباشرة مع المنشأة تساعد في إتخاذ القرار

2 : إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمون الخارجيون لأغراض إتخاذ قراراتهم الإقتصادية، مع التركيز على فئة المستخدمين ذوي المصالح المباشرة في المنشأة، وهم: المستثمرون والمقرضون والعاملون في المنشأة. ويمكن تحديد أهداف التقارير المالية فيما يلي في: (حلوة، وآخرون،2004، 47).

– توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين والى المستخدمين الآخرين من أجل إتخاذ قرارات رشيدة بالنسبة للإستثمار وغيرها. هذه المعلومات يجب أن تكون شاملة وواضحة لأولئك الذين لديهم فهم معقول للنشاطات الإقتصادية لمنشأة الأعمال والراغبين في دراسة المعلومات بجهد معقول؛

– تساعد المستثمرين والمقرضين الحاليين منهم والمستقبليين وغيرهم من المستخدمين في تقييم مبالغ وتوقيت وخطورة التدفقات النقدية المستقبلية في أرباح الأسهم والفوائد والمتحصلات من بيع أو تسديد أو استحقاق الأوراق المالية أو القروض؛

– توفير المعلومات حول المصادر الإقتصادية للمنشأة والمطالبات المتعلقة بها) إلتزامات المنشأة لتحويل المصادر الإقتصادية إلى وحدات اقتصادية أخرى أو لمالكين المنشأة (وتأثير العمليات والأحداث والظروف التي تغير مصادرها الإقتصادية والمتطلبات المتعلقة بها.

3 : تتكون التقارير المالية عموما من جزئين أساسيين هما: (النعيمي،2012، 353)

أ. : وتتضمن أربع قوائم رئيسية هي: قائمة الدخل؛ قائمة المركز المالي؛ قائمة التدفقات النقدية؛ قائمة التغير في حقوق الملكية.

ب. : وتتمثل بمجموعة من التقارير التي تتضمن بعض المعلومات المالية الأخرى ذات العلاقة بنشاط المنشأة وقد تختلف طبيعة هذه التقارير والمعلومات التي تتضمنها بين المنشأة وأخرى، ومن أمثلة هذه التقارير السنوي لرئيس مجلس إدارة المنشأة، تقرير مراجع الحسابات....

1 : عبارة عن نتائج التي يتم التوصل إليها من نظام معلومات المحاسبة المالية وتمثل التقارير التي يتم إعدادها إلى الأطراف المهتمة بنشاط المشروع والتي تشمل على المالكين والدائنين والمستثمرين والهيئات الحكومية (الصفار،2006، 76).

وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم

المالية(الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات...الخ(حماد،2002). كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لإتخاذ القرارات الرشيدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشأة (بن فرج،47،2014). ويمكن القول أن القوائم المالية ماهية إلا جزء من التقارير المالية وتعد الوسيلة الأساسية للمساعدة مختلف الأطراف التي لها علاقة بنشاط المنشأة في إتخاذ القرارات.

2 : تسمح القوائم المالية بضمان شفافية الوحدة من خلال تقديم معلومات كاملة تلبي الإحتياجات فيما يخص أخذ القرار. وتحضر هذه القوائم المالية خلال فترات منتظمة، حتى تسمح بإنجاز المقارنات وتثمين تطور الوحدة، ويمكن تلخيص أهداف القوائم المالية فيما يلي:(شناي،2009).

– توفير معلومات اللازمة لمستخدمي التقارير المالية التي تمكنهم من تقييم وأخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الإقتصادية؛

– إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بطريقة تساعد الوحدة على إخلاء مسؤوليتها؛

– كما تهدف إلى توفير المعلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمي متنوعين في صنع القرارات الإدارية.

3 يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي:(لطفي،2008).

– المستثمرون: يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لإستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على إتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالإستثمار أو البيع. كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

– الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات المتمثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم عن تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

.

– المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

– الموردون والدائنون التجاريين الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبلغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

– العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرار المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معا أو إعتماد عليها.

– الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشأة. كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية وكأساس لإحصاءات الدخل واحصاءات مشابهة.

– الجمهور: تؤثر المنشئات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال قد تقدم المنشئات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذي تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها.

4

تعد المشروعات العديد من القوائم، منها أساسية يجري إعدادها بصورة منتظمة دورية للتحقيق أهداف المحاسبة المالية ووفقا للقوانين ومعايير المحاسبة الدولية وتوصيات المنظمات المهنية، ومنها ماهية مكملة للقوائم المالية الأساسية، وتعرف القوائم المالية الأساسية بأنها القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين، وتتضمن:(الكبيسي،2008، 481).

4.1 **:**هي القوائم المالية التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح .

عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين.

: تسمى أيضا بقائمة الربح أو حساب النتائج وتعرف أنه عبارة عن قائمة مالية توضح نتيجة عمليات المشروع من حيث الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل خلال فترة من الزمن .كما يمكن تعريفها أنها بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المنشأة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب وتبين نتيجة الصافية للسنة المالية من ربح أو خسارة، ويعتبر الهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي الربح أو صافي خسارة، فهي إذا تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة عادة سنة أو نصف سنة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح. وتتضمن قائمة الدخل البنود الأربعة التالية:(الجعرات،2008)

– الدخل: وهو الزيادة في المنافع الإقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقص في الإلتزامات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بمساهمات الملاك.

– المصروفات: وهي النقص في المنافع الإقتصادية أثناء الفترة المحاسبية والتي تكون على شكل تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو زيادة في الإلتزامات الأمر الذي يؤدي إلى نقص في حقوق الملكية باستثناء ما يتعلق من هذه المنافع بالتوزيعات على الملاك.

– المكاسب: وتمثل الزيادة في المنافع الإقتصادية للمنشأة سواء كانت بسبب النشاطات العادية أو النشاطات غير العادية مثل: المكاسب الناتجة عن بيع الأصول غير المتداولة.

– الخسائر: النقص في المنافع الإقتصادية للمنشأة التي تنتج عن النشاطات العادية أو النشاطات غير العادية مثل: الخسائر الناتجة عن الكوارث كالزلازل والبراكين.

: يمكن تعريفها بأنها: كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة مقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين. (حلوة،2009: 203).

وعرفها "أدي" هي: الأداة التي يجب أن تظهر المركز المالي الاقتصادي للوحدة الإقتصادية بطريقة معيارية منظمة وفي لحظة معينة. حيث تعتبر على أنها: القائمة الرئيسية المعبرة عن المركز المالي للمنشأة خلال فترة

زمنية معينة وذلك لما تحتويها من معلومات وبيانات تفصيلية عن محتوياتها المتكونة من الأصول والخصوم وحقوق المساهمين (النعيمي، وآخرون، :2011: 71).

وتهدف إلى بيان وتصوير المركز الاقتصادي أو المالي في لحظة معينة (الشلتوني ،21:2005).

وتتكون من البنود التالية:(الجعرات،2008 ،114).

1 : وتعرف على أنها موارد وينتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المنشأة كنتيجة لمجموعة من الأحداث والظروف. وتنقسم إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة:

1.1 وتتضمن ما يلي:

– النقدية والنقدية المعادلة؛

– الإستثمارات قصيرة الأجل؛

– الحسابات المدينة (المدينين وأوراق القبض)؛

– المخزون؛

– المصروفات المدفوعة مقدما والإيرادات المستحقة.

1.2 : وهي عكس الأصول المتداولة، وتتضمن ما يلي:

– الإستثمارات طويلة الأجل؛

– الممتلكات المنشئات والمعدات؛

– الممتلكات المستمرة؛

– الأصول غير الملموسة كالشهرة وحقوق الامتياز.

2 : وهي مطلوبات حالية تمثل حقوقا للغير على المنشأة ناتجة عن أحداث سابقة تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلا للتخلص من هذه الإلتزامات وتقسم إلى:

2.1 الإلتزامات :وتنقسم إلى

✓ إلتزامات متداولة وتتضمن ما يلي:

– الحسابات الدائنة؛

– المصروفات المستحقة والإيرادات المقبوضة مقدما؛

– الجزء المستحق من القروض طويلة الأجل.

✓ إلتزامات غير متداولة: هي التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمنشأة.

✓ إلتزامات أخرى: هي بنود تمثل حقوق على المنشأة.

2.2 حقوق الملكية وتمثل القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الإلتزامات منها.

: تُعرف على أنها: تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلى المنشأة، النقدية الخارجة عنها والنقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (مرازقة، وبوهرين،84،2010). أي تقدم هذه القائمة معلومات عن حركة المقبوضات والمدفوعات خلال السنة المالية، أي تساعدهم في تقييم التدفقات النقدية (الخداش، وآخرون،2014). وتهدف قائمة التدفقات النقدية إلى:

✓ تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية في المستقبل؛

✓ تقييم قدرة المنشأة على سداد الديون ومدى توفير السيولة اللازمة؛

✓ تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمنشأة؛

✓ تقييم الجوانب النقدية وغير النقدية لعمليات الإستثمار والتمويل وقدرة المنشأة على التحكم في توقيت التدفقات ومدى ملائمتها مع الظروف والمتغيرات.

بنود قائمة التدفقات النقدية: تتضمن قائمة التدفقات النقدية البنود المتعلقة بالنشاطات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية وهي:(الجعرات،2008 ،131).

1. : وهي النشاطات التي تقوم بها المنشأة لتوليد الإيرادات الرئيسية فيها والتي تعتبر نشاطات إستثمارية أو تمويلية وتشمل النشاطات التشغيلية فيما يلي:

✓ النقدية المستلمة من العملاء؛

✓ النقدية المدفوعة للموردين والموظفين؛

✓ الفوائد المدفوعة؛

✓ المصروفات المختلفة المدفوعة؛

- ✓ ضريبة الدخل المدفوعة؛
- ✓ المبالغ المحصلة من المدينين؛
- ✓ الفوائد المقبوضة؛
- ✓ التوزيعات المستردة من الموردين مثل: المردودات، المشتريات؛
- ✓ المبالغ المقبوضة أو المدفوعة عن التسويات القضائية؛
- ✓ المبالغ التي تم ردها للمدينين والعملاء.

2) : وهي النشاطات المتعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة والتخلص منها، إضافة للإستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة، ومن أهم النشاطات الإستثمارية:

- ✓ شراء الأصول غير المتداولة وبيعها؛
- ✓ شراء الإستثمارات المالية وبيعها؛
- ✓ منح القروض للغير وتحصيلها.

3) : عي النشاطات التي تخص رأس المال المملوك وهيكل الاقتراض في المنشأة، وبذلك تشمل هذه النشاطات ما يلي:

- ✓ زيادة وتخفيض رأس المال؛
- ✓ الحصول على القروض من الغير وتسديدها؛
- ✓ توزيعات الأرباح المدفوعة إلى الملاك؛
- ✓ شراء أسهم الخزينة وبيعها.

تعرف على أنها: حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولتعدد مصادر التغيرات في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة مستقلة لإفصاح عن التغيرات المختلفة (حلوة،2009 :123).

ويشكل جدول قائمة التغير في حقوق الملكية تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. حيث تهدف قائمة التغير في حقوق الملكية إلى تقديم

معلومات مفيدة عن مصادر التغير في عناصر المركز المالي وتتضمن بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية البنود التالية:(الشلتوني،2005: 23)

- ✓ ربح أو خسارة الفترة وفقا لما تتضمنه قائمة الدخل؛
- ✓ كل بند من بنود الدخل أو المصروفات خلال الفترة التي تم الإعتراف به مباشرة في حقوق الملكية واجمالي هذه البنود؛
- ✓ إجمالي الدخل والمصروفات عن الفترة؛
- ✓ أثار التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء بالاستناد إلى معيار (IAS8) وذلك لكل بند من
- ✓ بنود حقوق الملكية.

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية: (لزعر،2014، 62)

- ✓ القواعد المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- ✓ مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة؛
- ✓ المعلومات النى تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المنشأة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

وختاماً تعتبر المحاسبة المالية نظاماً فرعياً لنظام المعلومات المحاسبية وذلك بإنتاج مجموعة من القوائم المالية التي تلبي إحتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين مثل المستثمرين والدائنين...الخ إضافة إلى ذلك تستغل من طرف إدارة المنشأة بمختلف مستوياتها، حيث تتمثل مخرجات نظام معلومات المحاسبة المالية في أربعة قوائم أساسية هي قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات

النقدية؛ وتضاف للقوائم الأساسية بعض الملاحظات والإيضاحات الإضافية لما تم عرضه في القوائم المالية إذ يكمن الهدف الأساسي من إعدادها بالإفصاح عن نتائجها والمساعدة على إتخاذ القرارات الرشيدة.

المبحث الثاني

إتخاذ القرارات الإدارية

2.2.0تمهيد

تُعد عملية إتخاذ القرار من المسؤوليات الرئيسية التي يتحملها المدير بوصف إتخاذ القرار نشاطاً إدارياً وتنظيمياً وأهم عامل فيها هم الأشخاص الذين يتخذون القرارات (موسى، 2010 :23). وتُعد عملية إتخاذ القرارات جزء من حل المشكلة وهي آلية لإتخاذ البدائل والخيارات في كل مرحلة من مراحل عملية حل المشكلات، وتُعتبر القرارات الإدارية هي جوهر عمل القيادة الإدارية، وهي نقطة الإنطلاق بالنسبة لجميع النشاطات والتصرفات التي تتم داخل المنظمـة، بل وفي علاقتها وتفاعلها مع بيئتها الخارجية (كنعان:2003 :9).

يناقش هذا المبحث مفهوم عملية إتخاذ القرار، ومراحل عملية إتخاذ القرار التي تهدف إلـى الوصول إلى قرارات منطقية تساعد المنظمة في تحقيق أهدافها، كما يتناول المبحث أسـاليب إتخاذ القرارات، ويسلط الضوء أيضاً على العلاقة بين الذكاء الإستراتيجي في دعم فعالية عملية إتخاذ القرارات.

2.2.1 مفهوم إتخاذ القرارات

يُعتبر موضوع صنع القرار وإتخاذه من الموضوعات ذات الأهمية التي حازت إهتمام المشتغلين بصنع القرار في المؤسسات المختلفة، حيث أن صنع القرار عملية خطيرة تمس الحاضر وتغير المستقبل الواقع وتمتد بأثارها إلى المستقبل، لذلك يجب أن تسبقها دراسات متأنية تستند إلى قاعدة واسعة من المعلومات المتخصصة والدقيقة فيما يتعلق بموضوع القرار المزمع إصداره، وقد شهدت السنوات الأخيرة إجراءات وقرارات لمواجهة المشاكل والتخفيف من حدة الأزمات واتسمت بالعجلة وفي بعض الأحيان بالإرتجال، وفي كل الأحوال بنقص شديد في المعلومات التي لا غنى عنها لمواجهة المشاكل ،وهذه حقيقة علمية أجمع عليها المختصون بالقانون وخبراء الإقتصاد والإدارة(أحمد،2002: 111). وقبل التطرق لعملية إتخاذ القرار، ينبغي ذكر بعض لمفاهيم المرتبطة بها كالاتي:

أولا: مفهوم القرار: لغوياً: إتخاذ القرار جاء من مصدر الفعل قَرَّ أي قرَّ أمر وصدر حكم برأيه في هذا الأمر وعقد النيّة على تنفيذه، والقرار في اللغة هو الثبات والإستقرار، وهي كلمة لاتينية (Decision) معناها القطع

أو الفصل بمعنى تغليب أحد الجانبين على الآخر، فإتخاذ القرار نوع من السلوك يتم إختياره بطريقة معينة تقطع أو توقف عملية التفكير وتنهي النظر في الإحتمالات الأخرى (بلايك،1999: 5).

اصطلاحاً: عملية المفاضلة بين الحلول البديلة والمتاحة، وإختيار أكثر هذه الحلول صلاحية لتحقيق الهدف من حل المشكلة، وأختلف الكتاب والباحثين في إختيار تعريف موحد للقرار وفقا لمطلقاتهم الفكرية والثقافية ومجالاتهم العلمية وفيما يلي نسرد مجموعة من التعريفات التي تتناسب مع موضوع البحث ، حيث يُعرف القرار بأنه عملية المفاضلة بشكل واعي ومدرك بين مجموعة من البدائل، أو الحلول (على الأقل بديلين أو أكثر) المتاحة لمتخذ القرار لإختيار واحدة منها باعتباره أنسب وسيله متاحة أمامه لإنجاز الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار (الموسوي، 2013: 13). ويراه أخرون بأنه مكانة هامة في حياة المؤسسات حيث لا يمكنها الدوام والإستمرار دون وجود قرارات هادفة تنظم وتوجه سير الأعمال بداخلها وتدفعها نحو تحقيق أهدافها، لما يوفره من ضمان تسيير جيد للأعمال ويمثل القرار محورا هاما في نشاط المنظمة (العلايمة:2015 :32). ويرى أبو شعبان بأن مفهوم القرار مبني على ضرورة حتمية للعملية الإدارية، ويجب أن يتناغم مع رؤية المنظمة بشموليتها وهو يحتاج كذلك للجرأة والخبرة وإختيار أنسب الأوقات وأكد أنه إختيار من بين مجموعة بدائل متوفرة (أبو شعبان، 2017: 48).

ويُعرف الباحثين القرار بما توافق عليه مجموعة من الأدباء والباحثين والكُتاب في اعتبار القرار بأنه "نتاج عملية المفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة، وهو نتيجة حتمية لعملية إتخاذ القرار."

ثانياً: إتخاذ القرارات: تعددت تعاريف الباحثين لإتخاذ القرار فكل منه يعرفها حسب مجاله ووجهة نظره، فمنهم من يُعرف إتخاذ القرار بأنه عملية عقلانية تتبلور في الإختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة (الصيرفي، 2003: 60). ويقصد بإتخاذ القرار: عملية إختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة (أبوقحف،2011 :146).

كما يُعرفه هربرت ألكسندر سايمون في كتابه الإداري الملوك: "إن إتخاذ القرار هو القلب النابض للإدارة وهومن مفاهيم نظرية الإدارة، ويجب أن يستند إلى منطق وسيكولوجية الإختيار (الزعبي: 2013: 283).

وعرف هاريسون إتخاذ القرار بأنه "عملية تقييم البدائل المتعلقة لهدف، مع بروز توقع لدى متخذ القرار لعمل معين، يتخذ إختياراً بحسب قدرات الفرد وطاقاته (خلق:2013: 327).

من خلال التعريفات السابقة يتبين أن إتخاذ القرار هو الخيار النهائي الذي يعتمده متخذ القرار بإختياره أحد البدائل الممكنة لأنه الأنسب لتحقيق الهدف.

ثالثا: مفهوم عملية إتخاذ القرارات: يُعبر عن عملية إتخاذ القرار بأنها إختيار بديل من بين عدة خيارات أخرى وهذا يتطلب إتخاذ إجراءات، ومن الممكن أن يكون ذلك تحت ضغوط وظروف غير مؤكدة، وهذا ممكن أن يعرض متخذ القرار للخطر للوصول إلى الهدف المطلوب (Russell-Jones,2000 :5) .

والجدول التالي يلخص مفهوم عملية إتخاذ القرار حسب الباحثين والكتاب:

جدول (2-1) يوضح وجهات نظر الباحثين لمفهوم عملية إتخاذ القرار

التعريف	المصدر
عرفوا عملية القرار إتخاذ عملية بأنها عملية معرفية تحدد مسار العمل من بين عدة بدائل، وتعد عملية إتخاذ القرارات جزءاً من حل المشكلات وهي الآلية التي يتم من خلالها إتخاذ البدائل والخيارات في كل مرحلة من مراحل حل هذه المشكلات.	(Ticha, et al,2010, p:556)
أن عملية إتخاذ القرار هي نشاط ذهني موضوعي يسعى الإختيار البديل الأنسب لمشكلة على أساس مجموعة من الخطوات والأليات.	(تعلب:2011، 34)
عامل رئيسي تسعى المنظمات إلى تحقيقه من خلال العمليات الإدارية المختلفة وهو الوصول للقرار المناسب لتطوير المنظمة أو حل مشكلة ما تواجه المؤسسة.	(Jones,2013 :367

وهي مجموعة الخطوات السليمة والمناسبة لتحديد وإختيار الخيار الأكثر صوابا لأجل الوصول إلى النتائج المرجوة وحل مشكلة معينة بنجاح.	(الحايك، 2018 :35)
تعتبر عملية إتخاذ القرار عملية جوهرية فهي المحرك لمجهود الموارد البشرية ويتخللها كل وظائف الإدارة وعناصرها، سواء ما يتعلق بأهداف العمل الموضوعية ورسم السياسات وتحديد نظم العمل وقواعده وإجراءاته	(محسن، 2019 :529)

المصدر :من **إعداد الباحث** بالاعتماد على المصادر المذكورة في الجدول

ويمكن القول إن تعريف عملية إتخاذ القرار بأنها مجموعة من الخطوات المرتبة بهدف الوصل إلى حل لمشكلة قائمة أو لمواجهة خطر قادم أو للتحديث في المنتجات أو الخدمات أو لتنفيذ فكرة جديدة وذلك من خلال توليد عدد من البدائل وإختيار أفضلها وبما يتوافق مع قدرة الشركة وخططها المستقبلية.

2.2.2 تصنيف عملية إتخاذ القرار

قبل التطرق إلى تصنيف عمليات إتخاذ القرار، ينبغي أولاً تناول تصنيف القرار، حيث تباينت وجهات النظر في إختيار الأسس التي بموجبها تقسم القرارات، فهناك من ميز القرارات وفقاً لقانونها أو محتواها أو مضمونها، ومن أهم تصنيفات القرارات:

1. **صُنفت القرارات حسب المستويات الإدارية إلى ثلاثة أنواع**:(Zaric and Bell,2013:22)

أ- **القرارات الإستراتيجية:** هي تلك القرارات المرتبطة بالأهداف طويلة الأمد والسياسات الخاصة بها والمشكلات العامة والتي تحدد ما سوف تكون عليه المنظمة في المستقبل مثل حجمها، مركزها التنافسي، حصتها السوقية، والإدارة العليا هي المسئولة عن هذا النوع من القرارات كونها تتعلق بالمنظمة ككل ونادرة التكرار.

ب- **القرارات الإدارية**: هي القرارات الداخلية للمؤسسة، وهي متكررة، تتخذ على الإدارة الوسطى، تهتم قرارات هذا المستوى بفعالية وكفاءة الإستخدام والرقابة على الوحدات الإدارية وأدائها في إطار سياسات وأهداف القرارات الإستراتيجية .

ج- القرارات العملية: ترتبط هذه القرارات بالإدارة التنفيذية أو المباشرة، تتم على مستوى المدى القصير وتتكرر بكثرة فهي تعالج في الغالب الأمور اليومية أو الأسبوعية، تهدف هذه القرارات إلى تحقيق الأهداف المقرة من طرف المؤسسة وتتضمن توزيع المهام بين مكونات المنظمة، تخطيط العمليات، َ تنفيذ الأنشطة، ومراقبة العمليات الروتينية.

2. صنفت القرارات حسب طبيعة المشكلة إلى نوعين (Robbins & Coulter,2012:185) ,

أ- **القرارات المبرمجة (**المعدة والمجدولة**):** وهي تتخذ لمواجهة المشكلات اليومية التي لا يحتاج إتخاذها إلى تفكير أو جهد ذهني مثل العمليات الكتابية وغير الفنية، وتتخذ وفق قواعد وإجراءات وسياسات مرسومة مسبقاً ومحددة من قبل الإدارة العليا، ومن أمثلة هذه القرارات الصادرة بالترقية بالأقدمية، ومنح إجازة اعتيادية وتوزيع المكاتب يصفها (Robbinson & Coulter,) بأنها قرارات ذات طبيعة روتينية وتعالج مشكلات مألوفة وسهلة التحديد والتحليل والمدير لا يحتاج إلى جهد ووقت وتفكير فهو يعتمد على الإجراء والقاعدة والسياسة، فالإجراء هو سلسلة من الخطوات المترابطة مثل إجراءات التوظيف، والقاعدة سهلة التطبيق وثابتة مثل القواعد التي تطبق على الأفراد العاملين الذين يتغيبون عن العمل، والسياسة تضع مؤشرات لصانع القرار مثل سياسة التوظيف من الداخل أو الخارج.

ب- **القرارات غير المبرمجة** (غير المعدة والمجدولة): عادة ما تظهر الحاجة إلى إتخاذ قرار من هذا النوع من القرارات عندما تواجه المنظمة مشكلة لأول مرة ولا توجد خبرات مسبقة بشأن طريقة حلها، وقد لا تكون إحتمالات النجاح واضحة تمام في بداية الأمر ولهذا فإن قدر المعلومات لا يكفي لبرمجة القرار وهي القرارات التي تعالج قضايا أو مسائل لا تحدث يومياً، كما أنها تتناول مشاكل غير معروفة بصورة مسبقة، ومشاكل جديدة. ولما كانت القرارات غير المبرمجة تحتاج إلى تفكير وإبداع.

3.صُنفت القرارات حسب ظروف القرار إلى ثلاثة أنواع: (Bateman and Scott,2013:110)

أ- القرارات المؤكدة: وتمثل القرارات التي تتسم بدرجة عالية من التأكيد من حيث المعلومات المتوفرة بشأنها بحيث لا تتضمن أي متغيرات غير مؤكده الحصول مثل دعوة المدير لعقد اجتماع إعتيادي أو طارئ لمرؤوسين بعد أن يتأكد من عدم وجود أي ظرف طارئ يحول دون حضور أي منهم لذلك الإجتماع.

ب- القرارات في ظل المخاطرة: وتمثل هذه القرارات بتحديد إحتمال حصول حالات معينة في ضوء تحقيق النتائج المرتقبة لكل بديل والإحتمالات هي النسبة المئوية لعدة مرات حدوث نتيجة معينة.

ت- حالة عدم التأكد: وتمثل القرارات التي لا يتم تحديد إحتمالات حدوثها بنسبة معينة وفقا لطبعية البدائل المتاحة لذلك أولها أقل تحدداً أو وضوحاً في حالة المخاطرة إذ أن المدير أو الرئيس لا يستطيع أن يتخذ القرارات بصورة الإحتمالات نظرا لتحكم العدد من المتغيرات غير المحتسبة بشأنها إذ أن حالات عدم الإستقرار أو الثبات في الظروف التي يتخذ بها القرارات كبيره ولا تتسم بالدقة الواضحة ولذا غالباً ما يتم إستخدام العديد من الخبرة المتراكمة لديه أو الاستعانة بالمستشارين والخبراء المتخصصين بنوك المعلومات، والإحصاءات تساهم بقدر معين في تقليص دائرة المجهول للمستقبل المبهم أو الظروف والمتغيرات الغير متحكم بها أو المرئية بشان القرارات المزمع إتخاذها.

ويمكن القول بعد هذا العرض المقتضب لأنواع القرارات، أنه توجد أنواع كثيرة للقرارات، تتحدد حسب طبيعة القرار، وحسب الظروف المتوفرة عند إتخاذه، كذلك، فإن معرفة نوع القرار يساعد كثيراً في تحديد طريقة إتخاذه، لذلك وجب التدرب على مواجهة المواقف المحتملة التي يمكن أن ينطوي عليها.

تُعد عملية إتخاذ القرار الإداري جوهر العملية الإدارية ومحور نشاط العملية الإدارية، وهي عملية إختيار للإستراتيجية أو إجراء، وهذه العملية منظمة ورشيدة وبعيدة كل البعد عن العواطف ومبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار مرضي أو مناسب، وبشكل عام فان معظم التصرفات هي نتيجة عملية إتخاذ القرارات بشكل مستقل عن نتيجة هذه التصرفات، فالقرار حالة تحكيم عقلية تسبق التصرف، في هذا السياق يقول هربرت سايمون :أن صناعة القرار هي قلب الإدارة، وان مصطلحات نظرية الإدارة يجب أن تكون مستمدة من منطلق وسيكولوجية الإختيار الإنساني، وفي هذا الصدد لابد من التمييز بين صنع القرار

وإتخاذ القرار، حيث أن صناعة القرار تتضمن كافة المراحل التي من شأنها أن تقود إلى عملية إتخاذ القرار في حين أن إتخاذ القرار يعني مرحلة الاختيار والتنفيذ في صناعة القرار.

2.2.3خصائص عملية إتخاذ القرارات الإدارية

حتى تكون عملية إتخاذ القرار فاعلة فإنه لابد أن تتمتع ببعض الخصائص المميزة عن غيرها من العمليات الإدارية الأخرى وهي على النحو التالي: (حسين،2008)

1) **عملية عقلية**: فإتخاذ القرار هو تفكير عقلاني بالدرجة الأولى يحتاج الكثير من الوقت والتأني.

2) **عملية هادفة**: إن القرار ما هو إلا وسيلة لتحقيق هدف معين بخصوص مشكلة أو موقف معين، كما أن إتخاذ القرارات صفة ملازمة لعمل المديرين، إذ لها هدف يسعى المديرون إلى تحقيقه .

3) **عملية إختيار**: ويعني ذلك أن عملية إتخاذ القرارات تقوم على المفاضلة بين البدائل المطروحة أمام متخذ القرار ليصل إلى إختيار البديل المناسب من بينها .

4) **عملية مقيدة**: ويعني أن العملية معقدة بمعايير الإختيار وبالبيئة المحيطة بالقرار ومتطلباتها وملابساتها وبالأشخاص الذين هم محور القرار في الإتخاذ والتنفيذ والتأثير .

5) **عملية إنسانية:** بمعنى أن عملية إتخاذ القرارات ترتبط بالجانب الإنساني سواءً من قبل متخذ القرار أو المتأثرين به .

6) **عملية مستقبلية**: أي أن آثار إتخاذ القرار تظهر في المستقبل ولذلك يجب أن يكون لمتخذ القرار رؤية مستقبلية تحوي معلومات عن قرارات الماضي والحاضر .

7) **عملية مرنة**: يجب ألا يكون القرار جامداً يفترض ظروف ثابتة بل أن المؤسسات تشوبها الديناميكية والحركة، الأمر الذي يتطلب إتصاف القرار بالمرونة إذ تكون هناك بدائل عند فشل القرار الأصلي .

8) **عملية شاملة**: بمعنى أن إتخاذ القرار يجب أن يحقق النظرة الشمولية عند مواجهة موقف ما أو مشكلة ما فيجب أن يكون القرار عاجلاً شاملاً لجميع أبعاد الموقف أو المشكلة قدر الإمكان.

9) عملية تحليلية: بمعنى أن عملية إتخاذ القرارات ليست عملية وجود بدائل جاهزة ثم الإختيار من بينها بل أنها عملية تتطلب دراسة متأنية لتحليل جميع المعلومات ذات العلاقة بالقرار من أجل الوصول إلى القرار المناسب وبالتالي فهي عملية تحليلية .

10) عملية منبثقة: فالقرار الأصلي ينبثق من تفكير عقلاني من أكثر من فرد بخصوص مشكلة معينة ثم ينبثق القرار الأصلي عدة مرات فرعية تسعى جميعها إلى تحقيق القرار الأصلي.

2.2.4 أهمية عملية إتخاذ القرارات الإدارية

تُعتبر عملية إتخاذ القرار من المهام الجوهرية التي يقوم بها المدير ولهذا وصفت عملية إتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة، كما وصف المدير بأنه متخذ قرارات وأن قدرة المدير على إتخاذ القرارات من واقع حقه النظامي في إتخاذها وهو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري في المنظمات ولهذا أصبحت عملية إتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية الرئيسية وأصبح النجاح الذي يتحقق لأي منظمة ويحقق الأهداف المأمولة يتوقف لدرجة كبيرة على قدرة القيادات الإدارية على إتخاذ القرار الصحيح والمناسب حيث أن عملية إتخاذ القرارات تشمل من الناحية العلمية كافة جوانب التنظيم الإداري، ولذا فإن أي تفكير في العملية الإدارية ينبغي أن يرتكز على أسس وأساليب إتخاذ القرارات بالإضافة إلى التركيز على أسس وإجراءات تنفيذ هذه القرارات (كنعان،2007).

وتعتبر دراسة (سلمان، 2011: 2) أن عملية إتخاذ القرارات من اهم العناصر وأكثرها تأثيراً لدى المنظمات والأفراد والدول، وذلك لإرتباط هذا الموضوع بحياة الإنسان اليومية والعائلية ومجالات النشاط الإنساني، فالفرد هو المحور الأساسي لهذا الموضوع، سواءً كان ذلك على مستولى القيادات أو المرؤوسين الذين يشاركون بصنع وتنفيذ القرارات ويعتبرون هدفاً لها، فطالما كان هناك حرية الإختيار بين عدة بدائل من أجل الوصول لهدف معين كان هناك قرار، وطالما كان هناك نشاط وعمل هادف لتحقيق أهداف معينة فإن عملية إتخاذ القرار مستمرة.

كما تُعد عملية إتخاذ القرارات بصفة عامة والقرارات الإدارية بصفة خاصة من أهم المقومات الأساسية للإدارة الناجحة، كما تعد عملية إتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للمدير،

فمقدار النجاح التي تحققه أي منظمة إنما يتوقف في المقام الأول على قدرة وكفاءة القادة الإداريين وفهمهم للقرارات الإدارية وأساليب إتخاذها، وبما لديهم من مفاهيم تضمن رشد القرارات وفاعليتها، وتدرك أهمية وضوحها ووقتها، وتعمل على متابعة تنفيذها وتقويمها على الرغم من أنه يمكن اكتساب الكثير من المهارات عن طريق التعلم إلا أنه ليس من السهل تعلم القدرة على إتخاذ القرارات الصائبة وأن الإنسان ملزم بالإجتهاد والتحرك وإتخاذ القرار ولو ترتب على ذلك بعض الأخطاء، فعدم إتخاذ القرار هو أسوأ الأخطاء كلها، يأتي من بعدها محور العملية الإدارية ولذا يصح القول الذي يؤكد على أن مقدار النجاح الذي تحققه أي إدارة أو مؤسسة من المؤسسات يتوقف بدرجة كبيرة جداً على فاعلية وكفاءة القرارات المتخذة وملائمة هذ القرارات للهدف المحدد على مختلف المستويات (الصيرفي، 2003).

ويمكن القول أن أهمية إتخاذ القرارات تتزايد بتزايد درجة تعقيد المنظمة وحجمها وانفتاحها على البيئات المختلفة، ولسرعة التغييرات التي أصبحت تتميز بها الحياة العامة، فأي قرار يتأثر ويؤثر على الفرد والجماعة فيؤثر بالتالي على الوضع الإجتماعي والإقتصادي في المجتمع ككل، خاصةً أن عملية إتخاذ القرارات تتأثر بالعلاقات الشخصية والتنظيمية لأصحاب القرار.

2.2.5 مراحل عملية إتخاذ القرارات الإدارية

يعتقد العلماء أن عملية إتخاذ القرار ينبغي أن تمر بعدة مراحل وخطوات منطقية تهدف في النهائية إلى الوصول إلى القرارات الصائبة، التي ممكن أن تعالج المشكلات القائمة بالكفاءة المطلوبة، وبين (أبو علام، وآخرون، 2014: 542) بأن عملية إتخاذ القرار تتم لمعالجة مشكلة محددة، أو لمواجهة موقف أو حالة معينة محتملة الوقوع، وتمر عملية إتخاذ القرار غالباً بالمراحل التالية:

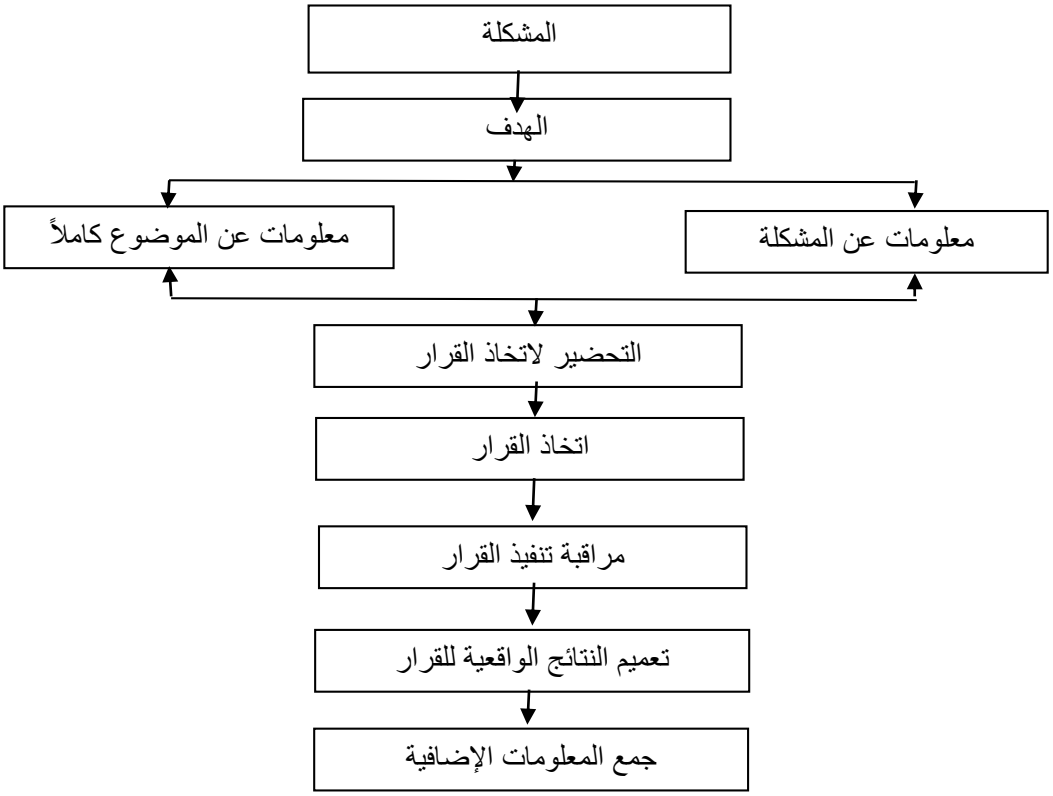
1) **تحديد المشكلة:** والمشكلة هي عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة اختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب بها وتحديد المشكلة تحديداً دقيقاً أمراً غاية في الأهمية وهنا نتذكر المقولة التالية "المشكلة المحددة تحديداً سليماً مشكلة نصف محلولة ".

2) **تحديد الهدف:** وهو الهدف أو مجموعة الأهداف أو الغايات التي يسعى متخذ القرار للوصول اليها، ولابد من التحديد الدقيق للأهداف المطلوبة، وذلك للمفاضلة بين الحلول البديلة لمشكلة معينة.

3) **البحث عن البدائل:** يقصد بهذه المرحلة التحري، والتفتيش عن الحلول المختلفة للمشكلة التي تم تشخيصها في المرحلة الأولى، وفي هذه المرحلة يتم وضع أكبر عدد من البدائل لحل المشكلة المطروحة.

4) **تقيم البدائل وإختيار أفضلها:** وتتمثل صعوبة هذه المرحلة في أن مزايا وعيوب كل بديل لا تظهر وقت بحثها إنما تظهر فعلاً في المستقبل، ويتم في هذه المرحلة إختيار البديل الأمثل الذي يحقق مجموعة من الشروط (إمكانية التنفيذ، التكاليف المالية، الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج، وغيرها).

5) **تنفيذ القرار ورقابته:** حيث لابد من تنفيذ القرار الذي اتخذ في المرحلة السابقة ومتابعته ورقابة عملية التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ وصحة القرار.



شكل (2-3) مراحل عملية إتخاذ القرار **المصدر** (محمد فتحي، 2006: 53)

نستنتج مما سبق أن عملية جمع الحقائق تعتبر من أهم خطوات عملية إتخاذ القرارات، فهي تستنفذ جزءاً كبيراً من وقت متخذ القرار، وعليها تعتمد النتائج وإتخاذ القرار النهائي كحل مناسب للمشكلة، وتختلف الحقائق الواجب جمعها من حيث الكمية والنوعية والأهمية والتفاصيل باختلاف المشكلة. فكلما كانت المشكلة واضحة ومحددة كلما كانت مهمة متخذ القرار في تحديد البيانات والمعلومات سهلة ويسيرة، كما يتوقف جمع المعلومات المطلوب جمعها على طبيعة المشكلة ومدى المصادر والإحصائيات المتوفرة عنها.

2.2.6 أساليب إتخاذ القرارات الإدارية

تتعدد الأساليب المساعدة لإتخاذ القرارات الإدارية من الأسهل إلى الأصعب من حيث الجهد والوقت والتكلفة، وبعد الحدس والتخمين والرأي الشخصي إزاء حل معين لمشكلة قائمة أسهل وسائل إتخاذ القرارات، وتتدرج بعد ذلك هذه الوسائل في الصعوبة لتصل إلى إستخدام الطرق العلمية والرياضية المعقدة، وتصنف إلى (كنعان،2007).

1) **الأساليب الكيفية:** برزت العديد من الأساليب الكيفية في إتخاذ القرارات الإدارية يمكن ابرازها كما يلي:

أ. **الحكم الشخصي أو البديهي:** إن المعيار في إتخاذ القرار من وجهة نظر الحكم الشخصي للمدير، هو نظر المدير للأمور وتقديره والتي تبنى عادة على أسس شخصية غير موضوعية وتنطلق من التكوين النفسي والأفضلية والتأثير بمجريات الأحداث والمدير عند إتخاذه للقرارات في هذه الحالة إنما يستمد من خلفياته ومعلوماتها السابقة.

ب. **الحقائق:** تعد الحقائق قواعد ممتازة في إتخاذ القرارات، والقول بان القرارات لابد من وان تستند على الحقائق، وحين تكون الحقائق متوفرة فان القرارات المتخذة تصبح ذات جذور قوية ومنطقية.

ت. **التجربة:** تمثل التجارب السابقة مصدراً مهماً يمكن الإستعانة به في إتخاذ القرارات إذ مما لا شك فيه انه نملك كثيرا من المواقف المتشابهة للموقف الحالي قد اتخذت فيه قرارات معينة، فإذا كانت تلك القرارات قد أدت إلى نتائج طيبة فغن من المفيد الإستفادة من التجارب السابقة في إتخاذ قرارات حالية.

ث. **الآراء:** إن الاعتماد على الآراء الخارجية هو أسلوب ديمقراطي في إتخاذ القرارات الإدارية، وهي أسلوب لا ينتهجه كل المديرين، ولكنه يبقى على أية حال أسلوباً أفضل، وكذلك فان القرار المبني على المشاركة وإعطاء الرأي الذي يشجع العناصر المعنية بتنفيذه كل في المجال الذي يخصه.

2) **الأساليب الكمية:** خلاف الأساليب النظرية في إتخاذ القرارات فان الأساليب الكمية تعتمد على لغة الأرقام، من تحليل البيانات أو المعلومات حتى يمكن الوصول إلى الرأي المناسب وتتضمن: (أبوقحف،2011)

أ- **بحوث العمليات:** تعني إستخدام الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل التي يمكن إتخاذها تجاه مشكلة معينة من خلال المقاييس الرياضية، وذلك من أجل الوصول إلى الوسائل المثلى التي تتناسب مع الأهداف

المطلوبة، وعليه فان بحوث العمليات تعني التطبيق الرياضي للطريقة العلمية لحل المشاكل الإدارية في منظمات الأعمال ويتكون المنهج العلمي لبحوث العمليات من خمس خطوات هي:

1) تحليل المشكلة.
2) إختيار النموذج الرياضي.
3) الحصول على الحل للمشكلة.
4) يحدد الباحث الشروط الواجب توفرها لإستخدام الحل.
5) إستخدام النموذج.

هذا وتعد البرمجة الخطية وخطوط الانتظار ونموذج النقل ونموذج التعيين بالإضافة إلى شجرة القرار من أهم وأكثر النماذج إستخداماً في بحوث العمليات.

ب - **أسلوب البرمجة الخطية:** تنسب فكرتها إلى- جورج انتزاج -الذي طبقها في مجال البحوث الحربية منذ عام 1974م، ثم انتقلت إلى مجالات الإستخدام كأداة لتحليل مشكلات الإدارة بمجالاتها المتعددة وخاصة مجال التخطيط وإتخاذ القرارات. والبرمجة الخطية هي طريق أو أسلوب رياضي لتخصيص الموارد المحدودة لتحقيق أهداف محددة، حيث يمكن التعبير عن كل من الهدف والقيود التي تحيط بتحقيقه في صورة معادلات خطية تسهم بدورها في إكتشاف أفضل السبل لإستخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرسومة.

ونعني بكلمة **البرمجة** تعيين وتوصيف وإستخدام الأسلوب المنطقي لتحليل المشكلات التربوية وتقديم الحلول لعلاجها. وتمر عملية بناء هذا النموذج بخمسة مراحل على النحو التالي: (حسين،2008: 60)

1) تحديد الأنشطة.
2) تحديد الموارد.
3) حساب معاملات المدخل المنتج.
4) تحديد الشروط الخارجية.
5) الصياغة الرياضية للنموذج.

وبعد صياغة النموذج رياضياً يتم إختيار الحل، ومن الطرق الأكثر إنتشاراً لحل مشاكل البرمجة الخطية هي الطريقة البيانية، طريقة السمبلكس.

ت - **أسلوب شجرة القرار:** هذا الأسلوب يمكن متخذ القرار من رؤية البدائل المتاحة والأخطار والنتائج المتوقعة لكل منها بوضوح، إلا أن تطبيق هذا الأسلوب بفاعلية يتطلب إستعانة متخذ القرار في المواقف، والحالات الغير مؤكدة أو في المواقف المعقدة بالحاسب الالكتروني، لتقدير وتحديد درجة الإحتمالات.

حيث تمثل شجرة القرارات كافة العوامل المتعلقة بإتخاذ القرار، ومنه شجرة القرار توضح كافة البدائل المتاحة والعائد المتوقع لكل بديل في ضل كل حدث من الأحداث المتوقعة.

2.2.7 العوامل المؤثر في إتخاذ القرارات الإدارية

إن عملية إتخاذ القرار تتأثر بجوانب أربعة هي (السكارنة، 2010: 276)

1) البواعث النفسية لدى الفرد ومدى معقوليتها وبذلك يُمكن تفسير السلوك النفسي للفرد في إتخاذه للقرار.
2) البيئة النفسية للفرد حيث تعتبر المصدر الأساسي الذي يوجه الفرد إلى إختيار القرار من بين البدائل التي أمامه، ومن ثم إتخاذه له.
3) دور التنظيم ذاته في خلق البيئة النفسية للفرد من خلال تحديد الأهداف له، وإتاحة الفرص للممارسة الإدارية واكتساب الخبرة داخل التنظيم، ومده بالمعلومات والبيانات والبدائل، وإسناد المسؤوليات له مع منحه القدر الازم من السلطة.
4) النسق القيمي الذي يحكم المجتمع، فمن البديهي أن أي تنظيم لا يقوم في فراغ، ولكنه يباشر نشاطه في المجتمع وللمجتمع فكل منهما يؤثر في الأخر ويتأثر به.

فيما ترى (القفل،2016: 87-88) بأن هناك مجموعة من العوامل التي يجب مراعاتها عند عملية إتخاذ القرار وهي كما يلي:

1) ضرورة توافر المرونة الذهنية التي تكفل الإتمام بالعناصر الملموسة وغير الملموسة والمؤثرة في مصير القرار وانعكاساته المستقبلية.

2) التركيز على الجوانب العملية والإجراءات القابلة للتطبيق لأن رسم الخطط على الورق عملية ذهنية جيدة لكن تطبيق الآراء المثالية عملية شاقة.

3) السعي لإقناع الأخرين بسلامة وحيوية القرار وتقديم الحجج الدامغة بأن القرار يخدم المصلحة العامة وقائم على أسس متينة فإذا تمكن الإنسان المسؤول أن يقنع بقية الأطراف المتعاملة معه بأهمية وحيوية القرار فإنه يستطيع أن يثق بهم في مرحلة التنفيذ.

4) توفير عدد من البدائل القابلة للتطبيق لكل قرار، حيث يكون في إمكان الإنسان المشرف على التنفيذ

5) القيام بدراسة الاختبارات والبدائل ويتوصل إلى إتخاذ قرارات إضافية تساعده على تحقيق الأهداف المنشودة وليس هناك جدال بأن ظروف العمل تختلف والمدير مجبر ببدائل واضحة، إذ يتعذر عليه تطبيق القرارات الواردة اليه من كبار المسؤولين.

6) ترك الأعمال الجزئية والتكميلية للقرارات لأولئك الذين يحولون القرارات النظرية إلى نتائج ملموسة بحيث تبرز مقدرة الإنسان الذي عنده المقدرة على العمل الخلاق.

7) الإبتعاد عن السرعة في إتخاذ القرارات سواءً بسبب الضغوط من أعلى والتي يهمها بالدرجة الأولى القيام بالحركة والإعلان عن قرارات ترضية لفئة معينة من الناس.

8) التفرقة بين القرار المتخذ بقصد معالجة معينة ومسايرة التغيرات والطرق المستجدة بين القرار المتخذ لتغير الأوضاع لصالح فرد معين أو العكس.

9) القدرة على الإستجابة لإقتراحات العاملين ومناقشة المسائل الطارئة معهم في الوقت المناسب هي عوامل نفسية قوية تساهم في تحفيز العاملين ورفع معنوياتهم.

10) الحرص على تكملة القرارات وإضافة الإجراءات الجديدة التي تساهم في تحديثها وإنعاشها بحيث تصير متماشية مع روح العصر وفي المستوى المطلوب.

11) مراعاة الممارسة الفعلية والتدريب على القيام بالأعمال وهي جوانب أساسية للقيام بأي عمل.

كما برزت بعض العوامل المؤثرة في فاعلية عملية إتخاذ القرار: حيث صنف كنعان العوامل إلى أربعة هي:

1) **العوامل الإنسانية:** وتتمثل في:

– **شخصية متخذ القرار**: أن شخصية متخذ القرار مهمة، وكذلك عواطفه وقيمه وخبرته في العمل ومركزه الاجتماعي، وحالته النفسية عند إتخاذ القرار، فكل هذه العوامل تؤثر في فاعلية إتخاذ القرارات لأن متخذ القرار سواء أكان فرداً أو جماعة يتأثر بما يتأثر به غيره، وكل ذلك ينعكس على سلوكه.

– **المساعدون والمستشارون والمتخصصون**: فأسلوب تفكيرهم، وطريقة عرضهم للموضوعات تؤثر في فاعلية القرار ولهذا على متخذ القرار أن يختارهم من ذوي الميول المتباينة حتى يخلق جواً مؤاتياً للأفكار المبدعة.

– **المرؤوسون**: فلا يجب النظر إليهم كأدوات ميكانيكية مجردين من كل معرفة وقدرة، بل من الممكن أن يساهموا من خلال أراءهم ووجهات نظرهم في إيجاد الحلول التي يختار من بينها البديل الأفضل.

2) **العوامل التنظيمية (الإدارية)** ممثله بالمركزية الشديدة وتدني عملية تفويض الصلاحيات، عدم وضوح الاختصاصات وتداخلها، الاتصالات الإدارية وفاعليتها، نطاق الإشراف الذي يكون للمدير على مرؤوسيه، البيروقراطية وتباين وتعقد الإجراءات.، ضعف التنسيق بين الإدارات والوحدات والأقسام.

3) **العوامل البيئية** وتتمثل في طبيعة النظام السياسي والإقتصادي للدولة، انسجام القرار مع الصالح العام التقاليد الاجتماعية والقيم الدينية، النصوص التشريعية، وتشمل الأنظمة واللوائح، التقدم التكنولوجي.

4) **الضغوط الخارجية والضغوط الداخلية** :

– **الضغوط الخارجية** وتتمثل بالآتي: الرأي العام، النواحي الإقتصادية، العلاقات الاجتماعية لمتخذ القرار خارج نطاق العمل، والأجهزة الإعلامية والرقابية .

– **الضغوط الداخلية** وتتمثل بالآتي :ضغوط الرؤساء، ضغوط التنظيمات غير الرسمية، الوقت.

مما سبق يستنتج الباحثين أن متخذ القرار يتأثر عند قيامه بعملية إتخاذ القرار بالعديد من العوامل منها ما يتعلق به أو بالأفراد الذين يمسهم القرار أو ما يسمى بالعوامل الإنسانية أو ما يتعلق بالبيئة سواء الداخلية (التنظيمية) أو البيئية الخارجية لذا، فإن عليه مراعاتها وأخذها بعين الاعتبار لضمان الوصول إلى قرارات ذات كفاءة وفعالية، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى تتمثل في المساعدون والمستشارون الذين يستعان بهم ، المرؤوسون والآخرون الذين يمسهم القرار، يمكن أن تؤثر في متخذ القرار وقراراته، وبالنظر إلى هذه العوامل نجد أنها

ضرورية للوصول إلى قرار ذو جودة وفعالية من خلال أنها تمكن من الإحاطة بالمشكلة جيداً وتقديم الحلول الابتكارية لها، ويرى الباحث أن حكمة المدير وهدوءه وإحساسه بالمشكلة من أهم الأمور التي تضمن له إتخاذ قرار رشيد واعي، بالإضافة إلى الإستعانة بمن حوله من الأشخاص المعروفين بخبرتهم ومعارفهم.

المبحث الثالث

مدى فاعلية مخرجات نظام المحاسبة المالية في إتخاذ القرارات الإدارية

2.3.0 تمهيد

لا تقتصر وظيفة أنظمة المحاسبة المالية نظام للمعلومات في المؤسسات، على تسجيل وتبويب وتلخيص البيانات بل تعدت إلى إنتاج معلومات عن طريق تفاعل مكوناتها مروراً بمراحل تشمل كل من الإدخال، المعالجة و الإخراج، لتقدم معلومات محاسبية في شكل قوائم مالية تتألف من الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية ، وتعتبر بمثابة الأرضية المساعدة في إتخاذ القرارات المالية(بامور،وبربيع،2018) ويمكن إبراز صلاحية المعلومات لتكون أساس يتم الإسترشاد بها في القرارات الإدارية بالإضافة إلى دور هذه المعلومات في إتخاذ القرارات ضمنها المبادئ التي يجب مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات، وفعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات وأخيراً دور المعلومات المحاسبية في الأساليب الكمية لإتخاذ القرارات الإدارية.

2.3.1 مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الإدارية

تحتاج الإدارة الحديثة إلى نوع معين من المعلومات المحاسبية تتناسب مع نوعية المشاكل الإدارية المعاصرة والطرق العلمية التي تطبق في إتخاذ مثل هذه القرارات، وتفيد المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات سواءً كانت قرارات تخطيط أو رقابة أو تنفيذ، وسواء كانت قرارات بيع أو إنتاج أو استثمار أو توظيف الموارد الاقتصادية بشكل أو بأخر ويقوم المحاسب بدور هام لمساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات عموماً وذلك عن طريق تقديم البيانات الكمية اللازمة لتقييم البدائل المختلفة والمفاضلة بينها، فلا جدال في إن الهدف النهائي لأي نظام محاسبة مالية يتمثل في توفير المعلومات المناسبة لإتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبالشكل والمضمون المناسب وبالتكلفة المناسبة وللشخص المناسب، حتى يمكن إتخاذ قرارات صائبة، فانه من الضروري أن يكون هناك مدخلات من المعلومات تأتي من إرسال أو ترجمة أو توصيل ظروف وأحوال العالم الواقعي بصورة ملائمة لصناع القرار، ومهما كانت طبيعة العالم الواقعي فإننا لن ندركه حتى يمكننا الحصول على معلومات عن ظروفه وأحواله والأحداث التي تجري فيه(كحول،2016).

وباعتبار أن المعلومات المحاسبية تعتبر أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لإتخاذ القرارات سواءً على مستوى المنشاة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، بل أن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لإتخاذ القرارات، حتى يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواءً لمواجهة احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الأطراف الخارجية لترشيد عملية إتخاذ القرارات. (الشوابكة،2018) وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك معايير معينة للحكم على مدى صلاحية المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة بغرض استخدامها كأساس لإتخاذ القرارات وترشيدها، وفي الواقع أن إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس المحاسبين الأمريكي قد أصدرت تقريراً عن تطوير نظرية المحاسبة وركزت إهتمامها في هذا التقرير على أربعة خصائص أساسية للمعلومات المحاسبية المناسبة لترشيد القرارات، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي: (بامور، وبربيع،2018)

1) الملائمة أو الصلاحية.
2) القابلية للتحقق.
3) التحرر من التميز.
4) القابلية للقياس الكمي.

ولكن ما هو المعيار الذي يجب أن يستخدم في تحديد المعلومات المفيدة أو النافعة، وما هي المواصفات التي يجب توفرها في المعلومات حتى تكون نافعة؟ لذلك علقت اللجنة كما يلي: إن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية التطبيق على كافة العمليات المحاسبية وتقاس درجة منفعة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع احتياجات متخذي القرارات، ومن هناك يجب أن نقرر إن منفعة أي شيء تتمثل في مقدرته على إشباع حاجات معينة، وهذا ما نادي به فريق كبير من رواد الفكر المحاسبي المعاصر، وبناء على ذلك فان المعلومات المحاسبية تكون ذات منفعة إذ ا كانت قادرة على إشباع حاجات مستخدمي هذه المعلومات وهم كثيرون وحاجاتهم متعددة ومتشابكة وقد تكون متعارضة في بعض الأحيان، فالمعلومات المحاسبية التي قد تكون نافعة لمستوى الإدارة العليا قد لا تكون كذلك بالنسبة للمستويات الإدارية

الأخرى، وقد لا تكون كذلك بالنسبة للأطراف الأخرى التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المنشاة مثل الملاك، مصلحة الضرائب، بورصة الأوراق المالية، الموردون، العملاء...الخ (رملي،2011).

كما أن المعلومات التي قد تكون نافعة في وقت معين قد لا تكون كذلك في وقت أخر، ولذلك فان المعلومات التي تعطي الإجابة الكافية الجوهرية لكافة أو معظم التساؤلات التي تثور في أذهان مستخدميها هي المعلومات التي توصف بحق أنها معلومات نافعة. وبذكر أن منفعة المعلومات لا تقاس بحجمها وإنما بدرجة تأثيرها في القرار وهذا يتو قف على عوامل كثيرة بخلاف الحجم مثل: الدقة، درجة مناسبتها للقرار، توقيت الحصول عليها ودرجة إدراك متخذ القرار لها، كما إن عملية إتخاذ القرارات تعتبر عملية شاملة أو كلية ومعظم القرارات تتخذ على أساس معلومات محددة بدقة ومتوفرة في الوقت المناسب.

2.3.2 دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية

تعد المعلومات مادة القرار الإداري، فإذا كانت عملية الإنتاج تتطلب المواد الأولية فإن مادة الإنسان الإداري في إتخاذ القرارات الإدارية هي البيانات والمعلومات التي تتوافر لديه، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي تحتاج إليها، ومن الملاحظ أن نجاح القرارات وسلامتها يتوقف على دقة وفعالية نظام الاتصالات الذي ينقل البيانات والمعلومات إلى مراكز إتخاذ القرارات، كما يتوقف على المسافة التي تفصل بين مراكز المعلومات ومراكز إتخاذ القرار.

إذ تعتبر عملية إتخاذ القرارات عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد إتخاذ قرار معين، فقد يترتب على القرار المتخذ مواقف معينة تستدعى إتخاذ قرارات جديدة، كما أن عملية إتخاذ القرارات تعتمد أساساً على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات مع العلم أن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل، وهذا الأمر يتطلب من الإدارة ضرورة أن تبحث بإستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة، فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة بإتخاذ القرارات وفي حقيقة الأمر إن إتخاذ القرارات والمعلومات موضوعان مرتبطان (فقها،2021).

وتعتمد الإدارة في إتخاذها للقرارات الإدارية وأدائها لوظائفها على معلومات محاسبية وغير محاسبية، ويعود اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية لكونها المحرك لإدارة أي منشاة بل وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها، كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة تحقيقاً لأهدافها المرجوة، ولان إتخاذ القرارات يعتمد بشكل أساسي على البيانات والمعلومات المحاسبية في زيادة المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد، ولان هذه البيانات والمعلومات تكون كمية أو مالية فمن شأنها مساعدة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما ولو كانت وصفية أو شخصية، أضف إلى ذلك تتصف البيانات والمعلومات المحاسبية بخصائص معينة تجعلها مفيدة وهامة عند دراسة المشكلة ومعالجتها وإتخاذ القرار حيالها، وتتمثل أولى هذه الصفات بالملائمة، التوقيت المناسب، الدقة(شبير،2006).

ويتمثل دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية ببعض الخطوات منها: (لغوطي،2016)

1) اعداد الموازنات التخطيطية:

والتي تمثل خطة العمليات المستقبلية والتي تعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية وتحدد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي وتعتبر مقياساً للأداء ومعيار للرقابة.

2)تصميم نظم المعلومات المحاسبية:

حيث تصمم على أساس تنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية وطبيعة النشاط الاقتصادي، ويتوقف تصميم النظم المحاسبية على عاملين رئيسيين هما:

- المبادئ العلمية المحاسبية.

- الأساليب المحاسبية التي تتمثل في القواعد والإجراءات والسياسات الواجب إتباعها لتنفيذ المبادئ المحاسبية.

3)تسجيل العمليات:

تتضمن هذه المرحلة تسجيل كافة العمليات وتبويبها، وتمثل هذه المرحلة مدخلات نظام المعلومات المحاسبية والتي تؤدي أساساً إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية

4) المراجعة ومراقبة تنفيذ الموازنة:

هدف هذه المراجعة إلى تقييم الإجراءات التي تمت بالمؤسسة بما في ذلك ضمان حقوق المؤسسة والمحافظة على أصولها والتأكد من سلامة القيود المحاسبية ونظام المعلومات ودقة القوائم المالية.

5)تحليل وتفسير القوائم المالية:

يتم فحص القوائم المالية وتحديد العلاقات بين أجزائها وإظهار التغيرات التي تطرأ على عناصرها وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية والاستثمارية ورسم الخطط والسياسات المستقبلية. وإن المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة للجهات الداخلية للمنشاة كالمدراء ورؤساء الأقسام والمشرفين وما شابه، حيث تساعدهم في إتخاذ قرارات تقع ضمن المجالات التالية:(وسوف،2020).

- تخطيط طويل الأجل.
- التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد.
- تقييم الانجاز والرقابة.

2.3.3 فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات

يحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لإتخاذ قراره من مصادر مختلفة ولكن التقارير المالية تعد أفضل مصادر المعلومات والسبب في ذلك أن المعلومة كمية قابلة للتحقق من صحتها، وتمثل المعلومات من اجل إتخاذ القرار احد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية، فبالرغم من أن أهمية المعلومات الواردة في التقارير المالية لمتخذي القرارات وخاصة الخارجيين منهم، إلا أن عملية إيصال هذه المعلومات تواجه العديد من الصعوبات بسبب محدودية ومحددات التقارير المالية التي تعد وفقا لفروض ومبادئ تواجه بعض التحفظات وكذلك الاختلاف بين صفات اهتمامات المستخدمين. وعليه يمكن الاسترشاد بمجموعة من المؤشرات التي تساعد في الحكم على فعالية التقارير المالية في توفير المعلومات اللازمة لعملية إتخاذ القرارات وتوصيلها ومن أهمها: (قراطم، وآخرون،2022).

- ✓مدى شمولية التقارير المالية للحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.
- ✓مدى الاعتماد على التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات وأهمية محتوياتها لعملية إتخاذ القرار.

- ✓مدى الفهم للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية وتناسبها لعملية إتخاذ القرار.
- ✓تحديد ووضع مقاييس كمية لقياس درجة صلاحية التقارير المالية لقرائها وفهمهم للغاية التي كتبت لها.

2.3.4 دور خصائص المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإدارية

توصلت كثير من الدراسات إلى أن خصائص المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تؤثر بشكل كبير في إتخاذ القرار الإداري كدراسة كلا من (بقطر، وآخرون،2023، قراطم، لغواطي،2016) وتقاس منفعة خصائص المعلومات المحاسبية بدرجة تأثيرها على القرار وهذا يتوقف على الدقة وتوقيت الحصول عليها.، ويحتاج متخذ القرار إلى المعلومات المحاسبية الملائمة وذات الدقة ليعتمد عليها في إتخاذ قراراته ولذا يجب أن تتمتع المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص لتساهم في تحسين إتخاذ القرارات بقطر، وآخرون،2023).

المبحث الرابع

النظام المحاسبي المالي في المستشفيات الخاصة

2.4.0 تمهيد

يخضع نشاط المستشفيات لطبيعة خاصة، تؤثر على مقومات نظام المحاسبة المالية ونظام محاسبة التكاليف. وبالتالي هناك ضرورة لتوفيق بين المفاهيم، المبادئ والطرق المحاسبية المتعارف عنها مع طبيعة نشاط المستشفيات، ولكي تحقق المستشفيات الهدف من وجودها.

2.4.1 طبيعة النظام المحاسبي في المستشفيات

يختلف النظام المحاسبي في المستشفيات باختلاف طبيعتها، ما إذا كانت المستشفى تقدم خدمات عامة بلا مقابل أو بمبالغ رمزية، أو انها مستشفى خاص تقدم خدماتها بأجر يحقق عائد مجزى للمستشفى.

ففي الحالة الأولى: تكون المستشفى وحدة خدمات عامة تقوم الدولة أو الجمعيات الخيرية بتمويلها بإعتبارها منشأة لا تسعى لتحقيق ربح، وتتبع في الغالب نظام المحاسبة في الوحدات الحكومية والذي يقوم اساساً على تخصيص إعتمادات مالية وتوزيعها على الأنشطة المختلفة بالمستشفى، حيث يتم مراقبة الإنفاق طبقا للأبواب والبنود، أو عناصر المصروفات المختلفة التي تم إعتمادها مسبقاً في شكل موازنة تقديرية.

أما في الحالة الثانية: وهي المستشفيات الخاصة فهي تصمم نظامها المحاسبي الخاص بما يوفر إحتياجات الإدارة من البيانات المحاسبية المختلفة، وايضاً بما يمكن قياس نتائج أعمال المستشفى عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات عن فترة زمنية منتهية. (محمد سامي راضي، 2007 : 25)

2.4.2 مبادئ النظام المحاسبي في المستشفيات

تتمثل في مجموعة المبادئ التي يمكن تطبيقها في قطاع المستشفيات والتي تتصف بالإتساق والتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عموماً في الممارسة المحاسبية والتي تتضمن ما يلي:

1) الوحدة المحاسبية: يعد المستشفى بمثابة وحدة محاسبية قادرة على الشراء والبيع، حيث يدور في نطاقها مجموعة من الأحداث الإقتصادية التي يمكن المحاسبة والتقرير عنها.

2) الإستمرار: يعد المستشفى وحدة مستمرة في نشاطها، حيث يفترض أن أنشطتها تتكون من تيار من العمليات المستمرة.

3) الموضوعية: يجب أن تعتمد المعلومات التي تنتجها النظام المحاسبي على حقائق موضوعية، تم قياسها بإستخدام الإجراءات المحاسبية المتعارف عليها من تسجيل وتبويب، وتلخيص بهدف التعرف على نتائج العمليات والأحداث المالية.

4) التحفظ: يظل التحفظ أحد المفاهيم الأساسية عند تسجيل كل من الإيرادات والمصروفات طبقاً لنظام القيد المزدوج على الرغم من عدم التأثير الواضح لهذا المفهوم على الإجراءات المحاسبية التي يقوم عليها النظام المحاسبي المستخدم في قطاع المستشفيات. (الأميرة إبراهيم عثمان وآخرون، 2001: 252)

5) الإتساق: ويعني الثبات في تطبيق الإجراءات المحاسبية التي يتضمنها النظام المحاسبي المطبق في المستشفيات من فترة الى أخرى وبإستمرار، حتى يمكن المقارنة بين نتائج الفترات لنفس الوحدة المحاسبية.

6) الافصاح الكامل: ويتطلب إنعكاس جميع المعلومات الهامة بصورة واضحة وهامة وكاملة في التقارير المالية التي تعد مخرجات النظام المحاسبي، بما يساهم في تلبية إحتياجات مستخدميها في قطاع المستشفيات.

7) الأهمية النسبية: وإذا كان التمييز بين العناصر الهامة نسبياً والغير هامة يعد من الامور الصعبة، إلا أنه من الواضح أن المعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التقارير المالية للمستشفى لا تعتبر معلومات مهمة، ومن ثم يمكن القول بأن بند ما يكون ذو أهمية نسبية، إذا كان إستبعاده من القوائم المالية يؤدي الى إستنتاجات خاطئة أو مظللة من قبل مستخدمي القوائم المالية. (الأميرة إبراهيم عثمان وآخرون،2001 : 252.)

2.4.3 أهداف النظام المحاسبي في نشاط المستشفيات

يهدف النظام المحاسبي في نشاط المؤسسة الاستشفائية إلى:

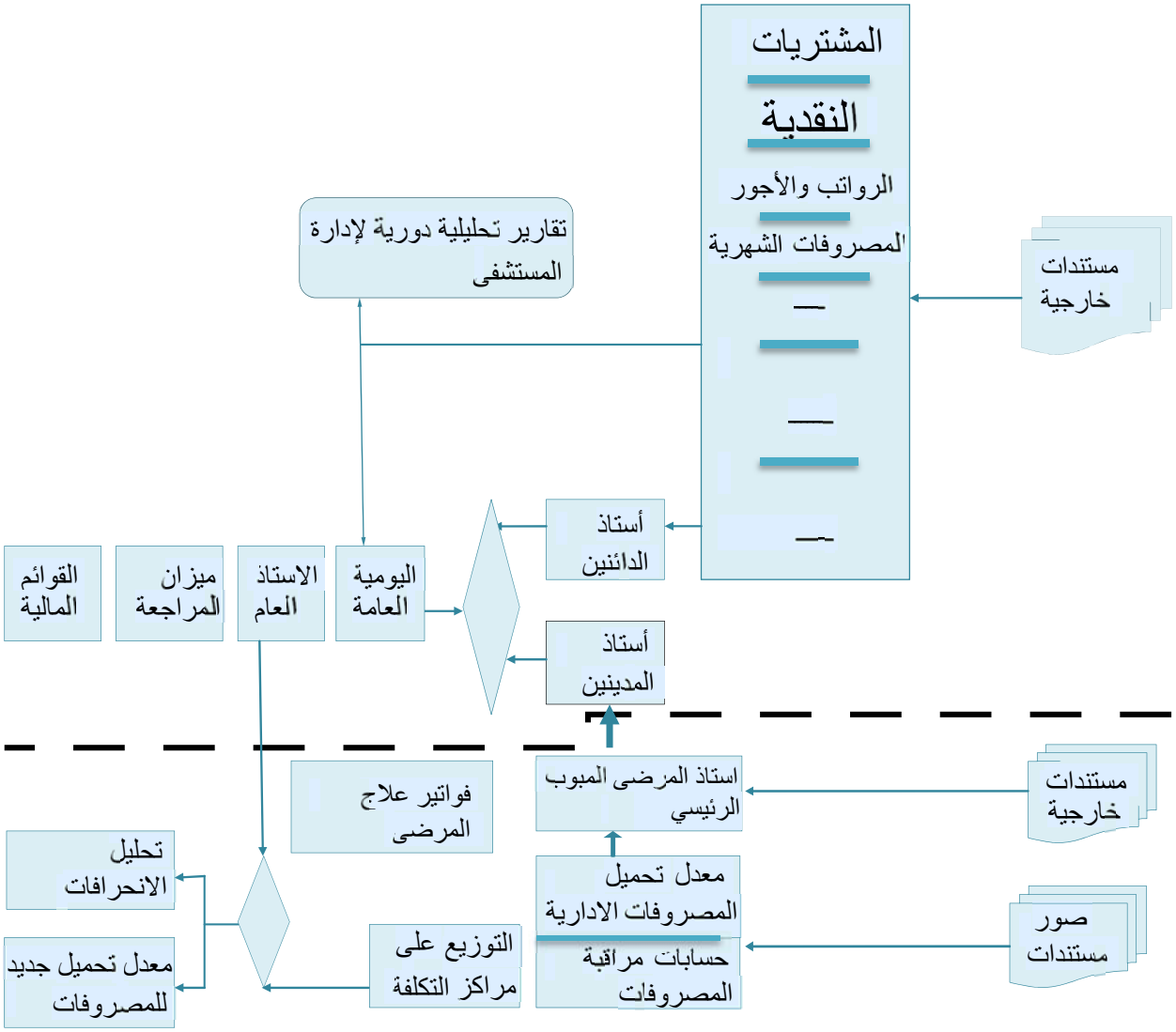
1) متابعة التعاملات مع المرضى، وإمساك الحسابات الخاصة بهم وتسجيل معاملاتهم أول بأول، بحيث يمكن إعداد فاتورة علاج لكل مريض على حدى نظراً لإختلاف الخدمات المقدمة لكل مريض حسب حالته.
2) توفير المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط وإعداد الموازنات ومتابعة تنفيذها، وذلك من خلال التقارير الدورية التي تقدم لإدارة المستشفى لتمكنها من متابعة مستوى الإنفاق على الخدمات المختلفة وفقاً للموازنة التخطيطية الموضوعة.
3) المحافظة على أصول المستشفى ووضع النظم الكفيلة بتوفير الحماية للأصول ومنع التلاعب والإختلاس وسوء الإستخدام عن طريق الضوابط الرقابية الشديدة.
4) إعداد الحساب الختامي للمستشفى عن كل فترة زمنية بإعداد حساب الإيرادات والمصروفات.
5) إعداد المركز المالي للمستشفى في نهاية كل عام (محمد سامي راضي، 2007: 25.)

2.4.4 الهيكل العام للنظام المحاسبي في المستشفيات

يتكون النظام المحاسبي للمستشفيات من:

1) نظام لمحاسبة التكاليف عن الخدمة المقدمة.
2) نظام للمحاسبة المالية لقيد المصروفات والإيرادات، وتحديد الأصول والموجودات بالمستشفى في نهاية الفترة المالية.
3) نظام لإعداد التقارير ويقوم على تحديد بيانات التكلفة، وإعداد الموازنات التخطيطية وتحليل الإنحرافات في الإنفاق الفعلي.

ويوضح الشكل التالي الهيكل العام للنظام المحاسبي في المستشفى:



الشكل رقم (02-04): **الهيكل العام للنظام المحاسبي في المستشفيات**

المصدر: حسين سليمان زكي وآخرون، **المحاسبة في المستشفيات والفنادق**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، طبعة أولى، 2014، ص .24.

2.4.5 اعتبارات تصميم النظام المحاسبي في نشاط المستشفيات

بصفة عامة ينبغي أن يراعى عند تصميم النظام المحاسبي في نشاط المستشفيات عدد من الإعتبارات أهمها:

1- الملائمة والتوافق مع طبيعة نشاط المستشفيات وخصائصه، مع عدم التضحية في نفس الوقت بعاملي الدقة والسرعة في إنتاج المعلومات.

2- أن يكون النظام قادراً على إنتاج كافة المعلومات بالشكل وفي الوقت المناسب لأغراض التخطيط وإتخاذ القرارات على مستوى إدارة المستشفى.

3- أن يكون النظام مرناً حتى يستطيع إستيعاب التغيرات التي تحدث في حجم نشاط المستشفيات سواءً بالزيادة أو النقصان دون الحاجة إلى إعادة تصميم النظام في كل مرة بالكامل.

4- أن يكون النظام قادراً على الوفاء بإحتياجات النشاط الخدمي للمستشفى (الرعاية الطبية العلاجية والخدمات الطبية الفنية)، والنشاط التجاري للمستشفى (محلات البيع المختلفة)، والنشاط الصناعي البسيط للمستشفى نشاط المطابخ والتركيبات الأدوية) ، بنفس درجة الكفاءة والدقة لكل تلك الأنشطة.

5- أن يعطي النظام أهمية لائقة للبيانات الإحصائية لحركة المرضى، ويوفر كل المعلومات عنهم بنفس درجة الأهمية التي يعطيها للبيانات المالية، نظراً لما لتلك البيانات من أهمية في تخطيط إستغلال طاقات المستشفى أفضل إستغلال. (هاشم أحمد عطية وآخرون، 2000: 57،58.)

2.4.6 مقومات النظام المحاسبي في نشاط المستشفيات

لتحقيق الأهداف السابقة، فإن النظام المحاسبي في مجال نشاط المستشفيات يرتكز على المقومات التالية:

1- دليل الحسابات.

2- المجموعة المستندية.

3- المجموعة الدفترية.

4- موازين المراجعة وحسابات المراقبة الإجمالية.

5- مجموعة من التعليمات واللوائح الرقابية.

6- مجموعة من التقارير المالية والإحصائية.

أولا: دليل الحسابات

هو كشف أو قائمة أو كتيب يحتوي على كافة حسابات المستشفى ـالرئيسية والفرعية، مبوبة بطريقة سليمة منظمة، تكفل تحديد طبيعة كل حساب من حسابات المستشفى، وتصنيفه بحسب ما إذا كان أحد بنود الأصول أو الخصوم أو الإيرادات أو المصروفات.

ويلزم توافر الخصائص التالية في دليل الحسابات حتى يحقق أهدافه:

1) المرونة في الإعداد، والقابلية لإضافة او حذف حسابات دون تأثير على ترتيب الدليل.

2) وضوح وسهولة إستخدام من قبل المحاسبين.

3) أن يتناسب نظام ترقيمه مع متطلبات التشغيل الالكتروني للبيانات.

ثانيا: المجموعة المستندية

تعتبر المستندات هي الدليل المادي الذي يثبت ويؤيد صحة وسلامة تعاملات المستشفى، وقد تكون هذه المستندات:

– مستندات مالية: تثبت وقائع وأحداث مالية، وتتخذ في هذه الحالة كمصدر للقيد في سجلات المستشفى والدفاتر.

– مستندات تحتوي على معلومات إحصائية، وتتخذ في هذه الحالة أساساً لإعداد الكشوف والقوائم الإحصائية اللازمة لمتابعة إتجاهات أداء المستشفى.

– مستندات خارجية**:** أي يتم إعدادها خارج المستشفى تكون صادرة عن الغير وواردة للمستشفى.

– مستندات داخلية: أي يتم إعدادها داخل المستشفى، سوآءا للإستخدام الداخلي بين الإدارة والأقسام المختلفة، أو للإستخدام الخارجي حيث يتم إصدارها للغير.

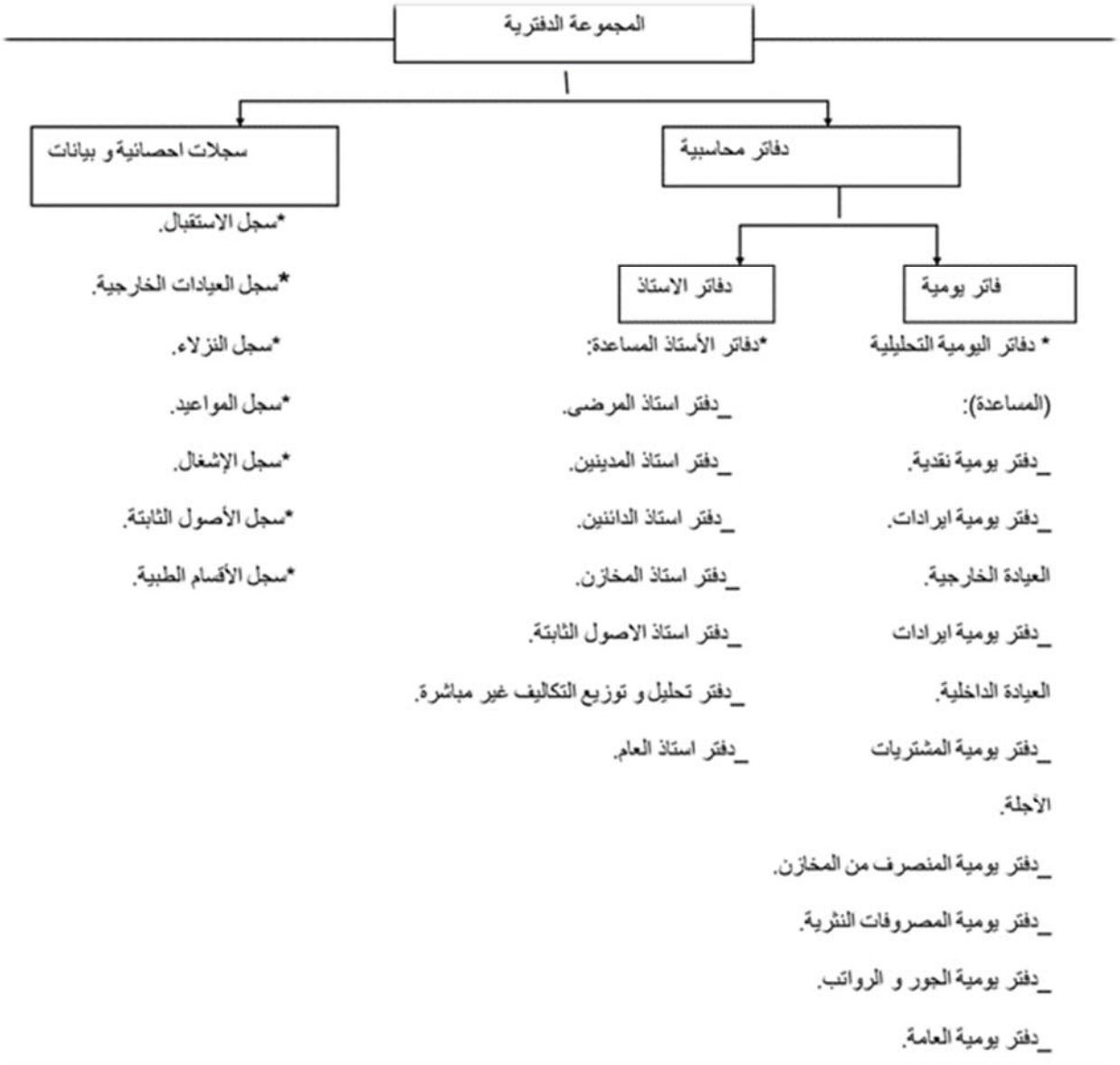
ويلزم عند تصميم المستندات الأخذ بعين الإعتبار كل الشروط الواجب مراعاتها في هذا المجال من وضوح وبساطة دقة وموضوعية.. الخ.

ثالثا: المجموعة الدفترية

هي السجلات التي يتم فيها إثبات عمليات المستشفى وأحداثه المالية وتختلف هذه الدفاتر من مستشفى لآخر.

(هاشم أحمد عطية وآخرون، 2000: 58-60) ..

ويظهر الشكل التالي المجموعة الدفترية في إحدى المستشفيات الخاصة:



الشكل رقم (02-05): **تصور للمجموعة الدفترية في إحدى المستشفيات الخاصة**

المصدر: محمد سامي راضي، **المحاسبة عن المستشفيات والوحدات العلاجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص .39.

رابعا: موازين المراجعة وحسابات المراقبة الإجمالية

بعد ترصيد حسابات الأستاذ المختلفة يتم إعداد موازين المراجعة للمستشفى، وسواءً كانت هذه الموازين بالمجاميع أو الارصدة فإن التوازن الحسابي شرط أساسي، ويعد قرينة على صحة وسلامة العمل المحاسبي والرقابة على الحسابات.

ولتحقيق هدف ضبط ورقابة أرصدة الحسابات الشخصية للمدينين والدائنين، يتم إستخدام حسابات إجمالية (حسابات المراقبة) حيث تسهم بدور فعال في هذا المجال، حيث لابد أن يتطابق ارصدة الحسابات الشخصية

للمدينين الظاهرة بدفتر أستاذ مساعد فرعي المدينين مع رصيد حساب إجمالي المدينين الظاهر بدفتر الأستاذ العام.

ولا شك أن التوازن الحسابي لموازين المراجعة والتطابق المحاسبي للحسابات الإجمالية مع الحسابات المساعدة (لفرعية)هي مقومات رقابية هامة وأساسية من مقومات النظام المحاسبي لنشاط المستشفيات.

خامسا: مجموعة من التعليمات واللوائح الرقابية

يقصد بها التعليمات واللوائح سواءً الداخلية التي تصدرها إدارة المستشفى أو التي تحددها نظم الدولة ومذكراتها التنفيذية، فالإجراءات المحاسبية لابد أن تتم في حدود هذه التعليمات واللوائح، ولابد أن يلتزم بها الأفراد العاملون، فالدولة تصدر تعليمات معينة في تنظيم عمل المستشفيات وتطلب ضرورة إستيفاء وتقديم بيانات معينة والإلتزام بقواعد معينة.

والغرض من ذلك هو إخضاع تلك نشاط تلك المنشآت العلاجية لإشراف ورقابة الدولة لضمان أداء ذلك النشاط في الحدود المرسومة له.

وتصدر إدارة المستشفى تعليمات معينة في تنظيم العمل داخل المستشفى، بما يضمن حسن أداء العمل وفقاً لما تراه الإدارة وفي ضوء فلسفتها في إدارة العمل، وكيفية أداء بعض الخدمات العلاجية للمرضى وغيرهم من طالبي إجراء الفحوصات الدورية، وضرورة وجود هيكل تنظيمي واضح للمستشفى يرسم ويحدد خطوط السلطة والمسئولية...الخ.

سادسا: مجموعة من التقارير المالية والإحصائية

يتحدد شكل التقارير ومحتوياتها ونوعيتها والفترة التي تغطيها والغرض منها، في ضوء فلسفة إدارة المستشفى ورؤيتها وحاجتها للبيانات والمعلومات، التي ترى أنها ضرورية لرسم السياسات المختلفة وإتخاذ القرارات اللازمة.

وبصرف النظر عن الإختلافات السابقة في شكل ومحتوى وغرض ومدة التقرير، فإن هذه التقارير ما هي في النهاية إلا وسيلة لإظهار أداء ماضي أو أداء حاضر أو التنبؤ بأحداث وأداء المستقبل (هاشم أحمد عطية وآخرون، 2000:.62،63).

2.4.7 اهداف محاسبة التكاليف في المستشفيات

محاسبة التكاليف هي أحد فروع محاسبة المؤسسة، الذي يعمل على تطبيق أسس و قواعد محاسبية خاصة، في تسجيل و تحليل الأعباء و التكاليف بطرق محددة، لأغراض تسييرية و إدارية خاصة (ناصر دادي عدوي و آخرون، 35:2008).

أولا: اهداف محاسبة التكاليف في المستشفيات

يهدف نظام تكاليف المستشفيات الى: تحديد التكلفة للوحدة، تحليل التكاليف لإتخاذ القرارات، المقارنة فيما بين المستهلك، تجميع وتحاليل التكلفة بهدف الرقابة على التكلفة (ثناء على القباني، 67،2009) .

كما يمكن تجميعها في ثلاث مجموعات رئيسية على النحو التالي:

1- تحديد تكلفة نشاط المستشفيات: وذلك من خلال تحديد تكلفة الأقسام المختلفة، وتحديد تكلفة الأنشطة والعمليات والخدمات التي يؤديها المستشفى.

2- الرقابة وضبط عناصر التكاليف: وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية لتكلفة نشاط المستشفيات بالأرقام المخطط لها.

3- ترشيد القرارات الإدارية: وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والتي تحتاجها إدارة المستشفى للقيام بالوظائف التالية:

أ. التخطيط: لمصادر الاموال وإستخداماتها وتخطيط ربحية المستشفى.

ب. تقييم الأداء: للتعرف على ربحية الأنشطة العلاجية المختلفة.

ت. إتخاذ القرارات: في ضوء تقييم أداء نشاط المستشفيات.

ثانيا: قواعد ومبادئ محاسبة التكاليف في المستشفيات

تتمثل القواعد والمبادئ التي تشكل الإطار العام لمحاسبة التكاليف في نشاط المستشفيات فيما يلي:

1- الإستحواذ على عناصر التكاليف:

تتمثل تكلفة الإستحواذ على عناصر التكاليف في جميع المبالغ والمطالبات النقدية، أو ما يعادلها للحصول على خدمة أو منفعة معينة لنشاط المستشفيات.

2- استخدام عناصر التكاليف:

يتم استخدام عناصر التكاليف خلال فترة معينة، فمقابلة أحد المرضى لموظف الاستقبال لبحث طلب حجز خدمة علاجية يستغرق فترة زمنية، تحسب تكلفة المرتبات والاجور لها من خلال مرتب هذا الموظف عن الشهر بالقسمة على عدد ساعات عمله في الشهر.

3- تحميل عناصر التكاليف على الخدمة العلاجية المؤداة:

لتحديد التكلفة التي يستلزمها تقديم كل خدمة علاجية بدرجة عالية من الدقة يلزم تحميل عناصر التكاليف على الخدمة العلاجية المؤداة.

2.4.8 مقومات نشاط محاسبة التكاليف في المستشفيات

تتمثل مقومات محاسبة التكاليف في نشاط المستشفيات فيما يلي:

أولاً: تحديد مراكز التكلفة ووضع دليل خاص بها

يقصد بدليل مراكز في نشاط المستشفيات، المراكز التي يتم فيها تنفيذ عمليات متجانسة كالإقامة، او العيادات الخارجية، أو التغذية والكافتيريا، أو الصيدلية...الخ، ويكون إطار المسؤولية عنها محدداً واضح المعالم ويشرف عليها موظف يتحمل المسؤولية عن عمليات التنفيذ التي تنفذ فيها.

فمركز التكلفة هو مركز نشاط أو مسؤولية، فقد يتمثل مركز التكلفة في قسم ذي نشاط إنتاجي محدد يضم عملية إنتاجية أو خدمية، أو مجموعة من العمليات المتكاملة، وقد يكون مركز التكلفة جزءاً من قسم يعبر عن عملية أو آلة تقوم بعمل محدد داخل القسم، وقد يتحدد مركز التكلفة طبقاً للتنظيم الاداري للوحدة الاقتصادية، حيث يمثل وحدة مسؤوليه ترتبط بمشرف له سلطات ومسؤوليات محددة.

ثانياً: تحديد وحدات التكلفة ووضع دليل خاص بها

تهدف الوحدات الاقتصادية إلى إنتاج السلع والخدمات، بإعتبار أن النشاط الإقتصادي ككل يوجه لخلق منافع للسلع والخدمات الإقتصادية، وتعتبر وحدة التكلفة هي المقياس الذي يتم على أساسه قياس تكلفة المنتجات أو الخدمات المختلفة.

فوحدة التكلفة هي الوحدة التي يتم على أساسها تجميع التكاليف، تمهيداً لقياس تكلفة إنتاج سلع أو خدمات معينة، فالتكاليف لا تحدد إلا إذا كان هناك الشيء الذي تحدد تكاليفه، وهذا الشيء هو وحدة التكلفة.

ثالثاً: تحديد عناصر التكاليف ووضع دليل لحسابات التكاليف

عناصر التكلفة: هو تحمل عناصر نفقات معينة ذات قيمة مالية، فالتكاليف هي تضحية إختيارية مادية أو معنوية، يتحتم أن تكون ذات قيمة إقتصادية تبذل في سبيل الحصول على منفعة.

وبالتالي فإنه يشترط في العنصر لكي يكون تكلفة أمران هامان:

- واقعية الإستفادة: أي الإستخدام الفعلي في إنتاج سلع أو تقديم الخدمات.
- معيارية الإستخدام: اي أن الكمية المستخدمة من العنصر تكون محددة طبقاً للمقررات المعتمدة والمواصفات المحددة.

رابعاً: تحديد طريقة القياس وأسس التحميل

من بين طرق قياس التكاليف التي شهدت تداولاً لدى المؤسسات الصحية، نجد طريقتي تكاليف المراحل وتكاليف الأوامر.

طريقة تكاليف المراحل

تتبع طريقة تكاليف المراحل في الوحدات التي يتم الإنتاج فيها على مراحل متسلسلة ومتتابعة، على أن يمر الإنتاج بها جميعاً حتى يخرج من المرحلة الاخيرة في شكله النهائي المعد للبيع، كما تعتبر طريقة تكاليف المراحل ملائمة لقياس التكلفة في أنشطة الخدمات التي تقدم عدداً محدوداً من الخدمات، يؤدي كل منها الى مركز مستقل، حيث يمكن حصر التكاليف المختلفة في مراكز إنتاج الخدمات الأصلية، بالإضافة إلى نصيبها من تكاليف المراكز المعاونة الأخرى، وبقسمة هذه التكاليف على مجموع وحدات الخدمة يمكن الحصول على متوسط تكلفة وحدة الخدمة المؤداة في كل مركز من مراكز النشاط الخدمي وتتميز طريقة تكاليف المراحل بالبساطة والسهولة من الناحية العملية، بشرط أن يكون هناك تجانس في مخرجات كل مركز من المراكز.

طريقة تكاليف الأوامر

تتبع تكاليف الأوامر في الوحدات المتعددة المنتجات غير النمطية، والتي تعتمد إلى حد كبير على طلبات العملاء في تحديد مواصفاتها، وغالباً ما تكون العملية الإنتاجية غير مستمرة بصفة منتظمة، ويتم قياس تكلفة كل أمر عن طريق تخصيص عناصر التكاليف على الأوامر المنتجة.

وهناك بعض الأنشطة الخدمية الأخرى، يكون حجم العمل بها كبيراً، مع إختلاف إنتاج كل وحدة خدمية عن الأخرى، كما أن قيمة عناصر التكاليف المستخدمة في إنجاز هذه الخدمات تكون كبيرة، مما يمكن معه تبرير إستخدام طريقة الأوامر في هذه الأنشطة لقياس التكاليف، و ذلك عن طريق متابعة الخدمة ذاتها مباشرة و المحاسبة عن تكاليفها من عناصر التكاليف المختلفة من كل مركز من مراكز التكلفة التي يلزم مرورها عليه، وبحسب ما استفادته من هذه العناصر، و ذلك بدلا من حصر تكلفة المراكز و قسمتها على الخدمات التي تمر في هذا المركز للوصول إلى متوسط تكلفة وحدة خدمية.

خامسا: تحديد فترة التكاليف

هي الفترة الزمنية المتخذة كأساس لتجميع وحصر عناصر التكاليف، لإعداد حسابات وقوائم التكاليف ونتائج الأعمال بصفة دورية، وقد تكون هذه الفترة شهرية أو ربع سنوية أو سنوية، وقد ترتبط بطول دورة الإنتاج أو الخدمات.

ويرتبط تحديد فترة التكاليف بعدة عوامل من بينها، إحتياجات الوحدة الاقتصادية من البيانات اللازمة للرقابة والمتابعة وإتخاذ القرارات، وطبيعة العمليات الانتاجية أو الخدمية

والقاعدة العامة في تحديد فترة التكاليف، هي أنه كلما قصرت تلك الفترة كلما أرتفعت أهمية البيانات لإدارة الوحدة الاقتصادية، حيث تمكنها من متابعة التنفيذ واكتشاف الإنحرافات أولاً بأول، وقبل تراكمها، وتحليل مسبباتها لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتفاديها مستقبلاً.

المبحث الخامس

المستشفيات الخاصة

2.5.0تمهيد:

تعد الخدمات الصحية من السلع غير الملموسة، التي تشمل كافة الخدمات التي تقدم إشباع الحاجات الصحية، سواء كانت خدمات طبية، تشخيصية، علاجية، وتمريضية، يتم تقديمها من خلال منافذ متعددة منها المستشفيات، وتعتبر المستشفيات مؤسسات تقدم خدمات خاصة، وأهم ما يميزها عن غيرها الجانب الإنساني النبيل، إستمرارية أنشطتها على مدار العام و24 ساعة في اليوم إلى الجانب حساسية أنشطتها لتعلقها بحياة الإنسان.

2.5.1 مفهوم المستشفيات:

هناك عدة تعاريف بهذا الخصوص، سنذكر بعضها فيما يلي:

التعريف 01: مستشفيات جمع مشفى من فعل(شفى) وشفى كل شيء حرفه، قال الله تعالى) على شفا حفرة) و(شفاه) الله من المرض، يشفيه (شفاه) و(أشفى) على الشيء أشرف عليه، أشفى المريض من الموت، واشتفى طلب الشفاء، ويصبح إستخدام الكلمتين مشفى أو مستشفى (محمد الصيرفي ،2009: 5).

التعريف 02: كما استخدمت بعض البحوث والدارسات والكتابات العلمية مدخل النظم في تعريف المستشفى وذلك باعتباره نظاماً مركباً من مجموعة من نظم فرعية لكل منها طبيعة مميزة وخصائص مختلفة، كما تعتبر أيضا بمثابة نظام مفتوح لأنه يعمل على حل مشكلات تعترض صحة الأفراد الذين يتفاعلون معه ويتأثرون به ويؤثرون فيه(بحدادة نجاة،2012: 3).

التعريف 03: هي عبارة عن مجموعة من الوسائل المادية والبشرية والمالية، المنظمة بصفة عقلانية لتحقيق هدف معين، و هي في ذلك تمارس نشاطا لبلوغ هذا الهدف.(Pastre Olivier, et autres , 2008, 16)

2.5.2 أهداف المستشفيات:

مرت أهداف المستشفى بتطور دائم وإنتقال عبر مسلسل تطور المستشفى نفسه ويجتمع المهتمون على خمسة أهداف للمستشفى الحديث. وحدد فريدمان ما يلي:

1) تقديم خدمات التشخيص والعلاج للمرضى الداخليين.

2) تقديم خدمات التشخيص والعلاج للمرضى الخارجيين.

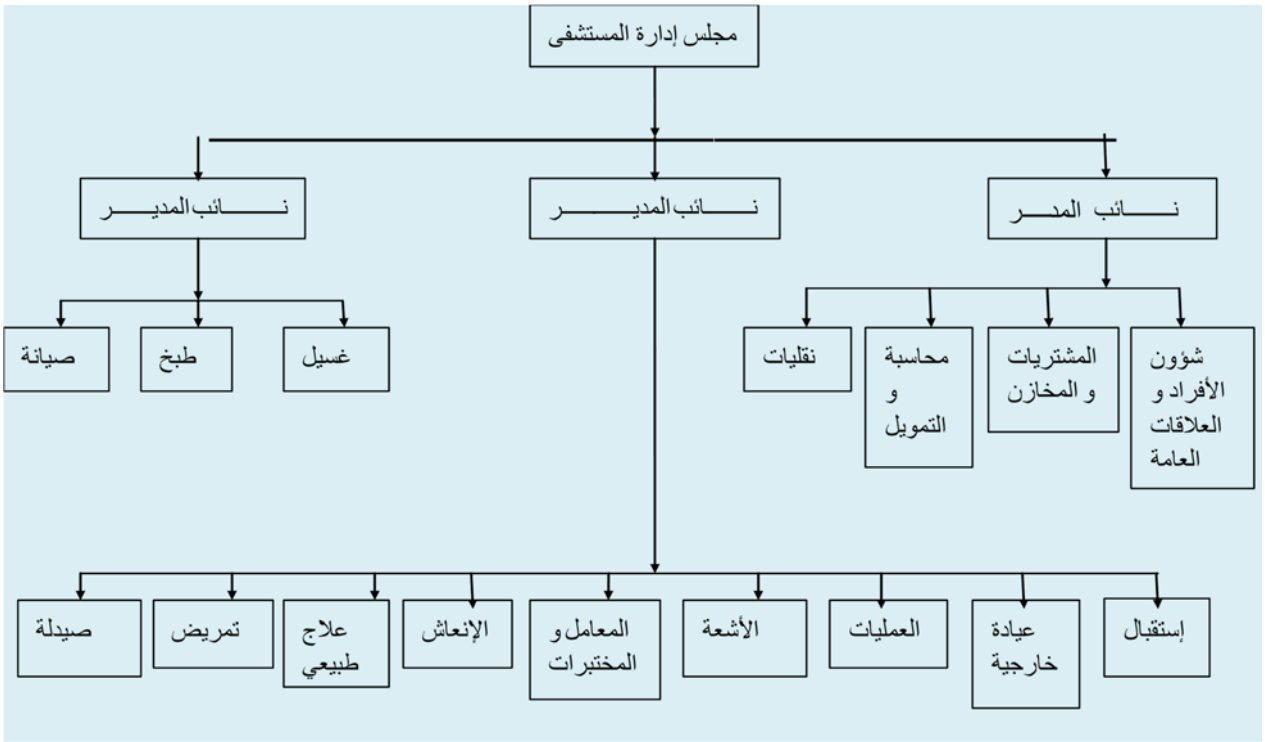
3) القيام بأنشطة التدريب والتعليم للمهنيين الصحيين والعاملين في القطاع الصحي.

4) رفد المعرفة الطبية والصحية من خلال ما يقوم به من أنشطة بحثية في هذا المجال.

5) الوقاية من الأمراض ويشمل ذلك وقاية المرضى في المستشفى ووقاية افراد المجتمع.(فريد توفيق نصيرات. 2014: 67،68)

2.5.3 الهيكل التنظيمي للمستشفى:

عملية التنظيم الداخلي في المستشفيات تختلف في بعض الجوانب عن غيرها من المنظمات، وذلك لأن المشفى يعمل على تقديم خدمات تخصصية، تتصف بطبيعتها المستعجلة والطارئة والغير قابلة للتأجيل في أكثر الأحيان، وبالتالي يجب أن يضمن التنظيم الداخلي في المستشفى إنسيابية العملية الإدارية والسرعة في إتخاذ القرارات العاجلة وكذلك وضوح الأدوار وتنسيق وتكامل الجهود بين التخصصات المختلفة مع المحافظة على جودة الخدمات الصحية المقدمة. (عامر بن عياد2006 :113)



الشكل رقم (2-6) الهيكل تنظيمي للمستشفى المصدر: حسين سليمان زكي وآخرون، **المحاسبة في المستشفيات والفنادق**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، طبعة أولى، 2014، ص20.

2.5.4 تصنيف المستشفيات

يختلف تصـنيف المسـتشـفيات من دولة إلى أخرى ومن كاتب إلى آخر، وهذا الإختلاف في التصـنيفات يعتمد على أسـس تتبناها من هذه الجهة أو تلك، إضـافة إلى الهدف المراد تحقيقه من التصـنيف، ومهما كانت هذه الأهداف أو الأسـس لتصـنيفات المسـتشـفى فإنها لا تتعدى التصـنيفات التالية:(صـالح محمود ذياب، 2009: 208).

الأسـاس	التصنيـف
على أساس الملكية	مستشفيات حكومية: هي المستشفيات التي تملكها الدولة. مستشفيات خاصة: هي مستشفيات التي تعود ملكيتها لشخص أو عدة أشخاص. مستشفيات خيرية: هي المستشفيات التي تعود ملكيتها إلى جهات خيرية تطوعية.
على أساس الحجم	مستشفيات كبيرة الحجم: غالباً ما يكون عدد أسرتها أكثر من 500 سرير، وتحتوي على أقسام طبية تخصصية تتراوح بين 08 إلى 10 أقسام. مستشفيات متوسطة الحجم: غالباً ما يكون عدد أسرتها أكثر من 200 سرير وأقل من 500 سرير، إضافة الى 05 اقسام طبية رئيسية تخصصية. مستشفيات صغيرة الحجم: عدد أسرتها أقل من 200 سرير، و 05 اقسام تخصصية واحياناً تخصص واحد.
على أساس التخصص	مستشفيات عامة: هي تلك التي تقدم تخصصات طبية ثانوية، وكذلك خدمات الرعاية الصحية الأولية إضافة إلى الخدمات التخصصية. مستشفيات تخصصية: هي تلك التي تقدم تخصص معين واحد فقط.

على أساس التدريب و التعليم	مستشفيات تعليمية: هي التي يطبق فيها برامج الإقامة والتعليم والتدريب لطلبة كليات الطب والتمريض...إلخ. مستشفيات غير تعليمية: هي التي لا يطبق فيها برامج الإقامة و التعليم و التدريب لطلبة كليات الطب و التمريض...إلخ
على أسس البناء	مستشفيات عمودية: هي المتعددة الطوابق وتتميز بضيق مساحتها. مستشفيات أفقية: هي ذات طابق واحد وتتميز بمساحتها الواسعة.

الجدول رقم (02-02): **تصنيف المستشفيات**

المصدر: إعداد الطلاب بالإعتماد على كتاب صلاح محمود ذياب، **إدارة المستشفيات والمراكز الصحية**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، طبعة أولى، 2009، ص.208 210..

2.5.5 مهام المستشفيات

تتمثل مهام المستشفيات بالتكفل بصفة كاملة ومتسلسلة بالحاجات الصحية للسكان، وفي هذا الإطار تتولى على الخصوص المهام الآتية:

1) ضمان تنظيم برمجة وتوزيع العلاج الشفائي والتشخيص وإعادة التأهيل الطبي والإستشفاء.

2) تطبيق البرامج الصحية الوطنية للصحة.

3) ضمان حفظ الصحة ومكافحة الأضرار والآفات الإجتماعية.

4) ضمان تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة وتجديد معارفهم، كما يمكن إستخدام المؤسسة العمومية الإستشفائية ميداناً للتكوين الطبي والشبه الطبي والتكوين في التسيير الإستشفائي على أساس إتفاقيات تبرم مع مؤسسات التكوين.

ويمكن ايجاز وضائف المستشفيات في ثلاثة وظائف:

1) الرعاية الطبية الصحية.

2) التعليم والتدريب.

3) البحوث الطبية والإجتماعية (عبد العزيز مخيمر وآخرون،2014: 07.)..

ومن خلال التعاريف السابقة للمستشفى يمكن استنباط المهام التالية:

❖ الخدمات الوقائية: وتنقسم الى ثلاثة مستويات:

1) الخدمات الوقائية الأولية: وهي خدمات محددة ومباشـرة ويجري التخطيط لها وتقديمها لوقاية الأفراد من مرض معين. (ثامر ياسر البكري، 2005: 23)

2) خدمات الوقاية الثانوية: وتشمل خدمات التشخيص والكشف المبكر للأمراض قبل إستفحالها.

3) خدمات الوقاية من الدرجة الثالثة: وهي خدمات متخصـصـة تهدف إعادة تأهيل المرضـى لتمكينهم من ممارسة حياة طبيعية نشطة الى حد ما.

❖ الخدمات العلاجية: تنقسم هذه الخدمات الى قسمين:

1) خدمات الرعاية الطبية المقدمة للمرضـى الخارجيين: من خلال العيادات الخارجية التي تديرها المستشفيات والمراكز الطبية والمستوصفات المرتبطة بها.

2) خدمات الرعاية الطبية المقدمة للمرضى الداخلين: وتصنف حيث درجاتها الى ثلاث مستويات:

أ. خدمات الرعاية الأولية: هي الخدمات التي يقدمها الأطباء العاملين والمراكز الطبية الملحقة بالمسـتشـفى والعيادات الخارجية.

ب. خدمات الدرجة الثانية: يقدمها أطباء إختصـاصـيون ويجري تقديمها من خلال العيادات الداخلية والخارجية.

ت. خدمات الدرجة الثالثة: هي خدمات أكثر تعقيداً ويجري تقديمها في مراكز طبية محددة.

❖ خدمات التأهيل والرعاية الطويلة الأجل: يجري تقديم هذه الخدمات في مراكز التأهيل المتخصـصـة ووحدات التأهيل والرعاية طويلة الأجل والملحقة بالمستشفى العام في الغالب.

❖ خدمات الارتقاء بالصحة: تركز هذه الخدمات بالارتقاء بصحة الفرد من خلال العوامل الغير طبية. (ثامر ياسر البكري، 2005: 25.26).

2.5.6 خصائص أنشطة المستشفيات

طالما كانت المنشأة بصفة عامة والمستشفيات بصفة خاصة تعمل في بيئة ديناميكية، وهادفة الى البقاء والإستمرار لبلوغ ما خطط لها من أهداف، فان ذلك يتطلب قيامها بالعديد من الأنشطة لكي تستطيع تحقيق ما تصبو إليه من أهداف، والأنشطة التي تقوم بها المستشفيات تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن أنشطة المنشآت الاخرى، واهم هذه الخصائص ما يلي:

1) **نشاط المستشفيات نشاط خدمي:** يتميز نشاط المستشفيات بصفة عامة بكونه نشاطاً خدمياً من خلال تقديمه الخدمات الطبية المختلفة من رعاية طبية للمرضى، وتقديم الخدمات الطبية الفنية والخدمات العامة المكملة للخدمات الطبية.

2) **موسمية نشاط المستشفيات:** يتسم نشاط المستشفيات بالموسمية لكونه نشاطا غير ثابت على مدى الفترة الزمنية، حيث يرتفع حجم النشاط في بعض فصول السنة وينخفض في فصول أخرى.

3) **تأثر نشاط المستشفيات بالظروف الخارجية:** تعمل المستشفيات في ظل بيئة معقدة، تحتوي على مجموعة كبيرة من المتغيرات التي يكون لها تأثيراً كبيراً في القرارات التي، تتخذها إدارة المستشفى فعلى سبيل المثال القرارات والقوانين السياسية تكون ملزمة للمستشفى مثل الإلتزام بالحملات الخاصة بالتطعيم، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات الطبية وبالتالي تأثر الأنشطة التي يقوم بممارستها المستشفى.

4) **تنوع الانشطة بالمستشفيات:** حيث تقوم المستشفيات بتقديم خدمات متنوعة للمرضى (كتوفير الرعاية الطبية وتقديم الخدمات الطبية الفنية)، بالإضافة الى ما تقوم به من عمليات الطهي وتركيب الأدوية والعقاقير وغيرها.

5) **إعتماد نشاط المستشفيات على كفاءة العنصر البشري:** تعد المستشفيات كغيرها من المنشآت الخدمية، حيث يعتمد أداء أنشطتها على كفاءة العنصر البشري بهدف إدارتها بأسلوب علمي يحقق نتائج طبية مرضية على إعتبار أن حسن المعاملات والإستقبال والأمانة المتناهية والكفاءة العلاجية والتمريضية وغيرها، كلها أمور إنسانية تميز مستشفى عن أخر ويؤثر بشكل مباشر في تفضيل المرضى لمستشفى عن أخر.

6) **عدم قابلية الإنتاج في المستشفى للتخزين:** وذلك على عكس ما هو متاح في المنشآت الصناعية، حيث يمكن تخزين وحدات المنتج النهائي لديها لفترات قادمة، ويتضح ذلك في بعض أقسام المستشفى، فمثلاً في

الأقسام الداخلية نجد أن وحدة المنتج(غرفة/ليلة) لا يمكن تخزينها لفترة قادمة، فان لم تستطع المستشفى شغلها بالكامل خلال ليلة معينة فإنه لا يمكن تخزينها لفترات قادمة.

7) **تقسيم نشاط المستشفيات إلى مراكز:** نظراً لتنوع الأنشطة في المستشفيات فإنه يمكن تقسيم نشاط المستشفيات الى مراكز إنتاجية ومراكز خدمية.

8) **صعوبة تقويم نشاط المستشفيات بالمقاييس العادية التي تستخدم في الوحدات الإنتاجية:** نظراً لأن أطراف الخدمة في المستشفى هم الأطباء ومعاونوهم، بالإضافة إلى مستهلك الخدمة وهو الفرد، هذا بجانب تقويم الصعوبات بصفة عامة (ثامر ياسر البكري، 2005: 26).

2.5.7 المستشفيات الخاصة بالجمهورية اليمنية:

لقد شهد القطاع الخاص في قطاع الصحة تطوراً ملموساً بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة في العام 1990م حيث تشير الإحصائيات بأن عدد المنشئات الطبية قد بلغ 4085 منشأة في العام 2006م منها 145 مستشفى خاص، 518 مستوصف خاص، 2302 عيادة اسعاف أولية، 49 مركزاً صحياً.

وقد حدد القـــرار الجمهوري بالقانون رقم (60) لسنة 1991م بشـــأن المنشآت الطبية والصحية الخاصة والذي تم المصادقة عليه من مجلس النواب تنظيم المنشئات الطبية الخاصة في الجمهورية اليمنية كالتالي:

الفصل الأول: التسمية والتعاريف.

الفصل الثاني: الأهداف.

الفصل الثالث: إنشاء وتشكيل اللجنة المعنية بالمنشآت الطبية والصحية الخاصة.

الفصل الرابع: شروط تأسيس أو تشغيل المنشآت الطبية والصحية الخاصة.

الفصل الخامس: الشروط الفنية للمنشآت الطبية والصحية الخاصة.

الفصل السادس: التفتيش والعقوبات.

الفصل السابع: أحكام عامة.

2.5.8 نبذة مختصره عن المستشفيات الخاصة محل البحث

المستشفى اليمني الألماني:	
العنوان	صنعاء شارع حدة – جولة المصباحي.
عمر المنشأة	20 سنة
تصـــنيف المنشـــأة وفق تقييم وزارة الصحة العامة	B
النظام المحاسبي في المنشاة	النظام المالي – DINAR النظام الطبي- BEE الموارد- NAS
المستشفى اليمني الفرنسي:	
العنوان	صنعاء شارع حدة – ما بين جولة الرويشان ومركز الكميم.
عمر المنشأة	5 سنوات
تصـــنيف المنشـــأة وفق تقييم وزارة الصحة العامة	B
النظام المحاسبي في المنشاة	النظام المالي – DINAR النظام الطبي- BEE الموارد- NAS الشركة -
المستشفى اليمن السعيد :	
العنوان	صنعاء – حي الاصبحي – شارع المقالح باتجاه شارع تعز
عمر المنشأة	2 سنوات
تصـــنيف المنشـــأة وفق تقييم وزارة الصحة العامة	A
النظام المحاسبي في المنشاة	نظام اليمنية الحديثة

المستشفى الملكي:	
العنوان	صنعاء – جولة بيت بوس
عمر المنشأة	5 سنوات
تصـــنيف المنشـــأة وفق تقييم وزارة الصحة العامة	B
النظام المحاسبي في المنشاة	الدولي الحديث
مستشفى النبلاء الحديث:	
العنوان	صنعاء – حي سعوان
عمر المنشأة	سنة
تصـــنيف المنشـــأة وفق تقييم وزارة الصحة العامة	بدون
النظام المحاسبي في المنشاة	هاي سوفت

الفصل الثالث

الإطار العملي والميداني للبحث

الفصل الثالث

الإطار العملي والميداني للبحث

3.0 تمهيد:

بعد أن تطرق البحث للإطار النظري في الفصل السابق، يتناول هذا الفصل وصفًا تفصيليًّا للإجراءات المنهجية التي إستخدمها الباحثين في إعداد البحث، حيث تعتبر منهجية البحث وإجراءاته محورا رئيساً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي والميداني للبحث، وذلك من خلال التعريف بمنهجها المستخدم، ووصف مجتمع البحث وعينتها، والتأكد من صدق أداة البحث وثباتها، وكذلك الأساليب الإحصائية التي إستخدمت للتوصل إلى النتائج.

3.1 منهج البحث:

يُعد منهج البحث الإطار الناظم للعمل البحثي الذي يوضح الطريق الذي سيسير عليه الباحث من أجل الوصول إلى هدفه النهائي المتمثل بإثبات أو نفي فرضياته البحثية، فهذا الطريق يحتوي على مسارات العمل البحثي التي سيلتزم بها الباحث في أثناء قيامه بتكوين الأفكار وتدوينها ونقدها وتحليلها، وكيفية عرضه لتلك الأفكار ونقدها بموضوعية وبأمانة علمية مع تدعيمها بالآراء المقنعة التي تدعم القيمة العلمية للأفكار المطروحة (المحمودي:103:2019). وقد لجأ الباحث في هذا البحث إلى الإعتماد على إستخدام المنهج الوصفي التحليلي بأدواته المتنوعة، ويُعرف الحمـــــداني(2006: 100) المنهج الوصفي التحليلي بأنه المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة، فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدّم بيانات عن خصائص معينة في الـواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدارســـة التي ندرسها، والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات، ويشمل دراسة الظاهرة كما هي في الواقع بوصفها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها كماً وكيفاً، وعليه فان حاجة الباحث إلى وصف الظاهرة والتعرف على مسبباتها وآراء الكتاب بها والعلاقات المتبادلة بين متغيراتها والآثار المرتبطة بين المتغيرات المبحوثة، وهو ما يتناسب مع الموضوع البحثي الراهن الذي يهدف إلى التعرف على دور نظام المحاسبة المالية في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة صنعاء،

والتي سيتم إخضاعها للتدقيق والتقصي، أملاً في التوصل إلى نتائج يزيد بها رصيد البحث.

3.2 مصادر البحث:

المصادر الثانوية: تم الإعتماد في معالجة الإطار النظري للبحث إلى العديد من مصادر البيانات الثانوية، لعلّ أهمها الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والتقارير المنشورة، عبر المواقع الإلكترونية، والدراسات السابقة التي تناولت نظام المحاسبة المالية وإتخاذ القرارات الإدارية.

المصادر الأولية: تم جمع البيانات الأولية لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث من خلال تحديد كلّ مِن مجتمع البحث وطُرُق جمْع البيانات والإعتماد على الإستبانة كأداة رئيسية لجمْع البيانات الأولية، حيث صُمِّمتْ استبانة وُضِعتْ خصّيصًا لهذا الغرض.

3.3 مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث: المجموعة الكلية من العناصر التي يتم تعميم النتائج عليها، ذات الصلة بالمشكلة المدروسة (العريقي، 2014: 185). وتكون مجتمع البحث الحالي من المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة، وتُشير وحدة المعاينة الى المستوى الذي يتم التحليل بموجبة (الفرد أو الثنائي او المجموعة او الوحدة الإدارية او المنظمة (العريقي، النشمي 2019: 187)، وتمثلت وحدة المعاينة في المدراء الإداريين والماليين والمراجعين والمحاسبين الأكثر علما العاملين في المحاسبة المالية في المستشفيات قيد البحث..

عيّنة البحث: هي جزء من مجتمع البحث، يتم إختيارها بطريقة معينة وذلك بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي، نظراً لصعوبة الوصول إلى جميع أفراد مجتمع البحث، يلجأ الباحثون الي الإستعانة بمسح العينة كجزء من مجتمع البحث معينة وحتى يستطيع الباحث تعميم نتائجه لابد من تمثيل كافة أفراد مجتمع البحث في العينة، وكلما كان التمثيل ناجحاً كلما كانت النتائج أقرب للدقة والموضوعية والتعميم (Sekaran,2003). تم إختيار خمسة مستشفيات خاصة في أمانة العاصمة تمثلت بـ(المستشفى اليمني الألماني، المستشفى الملكي، مستشفى النبلاء الحديث، المستشفى اليمني الفرنسي، ومستشفى اليمن السعيد)، وفقا لقدرات وإمكانيات الباحثين تم توزيع الإستبيان على المستهدفين، ووفقا للحدّ الأدنى المناسب لحجم العيّنة، فقد تم توزيع (105) استبانة على أفراد العينة المستهدفين، بلغت الإستمارات المستردة (77) استبانة، بنسبة مئوية

بلغت(73%)وهذه الإستبيانات يُمكن إستخدامها وفقاً (Sekaran, & Bougie,2010) والذي يرون بأن حجم العينة الذي يتراوح بين (30 – 500) مفردة، كحد أدنى يمكن أن تكون ممثلة، والجدول التالي يوضح الإستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

جدول (3- 1) **مجتمع وعينة البحث** بحسب الإستمارات الموزعة والمستردة

المستشفى	الإستمارات الموزعة	الإستمارات المستردة	عدم الاستجابة	نسبة الاسترداد
المستشفى اليمني الألماني	30	24	6	%80
المستشفى الملكي	20	13	7	%65
مستشفى النبلاء الحديث	15	9	8	%60
المستشفى اليمني الفرنسي	20	15	5	%75
مستشفى اليمن السعيد	20	16	4	%80
الإجمالي	105	77	28	%73

3.4أداة البحث:

تم إعداد استبانة للتعرف على دور نظام المحاسبة المالية في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة صنعاء وقد عرف الإستبانة (ملحم) بأنها: "أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق إستمارة يجري تعبئتها من قِبل المستجيب"(ملحم سامي،2005: 128)، ولِمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث إستخدم الباحثين الإستبانة كأداة، وذلك لِعدّة أسباب، منها: إمكانية الحصول على عدد كبير من الإستجابات في وقتٍ قصير، إعطاء فرصة للمبحوث للإجابة بشكلٍ أكثر دقة على أسئلة الإستبانة، قليلة التكلفة مقارنة بباقي الأساليب الإحصائية.

- **خطوات بناء أداة البحث:**

إعتمد الباحثين في بناء أداة البحث على العديد من المصادر كالدراسات السابقة، وبعد تحديد نموذج البحث الذي يحتوي على المتغيرات الفرعية للمتغيرات وذلك حتى يتم تحديد المجالات الرئيسية التي تضمنتها إستمارة البحث، والفقرات التي تندرج تحت كلّ مجال من مجالات الإستبانة، والجدول التالي يوضح:

جدول (3- 2) **محاور ومتغيرات** البحث

القسم	البيان	الفقرات
القسم الأول (البيانات المنظمية)	(المستشفى، عمر المستشفى، حجمه، نوعية النظام المحاسبي، تدقيق الحسابات)	5
القسم الثاني (البيانات الشخصية)	(المؤهل، المركز الوظيفي، التخصص ،وسنوات الخبرة)	4
القسم الثالث (نظام المحاسبة المالية لإتخاذ القرارات)	مخرجات نظام المحاسبة المالية	6
	الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية	12
	توافر المعلومات المحاسبية	5
الإجمالي		32

مقياس أداة البحث

إستخدم الباحثين مقياس ليكرت وفق مقياس (ليكرت الخماسي) حسب إستجابات عينة البحث

التقدير اللفظي	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يتم أبداً
الوزن النسبي	5.00 -4.20	4.19 -3.40	3.39 -2.60	59.2 – 1.80	أقل من 1.80
نسبة الاتفاق	%100 -%84	%83.9-%68	%67.9-%52	%51.9-%36	أقل من %36
مستوى الموافقة	بدرجة عالية جداً	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	بدرجة ضعيفة جداً
الدرجة	5	4	3	2	1

جدول (3-3) الوزن النسبي حسب **مقياس ليكرت**

عند إختيار المستفيد الدرجة (5) للإستجابة " تعني الموافق بدرجة عالية جداً وما يقابلها في الخيار دائماً بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100 % حيث تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (3- 4) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية وتُطبق العكس في حالة الفقرات السلبية.

(Likert, R,1932)

3.5 الصِدق والثبات:

ينظر للصدق بالتأكد من قياس الإستبانة وما أُعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق "شمول الإستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من جهة، ووضوح فقراتها ومفرداتها من جهة أخرى، بحيث تكون

مفهومة لكل من يستخدمها (عبيدات، وآخرون، 2015). كما يُعرف بأنه تقييم شامل يوفر من خلاله الدليل المادي والمبرر النظري اللازمين لإثبات كفاية وملائمة ومعنى أي تأويل أو فعل يبنى على درجة الاختبار، وبهذا المعنى يتطلب صدق الاختبار جمع الأدلة الكافية حول أي استدلال يبنى على درجة الاختبار أو أية إستخدامات فعلية أو ممكنة لنتائجه (أبو هاشم:2006). وفي هذه البحث تم إخضاع الإستبانة لاختبارات الصدق بنوعيه للتأكد من صدقها وثباتها كمقياس كما أدناه:

أ. اختبار الصدق: يعرف اختبار الصدق بأنه مدى تحقيقه الغرض الذي أعد لأجله، وتوجد أنواع متعددة لاختبار صدق المقياس منها النوعين المعتمدين في هذه البحث وهما:

1. الصدق الظاهري: هو أبسط أنواع الصدق ويمكن إجراءه من قبل الباحث نفسه، ويُقصد بالصدق الظاهري مدى إنتساب الفقرة إلى المجال الذي تنتمي إليه من حيث الشكل والمضمون والصياغة اللغوية، وغالبا ما تعالج الفقرات غير الصادقة ظاهرياً من خلال إعادة صياغتها بما يجعلها معبره عن المجال الذي نريد قياسه، أو إستبدالها بعبارة أكثر دقه في وصف الحالة. وقد جرى عرض المقياس على عدد من الخبراء ذوو الاختصاص(الساعدي،2015). وبعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس البحث تم عرضها في شكل إستبيان على مجموعة من الخبراء والمحكمين لإستطلاع أراءهم في كل ما يتعلق بمتغيرات وأبعاد البحث، ومدى دقة ووضوح فقرات الإستبانة من الناحلة العلمية، وملائمتها لأهداف البحث، ومدى صلاحيتها في قياس ما مطلوب قياسه، واستناداً إلى آراءهم وملاحظاتهم وطبقا لما جاء به(Ebel) بأن عدد من الخبراء المتخصصين يقررون بتقرير مدى كون الفقرات ممثلة للصيغة المراد قياسها(فرج، وداوود:2019 ،6) إذ حظيت بقبولهم وبنسبة 90 %وبذلك تحقق الصدق الظاهري.

2. صدق المحتوى: وهو صدق مهم قياساً بالصدق الظاهري إذ أنه يعكس قدرة الفقرات على تغطية المجال الذي تنتمي إليه، يستخدم صدق المحتوى للتأكد من مدى وضوح كل فقرة من فقرات المقياس من ناحية المعنى والصياغة والتصميم المنطقي لها إذ تغطي الأهداف المحددة لها ويشير إلى مدى انتماء الأبعاد إلى متغيراتها الرئيسية وكذلك الفقرات إلى أبعادها ومتغيراتها الرئيسية التي تنتمي اليها وقياس ذلك من خلال معاملات إرتباط الفقرة ببعدها والبعد بالمتغير ووفقاً (Hair,et al,.2010 :664)

3. قياس الإتساق والتناغم الداخلي: بهدف اختبار محتوى إستمارة الإستبانة تم إستخراج معاملات الإتساق الداخلي للفقرات المعبرة عن كل متغير من متغيرات البحث عن طريق إستخدام مصفوفة الإرتباط، وتدل معاملات الإرتباط هذه على أن مكونات أو البنود تقيس شيئاً مشتركاً مما يعني صدق البناء الداخلي(مراد، وسليم:2005، 357).والتي حتماً تؤدي الي اتجاه كبير نحو الإرتباطات ذات العلاقة الإحصائية المعنوية عند مستوى معنوية (0.01) وعلى النحو الذي يعكس عنصر الإتساق الداخلي بين هذه المتغيرات فإن معامل إرتباط الفقرة والمتغير أو البعد الذي تنتمي إليه يجب أن لا يقلل عن(50%) وما نلاحظه من البيانات المستخرجة ،وأن جميع إرتباطات الأبعاد مع متغيراتها والفقرات مع أبعادها ذات إرتباط عالي، وهذا ما يؤكد صدق واتساق الفقرات لمقاييس ومتغيرات البحث.

➢ **نتائج الإتساق الداخلي لنظام المحاسبة المالية لإتخاذ القرارات.**

يوضح الجدول رقم (3-4) معامل الإرتباط بين كلّ بُعد والدرجة الُكلية لنظام المحاسبة المالية لإتخاذ القرارات، والذي يبيّن أنّ معاملات الإرتباط المبينة دالة لمستوى معنوية 0.05، وبذلك يُعدّ المحور صادقًا لِما وُضع لقياسه.

جدول (3- 4) قياس **صدق الإتساق الداخلي لنظام المحاسبة المالية** لإتخاذ القرارات بإستخدام **معامل بيرسون للإرتباط**

مخرجات نظام المحاسبة المالية			الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية						توافر المعلومات المحاسبية		
ف	الإرتباط	الدلالة	ف	الإرتباط	الدلالة	ف	الإرتباط	الدلالة	ف	الإرتباط	الدلالة
1	0.657	0.000	6	0.788	0.000	12	0.756	0.000	18	0.707	0.000
2	0.753	0.000	7	0.707	0.000	13	0.811	0.000	19	0.726	0.000
3	0.609	0.000	8	0.778	0.000	14	0.712	0.000	20	0.734	0.000
4	0.726	0.000	9	0.778	0.000	15	0.684	0.000	21	0.608	0.000
5	0.737	0.000	10	0.765	0.000	16	0.740	0.000	22	0.806	0.000
الإجمالي	0.700	0.000	11	0.765	0.000	17	0.740	0.000	الإجمالي	0.716	0.000
			الإجمالي	0.763	0.000	الإجمالي	0.740	0.000			

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على **نتائج التحليل الإحصائي** للاستبانة

ب. ثبات الأداة:

يُقصد بثبات الإستبانة أنْ تُعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أنّ ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج البحث، وعدم تغييرها بشكلٍ كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العيّنة عدة مرات خلال فترات زمنية معيّنة (Sekaran, & Bougie, 2010) وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة البحث من خلال طريقة معامل ألفا كرو نباخ، وكذلك طريقة مكدونالد أوميجا والذي تُعد من أكثر الطرق دقة لقياس الثبات (Peters,2014) كما هي مبينة أدناه في الجدول التالي:

جدول (3-5) **معامل ألفا كرو نباخ** Cronbach's Alpha Coefficient **لقياس الثبات**

المتغيرات	الفرعيات	Cronbach's Alpha	McDonald Omega	الدلالة الإحصائية
نظام المحاسبة المالية لإتخاذ القرارات	مخرجات نظام المحاسبة المالية	0.814	0.826	0.000
	الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية	0.806	0.811	0.000
	توافر المعلومات المحاسبية	0.795	0.814	0.000
الثبات الكلي		0.795	0.814	0.000

بيّنت النتائج في جدول (3-5) بإستخدام معامل (Cronbach's Alpha)أن جميع محاور البحث تتسم بالثبات حيث بلغ الإتساق الداخلي لجميع المحاور(0.795) وبلغت قيمة الثبات حسب مقياس (McDonald Omega) لجميع المحاور (0.814) وهي قيمة مقبولة لثبات الإتساق الداخلي، وهي مقبولة لأغراض البحث والتحليل، حيث يرى الباحثين وأصحاب علم الاجتماع والإحصائيين أنه كلما كانت قيمة معامل الثبات تقترب من الواحد الصحيح كلما زاد ثبات الإتساق الداخلي. (Sekaran, & Bougie, 2019).

3.6 المُعالجات الإحصائية

قام الباحثين بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، فيما تم إستخدام

الاختبارات الإحصائية التالية:

1) التكرارات والنِّسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، ويُستخدَمُ هذا الأمر بشكلٍ أساسي لمعرفة تكرار الفئات، ما يفيدُ الباحث في وصف عيّنة البحث.

2) المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: لمعرفة مدى إرتفاع أو إنخفاض إستجابات أفراد عيّنة البحث لكلّ عبارة من عبارات متغيرات البحث الأساسية، مع العلم بأنه يُفيدُ في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

3) الإنحراف المعياري: للتعرف على مدى إنحراف إستجابات أفراد البحث لكلّ عبارة من عبارات متغيرات البحث، ولكلّ محور من المحاور الرئيسية عند متوسطها الحسابي.

4) معامل إرتباط بيرسون (Pearson Correlation)بين درجة كلّ عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك لتقدير الإتساق الداخلي لأداة البحث.

5) اختبار معامل الثبات(Cronbach's alpha) لقياس درجة الموثوقية لمحاور البحث.

6) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات(Normality Distribution) لمعرفة طبيعة توزيع البيانات لتحديد الاختبار المناسب بإستخدام اختبار كولمجروف وشابيرو.

7) اختبار تي تست (T test) لقياس العلاقة بين نظام المحسبة المالية وإتخاذ القرارات الإدارية.

الفصل الرابع

تحليل البيانات ومناقشة الفرضيات.

الفصل الرابع

تحليل البيانات ومناقشة الفرضيات

4.0 تمهيد:

بعد التطرق لمنهجية البحث الفصل السابق، يتناول هذا الفصل عرض وتحليل بيانات البحث تحليلاً علمياً وتفسير نتائجها والإستفادة منه في تحقيق أهدافه التي بُني عليها والذي تتناول" دور نظام المحاسبة المالية في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة صنعاء "فأنه سيتم إستخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي (النسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والإنحراف المعياري،) لتفسير المؤشرات الإحصائية الخاصة بآراء عينة البحث، بإستخدام التحليل الوصفي للمتغيرات. أيضاً يتضمن هذا الفصل عرضاً ومناقشة لفرضيات البحث واستعراض أبرز معالمها، ويُعدّ مِن أبرزها اختباراً (الإرتباط والانحدار)، واستعراض أبرز الاستنتاجات، والتي تمّ التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها.

المبحث الأول

عرض وتفسير نتائج تحليل المتغيرات الديموغرافية لعيّنة البحث

4.1.1 تحليل البيانات المنظمية والشخصية:

يُساهم تحليل المتغيرات المنظمية والشخصية لعيّنة البحث؛ في معرفة تمثيل إجابات أفراد العينة ومن ثم التعبير عنها في جداول وأشكال نوردها كالاتي:

❖ **أولا: البيانات المنظمية للمستشفيات:**

جدول (4-1) **توزيع العينة** وفق البيانات المنظمية **للمستشفيات**

1.عمر المنشأة	التكرار	النسبة%	2. عدد العاملين	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	25	32.5	100-51 موظف	38	49.4
10-6 سنوات	28	36.4			
أكثر من 20 سنة	24	31.2	أكثر من 100 موظف	39	50.6
الإجمالي	77	100.0	الإجمالي	77	100.0
3.النظام المحاسبي المالي	التكرار	النسبة%	4.تدقيق الحسابات	التكرار	النسبة%
محوسب	77	100.0	مدقق داخلي خارجي	77	100.0
الاجمالي	77	100.0	الاجمالي	77	100.0

يتضح من الجدول رقم (4-1) والذي يوضح المتغيرات المنظمية والخاصة بالمستشفيات فقد تبين أنّ غالبية أفراد العيّنة من المدققين والمحاسبين في المستشفيات قيد البحث يرون أن عمر المستشفيات توزعت بين(6-10سنوات)وبنسبة(36.4%)،وأخرون يرون بأن عمرها امتد لـ(أقل من 5سنوات)بنسبة (32.5%)فيما البقية يرون بأن عمرها امتدت لـ(أكثر من 20سنوات)بنسبة(32.5%)،وعند النظر إلى حجم المستشفيات من حيث عدد عامليها فقد تبين أن غالبية أفراد العينة يرون بأن عدد العاملين بلغ (أكثر من 100موظف)وبنسبة (50.6%)،فيما بقية النسبة يرون بتراوح عدد موظفيها بين(51-100موظف)وبنسبة(49.4%)،وتستخدم

المستشفيات أنظمة المحاسبية المحوسبة وبنسبة (100%)،كما أن المستشفيات قيد البحث تعتمد في عملية التدقيق على مدققين داخليين وخارجين بنفس الوقت وبنسبة بلغت(100%)، ويمكن القول أن المستشفيات قيد البحث تصنف كمستشفيات حديثة إلى قديمة وهي من المستشفيات المتوسطة من حيث عدد العاملين وأنها تعتمد على أنظمة محاسبية محوسبة ولديها مدققين داخليين وأخرين خارجيين .

❖ **ثانيا: البيانات الشخصية لأفراد العينة:**

5. المركز الوظيفي:

جدول (4-2) **توزيع عينة البحث** حسب **المركز الوظيفي**

المركز	التكرار	النسبة%
مدير عام المنشاة	5	6.5
المدير التنفيذي	5	6.5
رئيس قسم	26	33.8
محاسب	35	45.5
مراجع حسابات	6	7.8
المجموع	77	100.0

المصدر: الجدول من **إعداد الباحث** بالإعتماد على **مخرجات البرنامج الإحصائي** (SPSS)

تبين من الجدول (4-2) أن أفراد العيّنة من المدققين والمحاسبين في المستشفيات بأمانة العاصمة كانت مراكزهم الوظيفية مختصين أي محاسبين بنسبة(38.3%)، يليهم الموظفين ممن مراكزهم الوظيفية رؤساء أقسام بنسبة(33.8%) ، وحل ثالثاً مراجعين حسابات بنسبة(7.8%)، وحل رابعاً بالتساوي كلا من مدراء عموم المستشفيات/مدراءها التنفيذيين عام المنشاة بنسبة(6.5%)، لكل مركز وظيفي، ويتضح أن نسبة كبيرة من عينة البحث هم من الوظائف في الإدارات الدنيا والوسطى في التسلسل الإداري مختصين ورؤساء أقسام وهذا تعد طبيعة في كل القطاعات يمثل المختصين عمود المؤسسات والمستشفيات إحداها، والشكل التالي يوضح:



شكل (4-1) **توزيع عينة البحث** حسب متغير **المركز الوظيفي**

6.المؤهل العلمي:

جدول (4-3) توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة%
دكتوراه	8	10.4
ماجستير	9	11.7
بكالوريوس	55	71.4
دبلوم بعد الثانوية فأقل	5	6.5
المجموع	77	100.0

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على **نتائج التحليل الإحصائي** للاستبانة

يتضح من الجدول رقم (4-3) أنّ أغلبية أفراد العيّنة من الذين يحملون الشهادة الجامعية (البكالوريوس) بنسبة (71.4%) من إجمالي أفراد العيّنة، يليهم فئة الموظفين من حملة (ماجستير)بنسبة (11.7%) من إجمالي أفراد العيّنة، وحل ثالثاً فئة الموظفين من حملة (دكتوراه) بنسبة (10.4%) من إجمالي أفراد العيّنة، وحل أخيراً فئة الموظفين من حملة (دبلوم بعد الثانوية فأقل) بنسبة (6.5%) من إجمالي أفراد العيّنة، ويُفسِرْ الباحثين تمثيل الفئة التي تحمل شهادة البكالوريوس مُعظم العينة، نظراً إلى متطلبات الوظيفة، حيث لا تتطلب درجة معينة في المستوى التعليمي للقيام بالمهام على أكمل وجه، والشكل الآتي يوضح:



شكل (4-2) توزيع **عينة البحث** حسب **متغير المؤهل العلمي**

7.التخصص:

جدول (4-4) توزيع **عينة البحث** حسب **التخصص**

التخصص	التكرار	النسبة%
إدارة أعمال	9	11.7
مالية ومصرفية	1	1.3
محاسبة	34	44.2
أخرى	33	42.9
المجموع	77	100.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على **مخرجات البرنامج الإحصائي** (SPSS)

يتضح من الجدول رقم(4-4)أنّ أغلبية أفراد العيّنة من خريجي تخصص المحاسبة بنسبة (44.2%)، يليهم فئة الموظفين من خريجي تخصصات أخرى قد تكون طبية بنسبة(42.9%)،فيما حل الموظفين من ذوي تخصصات إدارة أعمال ثالثاً بنسبة(11.7%)،وحل رابعاً موظفي من أصحاب تخصص العلوم المالية والمصرفية بنسبة(1.3%)، ويُفسِرْ الباحثين تمثيل غالبية أفراد العينة من التخصص محاسبة إلى طبيعة الوظائف المطلوبة في العمليات المحاسبية، كما يعزوا التواجد الضئيل للعلوم المالية والمصرفية نظرا لحداثة التخصص في البيئة اليمنية، ويعزوا التخصصات الأخرى إلى تفاعل الموظفين من التخصصات

غير المذكورة سابقا مع البحث، والشكل الآتي يوضح:

شكل (4-3) توزيع **عينة البحث** حسب متغير **التخصص**



8.سنوات الخبرة:

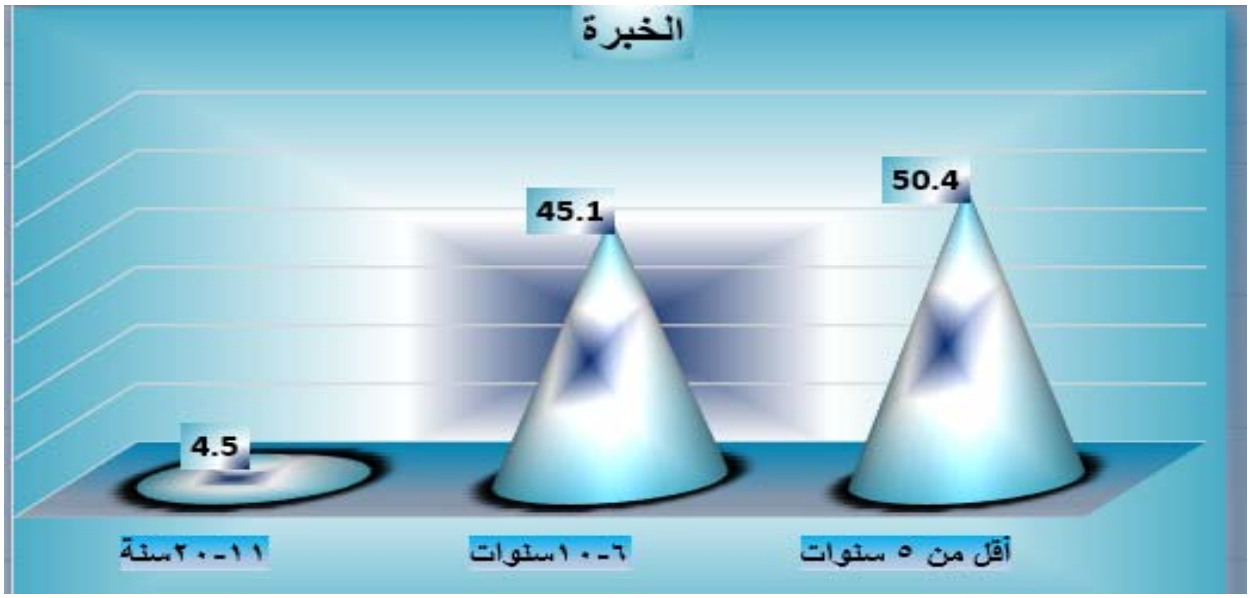
جدول (4-5) توزيع **عينة البحث** حسب **سنوات الخبرة**

الخبرة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	11	14.3
6-10سنوات	33	42.9
11-20سنة	33	42.9
المجموع	154	100.0

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على **مخرجات البرنامج الإحصائي** (SPSS)

تبين من الجدول (4 - 5) أن أغلبية أفراد العيّنة من المدققين والمحاسبين في المستشفيات بأمانة العاصمة الذين امتدت سنوات خبرتهم ل(6 سنوات فأكثر)بنسبة (42.9 %) من إجمالي أفراد العينة، بالتساوي بين الفئتين(6 - 10 سنوات)، (11 - 20 سنوات)من إجمالي أفراد العينة، فيما(14.3 %) من أفراد العينة امتدت سنوات خبرتهم ل(قل من 5 سنوات)، ويُفسر الباحثين ذلك بامتلاك عينة الدارسة خبرة طويلة في

الأعمال المحاسبية وأنظمتها، والشكل الآتي يوضح:



شكل (4 - 4) توزيع **عينة البحث** حسب **متغير الخبرة**

المبحث الثاني

عرض وتحليل متغيرات وأبعاد البحث

4.2.0 تمهيد:

يتناول هذا المبحث عرضاً إحصائيا لتحليل البحث التطبيقية مع تفسير هذه النتائج والتي تتضمن المحاسبة المالية ودورها في إتخاذ القرار الإداري، وسيتم ذلك عبر إعداد جداول التوزيعات التكرارية لمتغيرات البحث وإعتمادها لأغراض عملية التحليل الإحصائي للحصول على الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية المتحققة.

4.2.1 التحليل الوصفي لمخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية):

تسعى البحث إلى طرح رؤية شمولية عن طبيعة متغيرات البحث في إطار أراء المبحوثين ضمن لدى المستشفيات بأمانة العاصمة، وفي هذا السياق تتضمن إجراءات نظام المحاسبة المالية ويمكن شرحها وتحليلها بالتفصيل كما يلي:

المجال الأول: مدى إعتماد إدارة المنشاة على مخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية) للحصول على معلومات محاسبية تساعد في تحسين إتخاذ القرارات، تَمّ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لكل عبارة من عبارات المجال الأول:

9.أهمية القوائم المالية في بلورة أهداف مخرجات المحاسبة المالية:

جدول رقم (4- 6) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأهداف مخرجات المحاسبة المالية.

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالةSIG	الترتيب	مستوى الأهمية
أ.	الإستخدام في إتخاذ القرارات	4.81	0.860	42.071	0.000	1	مستوى أهمية مرتفع جداً
ب.	العرض على مصلحة الضرائب	3.44	0.896	8.244	0.000	3	مستوى أهمية مرتفع
ج.	العرض على المستخدمين الخارجيين	1.88	0.932	-6.753	0.000	5	مستوى أهمية ضعيف
د.	للحصول على القروض والتمويل	2.44	0.930	-1.231	0.000	4	مستوى أهمية ضعيف
ه.	للعرض على ملاك المنشاة	4.25	0.810	4.322	0.000	2	مستوى أهمية مرتفع جداً
	المتوسط الحسابي لأهداف مخرجات المحاسبة المالية	3.364	0.8856	9.3306	0.000	مستوى أهمية متوسط	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على **مخرجات البرنامج الإحصائي** (SPSS)

من خلال نتائج الجدول (4-6) الموضحة أعلاه حيث تم إقتراح خمس فقرات تُعني بأهداف مخرجات المحاسبة المالية (القوائم المالية) كأحد أهم إعتماد إدارة المستشفيات على مخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية) للحصول على معلومات محاسبية تُساعد في تحسين إتخاذ القرارات حيث حقق هذا البعد متوسطا حسابياً بلغ(3.36) (الدرجة الكلية من 5)وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات مقياس ليكرت الخماسي(2.60الي3.40)وهي الفئة التي تُشير الى خيار مستوى أهمية متوسط، ما يفسّر بإعتماد المستشفيات بشكل متوسط على أهداف مخرجات لمحاسبة المالية (القوائم المالية) كأبرز أهداف مخرجات نظام المحاسبة المالية، بانحراف معياري قدره(0.885) مما يُشير إلى وجود اتفاق نسبي بين أفراد العينة قيد البحث حول مستوى الأهمية المتوسطة وبلغت قيمة(T)المحسوبة(9.33)أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) اذا العامل متوسط يميل إلى الإيجابية، وعند النظر إلى الفقرات لهذا البُعد نجد أن متوسط الفقرات تراوحت بين(1.88 الى 4.81)وهي متوسطات توزعت بين الأهمية الضعيفة ،متوسطة فأهمية مرتفعة من فئات المقياس وأن من أبرز الفقرات التي أسهمت في إيجابية هذا البُعد العبارة(أ) والمتعلقة(الإستخدام في إتخاذ القرارات)،كأعلى متوسط حسابي بلغ (4.81)،وانحراف معياري بلغ(0.885)وبلغت قيمة(T)المحسوبة (42.7) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني مستوى أهمية مرتفعة لإعتماد من أهم أهداف مخرجات المحاسبة المالية(القوائم المالية)وإستخدامها في إتخاذ القرارات، كما حازت ثانياً العبارة(ه) والمتعلقة (بعرض القوائم المالية على ملاك المستشفى)، بمتوسط حسابي بلغ (4.25)،وانحراف معياري بلغ (0.810) وبلغت قيمة(T)المحسوبة (4.32) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني مستوى أهمية مرتفعة لإعتماد من أهم أهداف مخرجات المحاسبة المالية (القوائم المالية) في عرضها على أصحاب المصلحة ومالكو المستشفى وحلت ثالثاً العبارة (ب) والمتعلقة(بعرض القوائم المالية على الضرائب)، بمتوسط حسابي بلغ (3.44)،وانحراف معياري بلغ(0.896)وبلغت قيمة(T)المحسوبة (8.24) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني مستوى أهمية مرتفعة لإعتماد من أهم أهداف مخرجات المحاسبة المالية (القوائم المالية) في عرضها على مصلحة الضرائب، فيما حازت بقية العبارات على أهمية ضعيفة حيث بلغ متوسط حسابي العبارة(د)والمتعلقة(بالحصول على القروض والتمويل)،

بمتوسط حسابي بلغ (2.44)،وانحراف معياري بلغ(0.930)وبلغت قيمة(T)المحسوبة (1.23-) أقل من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني مستوى أهمية ضعيفة والعبارة سلبية في إعتماد من أهم أهداف مخرجات المحاسبة المالية(القوائم المالية) للحصول على القروض والتمويل، واخيراً العبارة(ج)والمتعلقة(بالعرض على المستخدمين الخارجيين)، بمتوسط حسابي بلغ (1.88)،وانحراف معياري بلغ(0.932)وبلغت قيمة(T)المحسوبة (6.75-) كأقل من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني مستوى أهمية ضعيفة والعبارة سلبية في إعتمادها من أهداف مخرجات المحاسبة المالية (القوائم المالية)، ويمكن القول أن من أبرز الأهداف التي يتم إعداد القوائم المالية لأجلها تمثلت بإستخدامها في إتخاذ القرارات، وعرضها على كلا من مالكي المستثمرات ومصلحة الضرائب وفيما عداها تمثل أهمية متدنية لدى أفراد العينة.

10.أهمية إعداد القوائم المالية في دورية مخرجات نظام المحاسبة المالية:

جدول رقم (4- 7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدورية إعداد مخرجات نظام المحاسبة المالية.

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	الترتيب	أهميتها في الفترة الزمنية
أ.	قائمة الدخل	2.19	0.689	-5.161	0.000	3	أهميتها في الفترة الشهرية
ب.	قائمة المركز المالي	4.52	0.926	18.182	0.000	2	أهميتها في الفترة السنوية
ج.	قائمة التدفق النقدي	2.10	0.816	-10.458	0.000	4	أهميتها في الفترة الشهرية
د.	قائمة التغير في حقوق الملكية	4.62	0.812	21.873	0.000	1	أهميتها في الفترة السنوية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على **مخرجات البرنامج الإحصائي** (SPSS)

من خلال نتائج الجدول(4-7) الموضحة أعلاه حيث تم إقتراح أربع عبارات تُعني بأهمية إعداد القوائم المالية في دورية مخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية) كأحد أهم إعتماد إدارة المستشفيات على مخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية) للحصول على معلومات محاسبية تُساعد في تحسين إتخاذ القرارات حيث توزعت العبارات بين الأهمية السنوية والشهرية، وأن من أبرز العبارات التي تميل إلى الأهمية السنوية كلا من العبارة(د) والمتعلقة(بأهمية القوائم المالية سنوياً في ابراز قائمة التغير في حقوق الملكية المالي)، بمتوسط حسابي بلغ(4.62)،وإنحراف معياري بلغ(0.812)وبلغت قيمة(T)المحسوبة (21.8) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني مستوى أهمية مرتفعة جدا في الإعتماد على القوائم المالية سنوياً لإبراز قائمة التغير في حقوق الملكية المالي، وحازت ثانياً في الأهمية السنوية للقوائم الماليةالعبارة(ب) والمتعلقة(بأهميتها سنوية في حساب المركز المالي)،كأعلى متوسط حسابي بلغ (4.52) ،وانحراف معياري بلغ(0.926)وبلغت قيمة(T)المحسوبة (18.18) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني مستوى أهمية مرتفعة أيضا لأهمية إعتماد القوائم المالية سنوياً لحساب المركز المالي للمستشفيات، كما ذهبت بقية العبارات إلى الأهمية الشهرية للقوائم المالية منها العبارة(أ) والمتعلقة(بأهميتها شهريا في حساب قائمة الدخل)،بمتوسط حسابي بلغ(2.19)،وانحراف معياري بلغ (0.689) وبلغت قيمة(T)المحسوبة - (5.161) والتي هي أصغر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني أهمية القوائم المالية شهريا في حساب قائمة الدخل، وأخيراً حازت العبارة(ج) والمتعلقة(بأهمية القوائم المالية شهريا في رصد قائمة التدفق النقدي)،بمتوسط حسابي بلغ(2.10)،وانحراف معياري بلغ (0.816) وبلغت قيمة(T) المحسوبة (10.45-) والتي هي أصغر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني ميل أفراد العينة إلى أهمية القوائم المالية شهريا في رصد قائمة التدفق النقدي، ويمكن القول أن أهمية إعداد القوائم المالية في دورية مخرجات نظام المحاسبة المالية(القوائم المالية) كأحد أهم إعتماد إدارة المستشفيات على مخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية) للحصول على معلومات محاسبية تُساعد في تحسين إتخاذ القرار فبرزت أهميتها سنوياً في رصد كلاً من قائمة التغير في حقوق الملكية المالي، وحساب المركز المالي وتمثلت الأهمية لمخرجات نظام المحاسبة المالية(القوائم المالية)على المستوى الشهري في رصد كلاً من قائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي.

11. تعتمد الإدارة في إتخاذها للقرارات على معلومات محاسبية يقدمها نظام المحاسبة المالية:

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالةSIG	مستوى الأهمية
3	تعتمد الإدارة في إتخاذها للقرارات على معلومات محاسبية يقدمها نظام المحاسبة المالية	4.68	0.711	25.740	0.000	دائمة

جدول رقم(4- 8) **المتوسط الحسابي** لإتخاذ القرارات بالإعتماد على **معلومات محاسبية يقدمها نظام المحاسبة المالية**.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

من خلال نتائج الجدول (4-8) الموضحة أعلاه حيث تناول إعتماد الإدارة في المستشفيات في إتخاذها للقرارات على معلومات محاسبية يقدمها نظام المحاسبة المالية حيث حازت على متوسط حسابي بلغ (68.4)، وانحراف معياري بلغ (0.711) وبلغت قيمة(T)المحسوبة (25.7) والتي يمثل أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (1.98) مما يعني مستوى أهمية دائمة في جدا في إعتماد الإدارة في المستشفيات في إتخاذها للقرارات على معلومات محاسبية يقدمها نظام المحاسبة المالية.

تابع أهمية إعداد القوائم المالية لمخرجات المحاسبة المالية:

جدول رقم (4- 9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتابع أهمية إعداد القوائم المالية لمخرجات المحاسبة المالية.

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	الترتيب	مستوى الموافقة
12	يقوم بإعداد القوائم المالية في منشاتكم كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.	4.85	0.8203	47.11	0.000	3	موافقة بدرجة عالية جداً
13	لدى المنشاة دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية.	4.87	0.8088	48.78	0.000	2	موافقة بدرجة عالية جداً
14	يتوفر لدى المنشاة نظاما ماليا ومحاسبيا يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين بالدائرة المالية بالمنشاة.	4.90	0.7692	54.87	0.000	1	موافقة بدرجة عالية جداً

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على **مخرجات البرنامج الإحصائي** (SPSS)

من خلال نتائج الجدول(4-9) الموضحة أعلاه للعبارات التي تُعني بأهمية إعداد القوائم المالية في مخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية) كأحد أهم إعتماد إدارة المستشفيات على مخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية) للحصول على معلومات محاسبية تُساعد في تحسين إتخاذ القرارات حيث تركزت العبارات في المستوى المرتفع في درجة الأهمية وحازت العبارة رقم(14) على الترتيب الأول من حيث درجة الموافقة العالية والمتعلقة (بتوفر نظاما ماليا ومحاسبيا يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين بالدائرة المالية بالمنشاة)،بمتوسط حسابي بلغ(4.90)،وانحراف معياري بلغ (0.769) وبلغت قيمة(T) المحسوبة (54.87) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني ميل أفراد العينة إلى الموافقة وبدرجة عالية جداً نحو امتلاك المستشفيات قيد البحث نظاماً مالياً ومحاسبياً يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين بالدائرة المالية، ومن ثم العبارة رقم(13)حلت ثانياً من حيث درجة الموافقة العالية والمتعلقة (بامتلاك المنشاة دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية)،بمتوسط حسابي بلغ(4.87)،وانحراف معياري بلغ (0.808) وبلغت قيمة(T) المحسوبة (48.78) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني ميل أفراد العينة إلى الموافقة وبدرجة عالية جداً نحو امتلاك المستشفيات قيد البحث دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية، وحازت ثالثاً العبارة رقم(12) من حيث درجة الموافقة العالية والمتعلقة (بقيام كادر متخصص من المحاسبين لدى المستشفيات بإعداد القوائم المالية المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية)،بمتوسط حسابي بلغ (85.4)، وانحراف معياري بلغ (0.820) وبلغت قيمة(Tالمحسوبة (47.11) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98)مما يعني ميل أفراد العينة إلى الموافقة وبدرجة عالية جداً نحو امتلاك المستشفيات قيد البحث كادر متخصص من المحاسبين يعهد إلية القيام بإعداد القوائم المالية المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.

❖ **المجال الثاني: الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية في عملية تحسين وإتخاذ القرارات.**

جدول رقم (4- 10) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية.

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	الترتيب	مستوى الموافقة
15	تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بخاصية الملائمة.	4.89	0.383	52.558	0.000	1	بدرجة عالية جداً
16	تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بالموضوعية وعدم التحيز.	4.77	0.476	40.142	0.000	2	بدرجة عالية جداً
17	تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بدرجة من الدقة.	4.76	0.483	39.286	0.000	3	بدرجة عالية جداً
18	تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بدرجة من الوضوح.	4.70	0.539	34.170	0.000	6	بدرجة عالية جداً
19	تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بدرجة من الثقة.	4.72	0.503	37.068	0.000	4	بدرجة عالية جداً
20	يوفر نظام المحاسبة المالية معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية وإتخاذ القرارات.	4.72	0.529	35.283	0.000	5	بدرجة عالية جداً
21	إن المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم تتوفر فيها الحماية الكافية من أي اختراق غير مشروع داخل المنشاة.	4.57	0.677	25.544	0.000	8	بدرجة عالية جداً
22	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة التي يقدمها نظام المحاسبة المالية للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب.	4.64	0.579	31.026	0.000	7	بدرجة عالية جداً
23	إن المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم تتميز بخاصية المقارنة.	4.20	0.863	16.337	0.000	10	بدرجة عالية جداً
24	المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية المستخدمة لدى منشاتكم تمتاز بخاصية المرونة.	4.07	0.854	15.172	0.000	12	بدرجة عالية
25	المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم تمتاز بالمصداقية.	4.41	0.635	25.066	0.000	9	بدرجة عالية جداً
26	المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم تمتاز بقابليتها للقياس.	4.10	0.867	15.216	0.000	11	بدرجة عالية
	المتوسط الحسابي للخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية	4.54	0.6156	30.57	0.000	مستوى موافقة متوسط	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على **مخرجات البرنامج الإحصائي** (SPSS)

من خلال نتائج الجدول(4-10) الموضحة أعلاه حيث تم إقتراح اثنا عشرة عبارة تُعني بالخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية في عملية تحسين وإتخاذ القرارات حيث حقق هذا البعد متوسطا حسابياً بلغ(4.54) (الدرجة الكلية من 5)وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي(3.40-

4.20)وهي الفئة التي تُشير الى خيار مستوى تحقق مرتفع ، ما يفسّر باهتمام المستشفيات بشكل مرتفع نوعية الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية للإعتماد عليها في عملية تحسين وإتخاذ القرارات، بانحراف معياري قدره(0.615) مما يُشير إلى وجود اتفاق كبير بين أفراد العينة قيد البحث حول مستوى الموافقة على نوعية الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية في عملية تحسين وإتخاذ القرارات،وبلغت قيمة(T) المحسوبة(30.57)أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98)اذا العامل يميل إلى الإيجابية، وعند النظر إلى العبارات لهذا المجال نجد أن متوسطها الحسابي تراوحت بين(4.07 الى 4.89)وهي متوسطات تتركز في المستوى المرتفع من الموافقة وأن من أبرز الفقرات التي أسهمت في إيجابية هذا المجال العبارة رقم (15) والمتعلقة(بتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بخاصية الملائمة)، كأعلى متوسط حسابي بلغ (4.89)،وانحراف معياري بلغ(0.383)وبلغت قيمة(T)المحسوبة (52.55) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني مستوى تحقق مرتفع لتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى المستشفيات قيد البحث بخاصية الملائمة، كما تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية بالموضوعية وعدم التحيز، ولديها مستوى جيد من الدقة وتمتاز بالثقة العالية، ولديها مستوى متميز من الوضوح، ويوفر نظام المحاسبة المالية معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية وإتخاذ القرارات، كما ان المعلومات المحاسبية اللازمة التي يقدمها نظام المحاسبة المالية تشارك مع لأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب، وتتميز بان لديها الحماية الكافية من أي اختراق غير مشروع، وتتصف بالمصداقية، وخاصية المقارنة، وتعد بكونها مرنة، ولديها قابلية للقياس، ويمكن القول أن إدارة المستشفيات قيد البحث تعتمد المعلومات المحاسبية في حالة تلبيتها للمعايير المطلوبة ومنها قابليتها للملائمة والمقارنة والقياس، واتصافها بالشفافية والوضوح ومستوى متميز من المصداقية والموضوعية، ولديها قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية وإتخاذ القرارات، ويستطيع الأشخاص ذات العلاقة الحصول عليها وتتصف بكونها مرنة ولديها قدراً من الحماية من أي اختراق.

❖ **المجال الثالث: مدى توافر المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المحاسبة المالية لإتخاذ القرارات.**

جدول رقم (4- 11) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتوافر المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المحاسبة.

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	مستوى التوافر
27	حدد مدى توافر المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المحاسبة المالية لإتخاذ القرارات في منشاتكم	4.59	0.831	21.08	0.000	بدرجة عالية جداً

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS)

من خلال نتائج الجدول(4-11) الموضحة أعلاه حيث بلغ حيث حققت العبارة متوسطا حسابياً بلغ(4.59) (الدرجة الكلية من 5)، ما يفسّر بتوافر المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المحاسبة المالية لإتخاذ القرارات في المستشفيات قيد البحث، بانحراف معياري قدره(0.831) مما يُشير إلى وجود اتفاق نسبي بين أفراد العينة قيد البحث حول مستوى التوافر ،وبلغت قيمة(T)المحسوبة(21.08) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98)اذا متوسط العبارة يميل إلى الإيجابية، وتبين أن المعلومات المحاسبية تمتلك حيزا كبيرا من التوافر كمخرجات لنظام المحاسبة المالية لإتخاذ القرارات في المستشفيات قيد البحث .

28. مدى نشر القوائم المالية التالية في منشاتكم:

جدول رقم (4- 12) **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري** لنشر القوائم المالية التالية في المستشفيات:

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	الترتيب	مستوى النشر
أ.	قائمة الدخل	4.46	0.804	20.374	0.000	3	بشكل دائم
ب.	قائمة المركز المالي	3.64	0.899	10.233	0.000	2	بشكل دائم
ج.	قائمة التغير في حقوق الملكية	3.59	0.949	9.218	0.000	4	بشكل دائم
د.	قائمة التدفق النقدي	4.49	0.968	17.161	0.000	1	بشكل دائم
المتوسط الحسابي لنشر القوائم المالية		4.047	0.905	14.246	0.000		تنشر بشكل دائم

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على **مخرجات البرنامج الإحصائي** (SPSS)

من خلال نتائج الجدول(4-12) الموضحة أعلاه لمعرفة مدى نشر المستشفيات قيد البحث قوائمها المالية حيث حققت متوسط حسابي بلغ(4.07) (الدرجة الكلية من 5)، ما يفسّر بالتزام المستشفيات بنشر قوائمها المالية بشكل دائم ودوري،بانحراف معياري قدره(0.905) مما يُشير إلى وجود تباين نسبيا بين أفراد العينة قيد البحث حول دورية واستمرارية نشر المستشفيات لقوائمها المالية التوافر ،وبلغت قيمة(T)المحسوبة(14.24) والتي هي أكبر

من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98)اذا متوسط العبارة يميل إلى الإيجابية، وتبين أن المستشفيات تتيح قوائمها المالية للنشر الدوري وبشكل منتظم حسب وجهة نظر أفراد العينة ، وعند النظر إلى مستوى نشر القوائم المالية على مستوى الفردي فقد تبين أن جميع القوائم الفرعية من قوائم الدخل، والمركز المالي ، قوائم التغير في حقوق الملكية، وقوائم التدفق النقدي في المستشفيات قيد البحث تنشر بشكل دائم وهي متاحة لمن يريدها حسب وجهة نظر أفراد العينة .

جدول رقم (4- 13) **المتوسط الحسابي والانحراف المعياري** لإتاحة القوائم المالية للمقارنة في المستشفيات قيد البحث.

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	الترتيب	مستوى التوافر
29	تقوم منشاتكم بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع قوائم مالية لشركات أخرى .	2.59	1.059	-0.018	0.000	3	بشكل نادر
30	في حال نشر القوائم المالية لمنشاتكم، يتم نشر معلومات توضيحية مرفقة مع هذه القوائم .	4.80	0.4303	44.960	0.000	2	بشكل دائم
31	يتم إعداد تقارير مالية خاصة بالإدارة (بخلاف القوائم والتقارير المالية الأساسية) .	4.89	0.3473	58.008	0.000	1	بشكل دائم

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالإعتماد على **مخرجات البرنامج الإحصائي** (SPSS)

من خلال نتائج الجدول(4-13) الموضحة أعلاه للعبارات التي تُعني بإتاحة القوائم المالية للنشر في المستشفيات قيد البحث، حيث تركزت العبارات في المستوى المرتفع والنشر بشكل دائم وحازت العبارة رقم(31) على الترتيب الأول من حيث درجة اتاحت المعلومات المحاسبية للنشر والمتعلقة(بإعداد تقارير مالية خاصة بالإدارة (بخلاف القوائم والتقارير المالية الأساسية)،بمتوسط حسابي بلغ(4.89)،وانحراف معياري بلغ (0.347) وبلغت قيمة(T) المحسوبة (58.00) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني ميل أفراد العينة إلى الموافقة وبدرجة عالية جداً نحو قيام الادارة المالية في المستشفيات قيد البحث بإعداد تقارير مالية خاصة بها(بخلاف القوائم والتقارير المالية الأساسية)، ومن ثم العبارة رقم(30)حلت ثانياً من حيث درجة الموافقة العالية والمتعلقة (في حال نشر القوائم المالية لمنشاتكم، يتم نشر معلومات توضيحية مرفقة مع هذه القوائم ومعالجة العمليات المحاسبية)،بمتوسط حسابي بلغ(4.80)،وانحراف معياري بلغ (0.430) وبلغت قيمة(T) المحسوبة (44.9) والتي هي أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98) مما يعني ميل أفراد العينة إلى الموافقة وبدرجة عالية جداً نحو نشر معلومات

توضيحية مرفقة مع هذه القوائم ومعالجة العمليات المحاسبية نشر القوائم المالية للمستشفيات قيد البحث، وحازت ثالثاً العبارة رقم(29) من حيث ندرتها والمتعلقة (بقيام المستشفيات بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع قوائم مالية لشركات أخرى.)، بمتوسط حسابي بلغ (2.59)، وانحراف معياري بلغ (1.059) وبلغت قيمة(Tالمحسوبة (0.018-) والتي هي أصغر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98)مما يعني ميل أفراد العينة إلى ندرة عمل المستشفيات مقارنات لقوائمها المالية مع قوائم مالية للمستشفيات الأخرى .

المبحث الثالث

عرض وتحليل وإختبار فرضيات البحث

4.3.0 تمهيد

من خلال البحث يُمكن التعرف على دور نظام المحاسبة المالية في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة صنعاء، بمتغيراته المختلفة، وفي ضوء أهداف البحث صيغت الفرضيات، بعد أن نتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات والإرتباط المتداخل بين تلك الأبعاد، قبل تطبيق تحليل الإرتباط لاختبار فرضيات البحث، تم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية، وذلك لضمان ملائمة البيانات لافتراضات البحث، على النحو التالي:

❖ **التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث**

قبل اختبار فرضيات البحث يجب التـأكد من شرط التوزيع الطبيعي للمتغيرات، وذلك لتحديد أي الاختبارات الإحصائية الملائمة تستخدمها البحث (الاختبارات المعلمية أم غير المعلمية)(Geoff,2010,P:629) . ولذلك تم إستخدام اختبار (كولمجروف- سمرنوف) لمعرفة فيما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.

جدول رقم (4-14) **اختبار كولمجروف– سمرنوف** Saminov – Kolmogorov

المتغيرات	الفقرات	قيمة z	القيمة الاحتمالية
مخرجات نظام المحاسبة المالية	6	0.018	0.200
الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية	12	0. 042	0.121
توافر المعلومات المحاسبية	5	0.105	0.070

من خلال الجدول رقم (4-14) تبين أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي وهذا ما يسمح لنا باختبار الفرضيات الاختبارات المعلمية.

4.3.1 اختبار فرضيات البحث:

تم إستخدام اختبار ت (One Simple T test) وذلك في البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي ، حيث تكون البعد إيجابي بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها وإذا كأنت القيمة المطلقة لـ (t) المحسوبة

أكبر من قيمة(t) الجدولية ومستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة(0.05)،(حسب نتائج برنامج SPSS) ومتوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع البحث يختلف جوهرياً عن درجة (3)، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن المستوى أحيانا ويمكننا القول بأن أفراد العينة يميلون الى مستوى عالي من التوافر وبه يمكن القول أن هنالك علاقة بين متغيري البحث، ويكون العامل سلبي بمعنى أن أفراد العينة لا يرون بتوافر محتواه إذا كانت القيمة المطلقة لـ (t)المحسوبة أقل من قيمة (t) الجدولية ومستوى المعنوية أكبر من(0.05)، وبذلك يمكن القول أن أفراد العينة يميلون إلى عدم توافر العامل ولا توجد علاقة بين متغيري البحث واسنادا لما سبق يمكن اختبار فرضيات البحث واستعراض أبرز نتائجها فيما يأتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام المحاسبة المالية ومخرجاتها في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.

جدول رقم (4-15) نتائج **اختبار الفرضيات** المتعلقة **بنظام المحاسبة المالية** ومخرجاتها في تحسين **إتخاذ القرارات الإدارية**

الفرضيات الفرعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةT المحسوبة	مستوى الدلالة SIG	القرار الاحصائي
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية وتحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.	4.532	0.798	37.166	0.000	**رفض الفرضية**
لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.	4.54	0.6156	30.57	0.000	**رفض الفرضية**
لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين كفاية المعلومات المحاسبية المتوافرة لإدارة المنشاة الطبية الخاصة في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية بأمانة العاصمة.	4.1834	0.7145	27.655	0.000	**رفض الفرضية**
الفرضية الرئيسية	4.4184	0.7093	31.79	0.000	**رفض الفرضية**

المصدر: الجدول من **إعداد الباحث** بالإعتماد على **مخرجات البرنامج الإحصائي** (SPSS)

يظهر من نتائج اختبار (One Simple T test) الواردة في الجدول (4-18) حيث يمكن تلخيص نتائج اختبارالفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين نظام المحاسبة المالية ومخرجاتها وتحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة بما يأتي:

❖ تبين أن قيمة ت(T) المحسوبة لدرجة الإعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بلغت(37.16) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98)اذا العامل ايجابي وبالتالي يعتبر دال إحصائياً عند مستوى معنوية(0.05)، حيث يرى أفراد العينة أن هنالك دور إيجابي وعلاقة بين درجة الإعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة قيد البحث وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية وتحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة، وقبول الفرضة البديلة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الإعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية وتحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.

وتبين أن قيمة ت(T) المحسوبة المتعلقة بتوافر الخصائص والمتطلبات الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بلغت(30.57) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي (1.98)اذا العامل ايجابي وبالتالي يعتبر دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، حيث يرى أفراد العينة أن هنالك دور إيجابي وعلاقة طردية بين توافر لخصائص والمتطلبات الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة قيد البحث وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة، وقبول الفرضة البديلة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى

دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.

❖ كذلك ظهر من خلال قيمة ت(T) المحسوبة المتعلقة بكفاية المعلومات المحاسبية المتوافرة في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة بلغت(27.65) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98)اذا العامل ايجابي وبالتالي يعتبر دال إحصائياً عند مستوى معنوية(0.05)، حيث يرى أفراد العينة أن هنالك دور إيجابي وعلاقة طردية بين كفاية المعلومات المحاسبية المتوافرة لإدارة المنشاة الطبية الخاصة في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة قيد البحث وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين كفاية المعلومات المحاسبية المتوافرة في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة ، وقبول الفرضة البديلة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين كفاية المعلومات المحاسبية المتوافرة في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.

❖ وأخيرا تبين من خلال قييمة ت(T) المحسوبة المتعلقة بنظام المحاسبة المالية ومخرجاتها في المستشفيات الخاصة (31.79) أكبر من قيمتها الجدولية والتي تساوي(1.98)اذا المحور ايجابي وبالتالي يعتبر دال إحصائياً عند مستوى معنوية(0.05)، حيث يرى أفراد العينة أن هنالك دور إيجابي وعلاقة طردية بين نظام المحاسبة المالية ومخرجاتها المتوافرة لإدارة المنشاة الطبية الخاصة في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة قيد البحث وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية القائلة" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام المحاسبة المالية ومخرجاتها في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة ، وقبول الفرضة البديلة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام المحاسبة المالية ومخرجاتها في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5.0 تمهيد

يتناول هذا الفصل الاستنتاجات التي إعتمدت على النتائج الميدانية كأساس لها وهي تعد الركيزة الأساسية للتوصيات التي يراها الباحث ضرورية لمجتمع البحث، وبموجب ما تقدم فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تمثلا بالاستنتاجات والتوصيات.

5.1 الاستنتاجات العملية

يتمحور هذا المبحث على تقديم الحصيلة التطبيقية للبحث، التي تمّ التعبير عنها بالاستنتاجات الميدانية المستندة إلى نتائج التحليل الإحصائي في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة، والتي من خلالها توصل الباحثين إلى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بالجانب العملي للبحث، ومن أهم هذه الاستنتاجات ويمكن تلخيصها في النقاط الأتية:

1) أظهرت نتائج التحليل إعتماد المستشفيات بشكل متوسط على أهداف مخرجات المحاسبة المالية (القوائم المالية) كأبرز أهداف مخرجات نظام المحاسبة المالية في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية.
2) تبين مستوى أهمية عالية لإستخدام المستشفيات القوائم المالية في إتخاذ القرارات وعرضها على كلا من ملاك المستشفيات ومصلحة الضرائب.
3) تبين مستوى أهمية ضعيف لإستخدام المستشفيات القوائم المالية في الحصول على القروض والتمويل وعرضها على على المستخدمين الخارجيين.
4) تبين مستوى أهمية عالية لإستخدام المستشفيات القوائم المالية سنويا في ابراز قائمة التغير في حقوق الملكية المالي ورصد المركز المالي.
5) تبين مستوى أهمية عالية لإستخدام المستشفيات القوائم المالية شهريا في ابراز قائمة الدخل والتدفقات النقدية.

6) تبين مستوى أهمية بشكل دائم في إعتماد الإدارة في المستشفيات في إتخاذها للقرارات على معلومات محاسبية يقدمها نظام المحاسبة المالية.

7) يتوفر لدى المستشفيات قيد البحث نظاما ماليا ودليلاً محاسبيا يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين بالدائرة المالية.

8) يتوفر لدى المستشفيات قيد البحث دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية.

9) امتلاك المستشفيات قيد البحث كادر متخصص من المحاسبين يعهد إلية القيام بإعداد القوائم المالية المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.

10)أظهرت النتائج مستوى تحقق مرتفع لتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى المستشفيات قيد البحث بخاصية الملائمة، الموضوعية وعدم التحيز.

11)تبين أن المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية تتصف بالدقة وتمتاز بالثقة العالية، ولديها مستوى متميز من الوضوح.

12)يوفر نظام المحاسبة المالية معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية وإتخاذ القرارات.

13)مشاركة المعلومات المحاسبية اللازمة التي يقدمها نظام المحاسبة المالية مع لأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب.

14)تتميز المعلومات المحاسبية بقدر من الحماية الكافية من أي اختراق، وتتصف بالمصداقية، وخاصية المقارنة، وتعد بكونها مرنة، ولديها قابلية للقياس،

15)تعتمد إدارة المستشفيات قيد البحث المعلومات المحاسبية في حالة تلبيتها للمعايير المطلوبة ومنها قابليتها للملائمة والمقارنة والقياس.

16)تبين أن المعلومات المحاسبية تمتلك حيزا كبيرا من التوافر كمخرجات لنظام المحاسبة المالية لإتخاذ

17)القرارات في المستشفيات قيد البحث.

18)تلتزم المستشفيات بنشر قوائمها المالية بشكل دائم ودوري، وتتيح بشكل دائم جميع القوائم الفرعية من قوائم الدخل، والمركز المالي، قوائم التغير في حقوق الملكية، وقوائم التدفق النقدي.

19)تعمد الإدارة المالية إلى إعداد تقارير مالية خاصة بالإدارة (بخلاف القوائم والتقارير المالية الأساسية.

20)يتم نشر معلومات توضيحية مرفقة مع هذه القوائم ومعالجة العمليات المحاسبية.

21)مستوى نادر ومتدني في قيام المستشفيات بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع قوائم مالية للمستشفيات الأخرى.

22)هنالك دور نظام المحاسبة المالية في تحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة صنعاء.

23)توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية($\alpha \leq 0.05$) بين نظام المحاسبة المالية ومخرجاتها في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة بأمانة العاصمة.

24)توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية وتحسين وإتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة.

25)توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين توافر الخصائص والمتطلبات الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية في المستشفيات الخاصة.

26)توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين كفاية المعلومات المحاسبية المتوافرة لإدارة المنشاة الطبية الخاصة في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية.

5.2 التوصيات

في ضوء النتائج السابقة يُمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات من أجل ضمان نجاح تعزيز عملية إتخاذ القرار في المستشفيات قيد البحث نوردها كما يلي:

1) ينبغي أن تعتمد المستشفيات على أهداف مخرجات المحاسبة المالية (القوائم المالية) في نظام المحاسبة
2) المالية بشكل كليا.

3) توعية موظفي الإدارة الملية في المستشفيات بأهمية القوائم المالية ودورها في ضبط الأداء وإتخاذ القرارات.

4) تطوير الخبرات وكفاءات الإدارة الملية في المستشفيات فيما يخص إعداد القوائم المالية المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية، وعمل البرامج التدريبية والمشاركة في ورش العمل الخاصة بها.

5) تعزيز مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يقدمها المستشفى للجهات ذات العلاقة.

6) مشاركة المعلومات المحاسبية مع الجهات ذات العلاقة ومقارنتها مع مثيلاته في المستشفيات.

7) تعزيز مستوى التزام المستشفيات بنشر قوائمها المالية بشكل دائم ودوري، واتاحتها للجهات ذات العلاقة.

8) ضرورة عقد شراكات وتعاون مشترك مع المستشفيات المماثلة محلياً وإقليمياً وتبادل الخبرات لتطوير نموذج أنظمة المعلومات المحاسبية.

9) تقديم الحوافز المادية والمعنوية للكفاءات التي تعد القوائم المالية نحو تحقيق الأهداف المرجوة للمستشفيات.

10) التركيز على بناء نظام متكامل للمعلومات المحاسبية مما تسهل قدرتها على جعل عملية إتخاذ القرارات بعقلانية ورشد.

11) ضرورة تنمية قدرات العاملين، وإشراكهم في إتخاذ القرارات الإدارية ومتابعة تنفيذها وفقاً لإجراءات واضحة.

5.3المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

❖ **الكتب:**

1) أبو حمد، رضا صاحب وقدوري، فائق مشعل " **إدارة المصارف**". دار أبن الأثير للطباعة والنشر. جامعة الموصل،2005.

2) عبد السلام أبو قحف وآخرون، **نظم الإدارة الحديثة**، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر،2011 .

3) وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر،2000.

4) إسماعيل يحي التكريتي وآخرون، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.

5) ثعلب، سيد صابر، **نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية**. ط1، عمان، دار الفكر،2011.

6) الججاوي طلال وآخرون، **المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، جهينة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.

7) الججاوي، طلال، والجبوري، فؤاد، (2014) **نظم المعلومات المحاسبية وفاعليتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال**، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2014.

8) الجرجاوي مي عبد ربه، **مبادئ المحاسبة المالية**، بدون طبعة، جامعة الإسراء، غزة، فلسطين،2015.

9) الجعرات خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.

10) عطا الله أحمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013 .

11) علي حسين، **نظرية إتخاذ القرارات الإدارية**، بدون طبعة، دار زاهد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.

12) حفناوي محمد يوسف، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن،2001 .

13) حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية**، بدون طبعة، دار النشر الثقافة، الإسكندرية، مصر،2000.

14) الحمداني، موفق، وآخرون، (2006)، **مناهج البحث العلمي**، الكتاب الأول، أساسيات البحث العلمي.

15) رضوان حلوة حنان ونزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

16) حلوة، حنان رضوان، والحارس، أسامة ميسون قولى، فواز الدين أبو جاموس، **أسس المحاسبة المالية** "قياس بنود قائمة المركز المالي"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2004.

17) حلوة، حنان، رضوان، **مدخل نظرية المحاسبة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2005.

18) الخداش حسام الدين مصطفى وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الطبعة التاسعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2014.

19) الدلاهمة سليمان مصطفى، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر .والتوزيع، عمان، الأردن،2008.

20) الدهراوي كمال الدين مصطفى وسمير كامل محمد، **نظم المعلومات المحاسبية**، بدون طبعة، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

21) رملي، فياض حمزة (2011) **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإداريـة**، الاباي للنشر والتوزيع، السودان.

22) الزعبي، علي فلاح، بن بريكة، عبد الوهاب (2013)، "**مبادئ الإدارة الأصول والأساليب العلمية**"، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

23) الساعدي، مؤيد يوسف نعمة، (2015)،"**قياس اللاملموسات في السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية** "، دار صفاء للطباعة والتوزيع والنشر، عمان-الأردن.

24) السقا، زياد هاشم (2011) **نظـام المعلومات المحاسبية**، الطبعة الثانية.

25) السقا، زياد هاشم، والحبيطي، قاسم محسن (2003) **نظم المعلومات المحاسبية**. الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر.

26) السيد محمد، أبو هاشم حسن (2006) **الخصائص السيكومترية لأدوات القياس في البحوث النفسية والتربوية** باستخدام SPSS، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

27) الشوابكة، عدنان عواد (2011)، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإداريـة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

28) خالد أمين عبد الله وصايل رمضان، **مبادئ المحاسبة المالية**، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر،2009

29) الصفار هادي رضا، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006 .

30) صلاح أحمد مراد، أمين علي سليم، (2005) **الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الثانية.

31) الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (2003)، **مفاهيم إدارية حديثة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

32) عبيدات، ذوقان وعبد الحق، كايد وعدس، عبد الرحمن (2015) البحث **العلمي**: مفهومه وأدواته وأساليبه الطبعة السابعة عشرة، دار الفكر.

33) فداغ الغداغ (2002) **المحاسبة المتوسطة**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

34) قاسم، عبد الرزاق محمد (2009) **تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،

35) حسين القاضي ومأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007 .

36) قنديلجي عامر إبراهيم وعلاء الدين عبد القادر الجنالي، **نظم المعلومات الإدارية وتكنلوجيا المعلومات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2005.

37) الكبيسي عبد الستار، **مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2008.

38) الكنعان نواف، **إتخاذ القرارات الإدارية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

39) الكنعان نواف، **اتخاذ القرارات التنظيمية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007.

40) السيد أمين أحمد لطفي، **مراجعة وتدقيق نظم المعلومات**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2005

41) السيد أمين أحمد لطفي، **القوائم المالية**، الطبعة الأولى، دار النشر الثقافة، الإسكندرية، مصر،2008.

42) مطر محمد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2007.

43) ملحم سامي، **مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس**، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2010.

44) موسى، شهرزاد محمد شهاب، " **القدرة على اتخاذ القرار وعلاقتها بمركز الضبط** "، عمـان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2010.

45) الموسوي منعم، **اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013.

46) باسمة فالح النعيمي، **المحاسبة المالية**، الطبعة الثالثة، جامعة العلوم والتكنلوجيا، صنعاء، اليمن،2012.

47) عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

48) النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.

49) محمد الصيرفي، **إدارة المستشفيات العامة والخاصة وكيفية تمييز العاملين بها**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009.

50) فريد توفيق نصيرات، **إدارة المستشفيات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، طبعة أولى2014.

51) عامر بن عياد بن مناحي العتيبي، **إدارة المستشفيات والمرافق الصحية المبادئ الأساسية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، طبعة أولى، 2006.

52) حسين سليمان زكي وآخرون، **المحاسبة في المستشفيات والفنادق**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، طبعة أولى، 2014.

53) صلاح محمود ذياب، **إدارة المستشفيات والمراكز الصحية**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، طبعة أولى، 2009.

54) عبد العزيز مخيمر وآخرون، **الإتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات** (المفاهيم والتطبيقات)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2014.

55) ثامر ياسر البكري، **ادارة المستشفيات**، دار اليازوزي والعلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

56) محمد سامي راضي، **المحاسبة عن المستشفيات والوحدات العلاجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

57) الأميرة إبراهيم عثمان وآخرون، **أنظمة محاسبية متخصصة** (فروع، بنوك تجارية، مستشفيات، وحدات حكومية)، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

58) هاشم أحمد عطية وآخرون، **دراسات في المحاسبة المتخصصة النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية المستشفيات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

59) ناصر دادي عدوي وآخرون، **دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة**، دار المحمدية العلمية للنشر، الجزائر، طبعة أولى، 2008.

60) ثناء على القباني، **دراسات في نظم محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الاسكندرية**، طبعة أولى، 2009.

61) الفرا، ماجد وآخرون، **الإدارة المفاهيم والممارسات**، الطبعة الأولى، غزة،2003م.

ثانياً: الدوريات والمجلات

1) السيد، علي مجاهد وآخرون، (2019) استخدام نظام التكاليف على أساس النشاط الموجه بالوقت لتحسين قياس تكلفة الخدمات الصحية، دراســة ميدانيــة **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة** العدد السابع

2) بقطر، روماني، والليثي، وبني شريف (2023) تحليل وتقييم دور المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرارات الاستثمارية بالقطاع الصحي، **المجلـة العلميـة لكليـة التجـارة**، جـامعـة أسيـوط، العـدد ،77.

3) أبوعلام، رجاء، واليماني، فاطمة، وإبراهيم أماني (2014) اتخاذ القرار وعلاقته بالذكاء الوجداني لأداء القيادات التربوية في ضوء بعض المتغيرات الديموجرافيا. **مجلة العلوم التربوية**، المجلد (3) العدد (1).

4) أبو الغنم، خالد محمد (2016) أثر الذكاء الاستراتيجي في فاعلية صنع القرارات دراسة ميدانية لدى شركات التأمين السعودية العاملة في مدينة جدة، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية** - المجلد (2) العدد (5) .

5) التائب ،الزروق التائب عبد المجيد، & مروة الغناي محمد ابودربالة (2023). نظام المعلومات المحاسبية وأثره على جودة البيانات والمعلومات المحاسبية دراسة حالة (جامعة سرت). **مجلة الدراسات. الاقتصادية**، 6(1) ، 18–40. https://doi.org/10.37375/esj.v6i1.355

6) جرادات، زيد عبدالكريم، والشبيل، سيف عبيد(2014)مدى مساهمة المحاسبة الإدارية في اندماج المصارف التجارية، **مجلة المنارة**، المجلد 19، العدد 4.

7) الخميني، بوشدوب طلال (2013)"دور واهمية نظام معلومات المحاسبة المالية في تفعيل مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات". **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**.

8) علي، خالد عبدالرحمن (2020). المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على استخدامها في المنشآت اليمنية الصغيرة دراسة ميدانية على المنشآت العاملة في مدينة التربة– محافظة تعز. **مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية**، (13).

9) العلمي، منير عبده (2014) أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية "دارسة ميدانية، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، المجلد (14)، العدد (2).

10) قراطم، وآخرون (2022) أثر جودة المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي على اتخاذ القرارات بمصنع إسمنت زليتن، **مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية**، المجلد (3)، العدد (4).

11) محسن، منتهى (2019) إدارة الأزمات لعمداء الكليات في الجامعة المستنصرية وعلاقتها باتخاذ القرار

12) الفعال من وجهة نظر التدريسيين. **مجلـــة كليـــة التربيـــة**، جامعة المستنصرية، العدد (34).

13) مرازقة، صالح، وبوهرين فتيحة (2010) المعيار المحاسبي الدولي رقم 70 قائمة التدفقات النقدية، مجلة اقتصاد والمجتمع، العدد ،6 قسنطينة.

14) مقبل، ياسين علي (2021). دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية (دراسة ميدانية على وزارة المالية بالجمهورية اليمنية). Albaydha University Journal, 3(2), 81–115.

15) النعيمات، سعيد مخلد، (2012)"بيان أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية التدقيق الداخلي على قطاع البنوك التجارية الأردنية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (1).

ثالثاً: الدراسات والبحوث

1) باحاج، علي محسن عوض (2018) دور نظم المعلومات المحاسبية في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية علي عينة من البنوك اليمنية، **رسالة ماجستير**، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

2) بامور، صاحر، وبريبيع، فتيحة (2018) دور نظام المحاسبة المالية في اتخاذ قرارات التمويل دراسة حالة مدبغة جيجل، **رسالة ماجستير**، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل

3) البعاج، قاسم محمد (2011)"أثر فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في عملية التحاسب الضريبي **دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية"**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد.

4) بن فرج، زوينة (2014) المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، **رسالة دكتوراه**، جامعة سطيف.

5) بن نصيب، يسرى، وبن سمينة (2012) نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة العمومية دراسة حالة: في إحدى مستشفيات ولاية بسكرة، **رسالة ماجستير**، جامعة محمد خيضر- بسكرة.

6) أبو شعبان، أسامة (2017) أثر التفكير الاستراتيجية في صنع القرار الأمني بوزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطينية، **رسالة ماجستير**، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين

7) جوادي، علي، وآخرون (2017) دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية- دراسة ميدانية – **رسالة ماجستير** غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

8) حمادي، علي (2011) أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، **رسالة ماجستير**، جامعة محمد خيضر بسكرة.

9) الحايك، عمر (2018) أثر سلسلة الأوامر ونطاق الإشراف في الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرار بوزارة الداخلية والأمن الوطني - قطاع غزة. **رسالة ماجستير** غير منشورة. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة، فلسطين.

10) الشعيبي، عبد القوي محمد (2021) أثر نظام الكُلفة المبني على الأنشطة في تخفيض تكلفة الخدمات الصحية، دراسة ميدانية مستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا بأمانة العاصمة، **ماجستير غير منشورة**، جامعة آزال للتنمية البشرية.

11) الشلتوني، فايز زهيدي (2005) مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية بغزة.

12) شملان، عبده حمد (2022) دور نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق جودة القوائم المالية دراسة حالة هيئة مستشفى مأرب العام، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة العلوم والتقانة.

13) شقفة، خليل إبراهيم (2007) نموذج مقترح لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في مستشفى غزة الأوروبي (دراسة تطبيقية على قسمي الدم والتخثر والميكروبيولوجي)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية بغزة.

14) شناي، عبد الكريم (2009)، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، **رسالة ماجيستير**، جامعة باتنة.

15) عجيلة، حنان (2013) فعالية نظم المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، **رسالة ماجيستير**، جامعة قاصدي مرباح 2 ورقلة.

16) فتحي، نائلة زكريا، (2014) استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار، **رسالة دكتوراه**، جامعة دمشق.

17) فقها، نوال (2021) أثر جودة نظم المعلومات الإدارية على فعالية اتخاذ القرار في وحدات الحكم

18) المحلي الفلسطينية من وجهة نظر العاملين فيه: جودة المعلومات متغير وسيط، **رسالة ماجستير غير منشورة.** جامعة القدس المفتوحة.

19) القاضي، محمد الحسن (2016) أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة. **رسالة ماجستير غير منشورة**. جامعة الشرق الأوسط.

20) كحول، صورية (2017) دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مطاحن بسكرة **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة محمد خيضر بسكرة.

21) لزعر، محمد سامي (2012) التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، **رسالة ماجستير**، جامعة منتوري قسنطينة.

22) لعلايمة، علي، محمد، (2015) أهمية الذكاء استراتيجي في عملية اتخاذ القرارات/ دراسة ميدانية لمؤسسة فرتيال-عنابة-، **رسالة الماجستير** في علوم الإدارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

23) لغوطي، عبدالله (2015) دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات حالة مؤسسة سونطراك مركب-Z2G، **رسالة ماجستير** غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-.

24) متولي، عصام الدين (2005)، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال بمصر والسودان ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة

25) المجهلي، ناصر محمد (2009) خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، (الجزائر، جامعة الحاج الخضر ، **رسالة ماجستير غير منشورة** .

26) المطيري، علي مانع (2012) دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية: دراسة ميدانية. (**رسالة ماجستير غير منشورة**)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

27) نصير، أحمد أرشيد (2018) دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تعزيز كفاءة القرارات الإدارية في المستشفيات الجامعية الأردنية (دراسة ميدانية). **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة جدارا.

28) يوسفي، 1رفيق (2011) النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، **رسالة ماجيستير**، جامعة تبسة.

29) ناجي ين يحي .(2013) .دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، (أطروحة ماجستير) جامعة محمد خيضر بسكرة .كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

30) خليل ابراهيم عبد الله شفقة، نموذج مقترح لتطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة في مستشفى غزة الأوروبي، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

1) سالمي، جمال (2009) أثر الأساليب الكمية في تطوير نظم المعلومات المحاسبية – **الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية**، يومي 27-28 جانفي جامعة سكيكدة – الجزائر.

2) سلمان، احمد (2011) ، **العوامل المؤثرة باتخاذ القرار الإداري بالمنظمات الصحية** ، تاريخ الاطلاع 10/3/2018م ، الموقع http://www.abahe.co.uk/ الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.

3) الكويسي، محمد وآخرون (2013) دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر، **مداخلة مقدمة في ملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، الجزائر.

4) نوال صبايحي. (2013). أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية. **الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية** جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي - الجزائر. الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي - الجزائر.

خامساً: المراجع الأجنبية

1) Alswalhah, Ayyoub, (2014), **the role of accounting information systems in rationalized administrative decision making**, interdisciplinary journal of contemporary research in business, vol 6, no (2)

2) Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J., & Anderson, R.E.. (2010) . "**Multivariate Data Analysis**" ,7th ed., Prentice Hall, Upper Saddle.

3) Kingsley O. D.A., K.M. and Christian A.,(2016)"**Compliance with International Financial Reporting Standards**: The Case of Listed Firms in Ghana", Journal of Reporting and Accounting, Vol. 14, Iss. 1.

4) Hall, J. (2011). **Accounting information systems**, (7th ed.), Mason: Cengage Learning.

5) Mamić Sačer & Oluić (2013) **Information Technology and Accounting Information Systems**' Quality in Croatian Middle and Large Companies

6) Gras-Gil, Marin-Hernandez & Garcia-Perez de Lema (2012) **Internal Audit & Financial Reporting in the Spanish Banking Industry**

7) Awosejo, Kekwaletswe, Pretorius & Zuva(2013) **The Effect of Accounting Information Systems in Accounting.**

8) Abbot, Daugherty, Parker & Peters(20**15) Internal Audit Quality and Financial Reporting Quality:** The Joint Importance of Independence and Competence.

9) Francis, udeh, and olayemi, ayoola, (2016), **accounting information system as aids to managerial performances**, scientific research journal, Vol 5.

10) Onaolapo & Odetayo(2012) **Effect of Accounting Information System on Organizational Effectiveness**: A Case Study of Selected Construction Companies in Ibadan, Nigeria.

11) Mohamud, Hussein Abdi, "(2013) **Internal auditing practices and internal control system in Somali remittance firms", International journal of business and social science**, V4, N4, April,

12) Shkurti, Rezarta, and Madhi, Endri, (2014), **A Survey Of The Accounting Information Systems Used By The Banking Industry In Albania**, Journal Of Information Systems & Operations Management.

13) Jones, G. (2013). **Organizational theory**, design and change. Upper saddle river, NJ, Pearson. 7th Ed.

14) Bagranoff, N. A., Simkin M. G. & Norman C. S. (2010). **Core concepts of accounting information systems**, (11th ed.), New Jersey: John Wiley & Sons.

15) Likert, Rensis (1932). "**A Technique for the Measurement of Attitudes**". Archives of Psychology 44: 1–55

16) Norman, Geoff (2010) Likert scales, **levels of measurement and the "laws" of statistics, Advances in Health Sciences Education**, 15(5): 625–632

17) Peters, Gjalt-Jorn Ygram (2014) **The alpha and the omega of scale reliability and validity**: Why and how to abandon Conbach's alpha and the route towards more comprehensive assessment od scale quality

18) Robbins, Stephen & Coulter, Mary, (2013) "**Management", Paperback, Published 2013 by Pearson Education Limited** ,ISBN-13: 978-0-273-78761-7, ISBN: 0-273-78761-6

19) Sekaran, U & Bougie, R. (2010). "**Research Methods for Business**: A Skill Building Approach". 5th edition, John Wiley & Sons.

20) Sekaran, U & Bougie, R. (2019). "**Research Methods for Business:** A Skill Building Approach". 9th edition, John Wiley & Sons

21) Saracina, T. H. (2011). **An examination of the use of accounting information systems and the success of small businesses in South Carolina** (Doctoral dissertation, Nova Southeastern University).

22) Ticha, I. & Horn, j. & Fiedler, J. (2010). **Managerial Decision Making-importance of institution in the rational process**. Czech University of life science, Prague, Czech Republic

23) William, John, and Bell, Peter, (2011), " **The role of strategic intelligence in anticipating transnational organized crime**: A literary review", International Journal of Law, Crime and Justice, www.elsevier.com/locate/ijlcj .

24) Pastre Olivier, et autres, **Economie de l'entrepprise,** Economica, France, 2008..

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة

الاستبيان

يهدف هذا الاستبيان التعرف إلى **دور نظام المحاسبة المالية في تحسين واتخاذ القرارات الادارية في المستشفيات الخاصة اليمنية بأمانة العاصمة** كمتطلب لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة المستقبل.

نأمل من سيادتكم التكرم بقراءة ما ورد في هذا الاستبيان من فقرات بدقة والإجابة عما جاء فيها بموضوعية وذلك بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم.

إن تعاونكم معنا سيكون سببا في نجاح هذا البحث، علما بأن المعلومات الواردة في هذا الاستبيان هي لأغراض البحث العلمي فقط. **ولكم خالص التحية وجزيل الشكر،**

الباحثون

أسامه خليل سعيد المقرمي

إيهاب احمد محمد شايف

شرف الدين عبدالقادر الرميمة

طه احمد حسن بغده

نجيب عبدالله حاجب الحمادي

أولاً ـ معلومات عامة:

1. اسم المنشاة (اختياري) _____

2. عمر المنشاة:

	أقل من 5 سنوات		من 6-10 سنوات		من 11-20 سنة		كثر من 20 سنة		

3. إجمالي عدد العاملين في المنشاة:

	أقل من 10		من 11-50		من 51-100		أكثر من 100		

4. نوع نشاط المنشاة:

	خدماتية

5. النظام المحاسبي المالي في منشاتكم:

	يدوي		محوسب		مزدوج		

6. هل يتم تدقيق الحسابات في منشاتكم.

	من قبل مدقق خارجي فقط.
	من قبل مدقق داخلي فقط
	من قبل مدقق داخلي وآخر خارجي.

ثانيا ـ معلومات تتعلق بالمستبان:

7. المركز الوظيفي:

	رئيس مجلس الإدارة		مدير عام المنشاة		المدير التنفيذي		رئيس قسم أخرى		
	محاسب		مراجع حسابات		أخرى				

8. المؤهل العلمي:

	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		دبلوم		

9. التخصص العلمي:

	إدارة أعمال		مالية ومصرفية		محاسبة		تخصص آخر		

10.سنوات الخبرة:

	أقل من 5 سنوات		من 6-10 سنوات		من 11-20 سنة		أكثر من 20 سنة		

ثالثاً ـ المجال الأول: مدى إعتماد إدارة المنشاة على مخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية) للحصول على معلومات محاسبية تساعد في تحسين إتخاذ القرارات الإدارية.

11.أهداف إعداد مخرجات المحاسبة المالية (القوائم المالية):
حدد مدى أهمية الأهداف التالية كأهداف لإعداد القوائم المالية لدى منشاتكم

م.	الفقرة	أهمية عالية جداً	أهمية عالية	أهمية متوسطة	أهمية ضعيفة	أهمية ضعيفة جداً
أ.	الاستخدام في اتخاذ القرارات					
ب.	العرض على مصلحة الضرائب					
ج.	العرض على المستخدمين الخارجيين					
د.	للحصول على القروض والتمويل					
ه.	للعرض على ملاك المنشاة					

12.دورية إعداد مخرجات نظام المحاسبة المالية (القوائم المالية): الرجاء تحديد مدى دورية إعداد القوائم المالية لدى منشاتكم.

م.	الفقرة	سنوي	نصف سنوي	ربع سنوي	شهري	لا تعد
أ.	قائمة الدخل					
ب.	قائمة المركز المالي					
ج.	قائمة التدفق النقدي					
د.	قائمة التغير في حقوق الملكية					

13.تعتمد الإدارة في اتخاذها للقرارات على معلومات محاسبية يقدمها نظام المحاسبة المالية:

	دائماً		غالباً		أحياناً		نادرا		لا يتم

إعداد مخرجات المحاسبة المالية (القوائم المالية):

م.	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جدًا	موافق بدرجة كبيرة	غير موافق	بدرجة ضعيفة	غير موافق اطلاقا
14	يقوم بإعداد القوائم المالية في منشاتكم كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.					
15	لدى المنشاة دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة العمليات المحاسبية.					
16	يتوفر لدى المنشاة نظاما ماليا ومحاسبيا يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة العاملين بالدائرة المالية بالمنشاة					

رابعاً ـ المجال الثاني: الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في عملية تحسين واتخاذ القرارات

م.	الفقرة	بدرجة عالية جدًا	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	ضعيفة جدًا
17	تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بخاصية الملائمة.					
18	تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بالموضوعية وعدم التحيز.					
19	تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بدرجة من الدقة.					
20	تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بدرجة من الوضوح.					
21	تتميز المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم بدرجة من الثقة.					
22	يوفر نظام المحاسبة المالية معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية واتخاذ القرارات.					
23	إن المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم تتوفر فيها الحماية الكافية من أي اختراق غير مشروع داخل المنشاة.					
24	تصل المعلومات المحاسبية اللازمة التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم. للأشخاص ذوي العلاقة في الوقت المناسب.					
25	إن المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم تتميز بخاصية المقارنة.					
26	إن المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية المستخدمة لدى منشاتكم تمتاز بخاصية المرونة.					
27	المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم تمتاز بالمصداقية.					
28	المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المحاسبة المالية لدى منشاتكم تمتاز بقابليتها للقياس.					

خامساً ـ المجال الثالث: مدى توافر المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المحاسبة المالية لإتخاذ القرارات:

29.الرجاء حدد مدى توافر المعلومات المحاسبية كمخرجات لنظام المحاسبة المالية لإتخاذ القرارات في منشاتكم.

	دائماً		غالباً		أحياناً		نادراً		لا يتم

30.الرجاء حدد مدى نشر القوائم المالية التالية في منشاتكم.

م.	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يتم
أ.	قائمة الدخل					
ب.	قائمة المركز المالي					
ج.	قائمة التغير في حقوق الملكية					
د.	قائمة التدفق النقدي					

م	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يتم
31.	تقوم منشاتكم بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع قوائم مالية لمنشئات أخرى.					
32.	في حال نشر القوائم المالية لمنشاتكم، يتم نشر معلومات توضيحية مرفقة مع هذه القوائم.					
33.	يتم إعداد تقارير مالية خاصة بالإدارة (بخلاف القوائم والتقارير المالية الأساسية).					